



التقرير السنوي

يونيو 2018



السيد الرئيس،

تطبيقا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 الصادر بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017. ويضم هذا التقرير في جزئه الثالث الحسابات السنوية للبنك المركزي الموريتاني، بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك، وذلك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني المذكور أعلاه.

السيد الرئيس،

تميزت الظرفية الاقتصادية العالمية لسنة 2017 بانتعاش اقتصادي ناجم عن تعافي النشاط التجاري الدولي، وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل أبرز العملات الأخرى؛ حيث بلغت نسبة النمو العالمي 3,8% مقابل 3,2% سنة 2016. ويعكس هذا التطور تسارع النشاط الاقتصادي سواء على مستوى اقتصادات البلدان المتقدمة والصاعدة أو النامية. وبفضل هذا الانتعاش ارتفعت وتيرة تبادل السلع والخدمات من 1,6% سنة 2016 إلى 4,7% سنة 2017.

كما ارتفعت بشكل طفيف نسبة التضخم العالمي؛ حيث انتقلت من 2,8% سنة 2016 إلى 3% سنة 2017 بالارتباط مع ارتفاع سعر النفط. وفي مجال السياسات النقدية واصلت البنوك المركزية الرئيسية، باستثناء بنك الاحتياطي الأمريكي، انتهاج سياستها النقدية المتشددة والمتبعة منذ نهاية 2015.

وعلى المستوى الوطني، تميزت سنة 2017 بانتعاش النشاط الاقتصادي نتيجة ديناميكية القطاعين الأول والثالث مع تعزز التوازن الداخلي والخارجي، في حين ظل التضخم عند مستوى معتدل.

وبلغ متوسط النمو سنة 2017 نسبة 3,5% مقابل 1,8% سنة 2016، مدفوعا بمساهمة القطاع الأول، نظرا لتحسن أداء قطاع الصيد (+9,5%)، والذي يعزى بدوره إلى الاستثمارات التي استفاد منها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، ونظرا كذلك للنتائج الإيجابية التي سجلها نشاط الزراعة (+11%) بسبب تزايد المساحات المزروعة وتحسن عائد الهكتار الواحد. أما التحسن الملحوظ على مستوى القطاع الثالث فيعزى أساسا إلى نشاط النقل والمواصلات (+5,6%) ونشاط الإدارات العمومية (+3,8%). وبالنسبة للقطاع الثانوي فقد تأثر بتراجع النشاط الاستخراجي، وخصوصا النفط الخام (-29,8%) ومناجم الحديد (-10,3%). وفي مقابل تراجع أداء هذا القطاع، تم تسجيل نتائج إيجابية على مستوى أنشطة إنتاج الذهب والنحاس (+38,1%) والبناء والأشغال العامة (+8%) والصناعات المعملية (+8,7%). وباستبعاد الأنشطة الاستخراجية، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 4,9% سنة 2017 مقابل 2% سنة 2016. وبخصوص الطلب، استفاد النمو الاقتصادي من ارتفاع الطلب الداخلي، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات (+19%) أو بالاستهلاك (+7,5%)، في الوقت الذي شهد صافي الطلب الخارجي تراجعا خفيفا (-1,6%).

وبالنسبة للتضخم، ظل ارتفاع الأسعار معتدلا رغم تسارع خفيف ناتج عن تزايد الطلب؛ حيث استقرت عند معدل سنوي قدره 2,3% مقابل 1,5% سنة 2016. ويرتبط هذا التطور بتحسين الإنتاج الزراعي والاستقرار النسبي المسجل على مستوى الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى الاستمرار في انتهاج سياسة نقدية حذرة.

وفي مجال المالية العامة لسنة 2017، تواصل الاتجاه السائد منذ عدة سنوات والقاضي بتدعيم الميزانية؛ حيث أسفر تنفيذ قوانين المالية عن شبه توازن في الرصيد الإجمالي. وقد نتج هذا الأداء عن تحسن في إيرادات الميزانية، وخصوصا الإيرادات الضريبية، وما رافق ذلك من تحكم في النفقات الاستثمارية.

وفي سنة 2017، سجلت إيرادات الميزانية زيادة بلغت 6,1% لتستقر عند 493,3 مليار أوقية قديمة (بما في ذلك الهبات والمنح)، مستفيدة بشكل أساسي من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 13,2%. وفي نفس الوقت بلغ إجمالي الإنفاق 494,1 مليار أوقية قديمة أي بزيادة تماثل ما تحقق في جانب الإيرادات نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بنحو 8,7%، بالتزامن مع انخفاض في النفقات الرأسمالية بنحو 0,8%، نتيجة تراجع النفقات الاستثمارية الممولة بموارد خارجية. وقد



مثلت النفقات الرأسمالية 39% من نفقات الميزانية الإجمالية حيث تم تمويل 80,3% منها بموارد ذاتية.

ونظرا لهذه التطورات، استقر عجز الميزانية الإجمالي سنة 2017 عند 0,8 مليار أوقية قديمة؛ أي ما يمثل 0,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8,5 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي ما يمثل نسبة 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وباستبعاد الهبات بلغ العجز حدود 18 مليار أوقية قديمة، ما يمثل نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 39,8 مليار أوقية قديمة أي نسبة 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة.

وفيما يتعلق بالمبادلات مع الخارج، ارتفع حجم الصادرات بنسبة 24,6% متأثرا بزيادة قيمة صادرات الصيد وتحسن إيرادات تصدير الحديد والذهب. وبموازاة ذلك كانت زيادة الواردات من السلع اقل من زيادة الصادرات؛ حيث ارتفعت فقط بنسبة 12% نتيجة تأثير الفاتورة النفطية واقتناء تجهيزات لصالح الصناعات الاستخراجية. ونتيجة ذلك تراجع العجز التجاري بنسبة 24,1%، وهو ما يعكس تحسنا في نسبة تغطية واردات السلع بواسطة الصادرات؛ حيث مثلت هذه التغطية نسبة 82,2% سنة 2017 مقابل 73,8% سنة 2016. وبالرغم من زيادة تراجع رصيد الخدمات والإيرادات (-32,2%)، العائدة على وجه الخصوص إلى زيادة النفقات الخدمية، وخاصة ما يتعلق منها باستكشاف المحروقات، فقد انخفض عجز التعاملات الجارية؛ حيث انتقل من 15,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 إلى 14,5% سنة 2017، وذلك بفضل توطد الصادرات. وقد استقر عجز الحساب الجاري عند 8,2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 11,2% سنة 2016، باستبعاد واردات الصناعات الاستخراجية الممولة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد تعزز فائض حساب رأس المال والعمليات المالية بنسبة 67,4% متأثرا بارتفاع الاستثمارات الخارجية وبالتدفقات المالية قصيرة الأجل، مما سمح بتغطية عجز الحساب الجاري وتحقيق فائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بلغ 15,7 مليار أوقية قديمة مقابل عجز قدره 27,9 مليار أوقية قديمة سنة 2016. وعليه تعزز احتياطي الصرف ليصل إلى 849 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل تغطية 5 أشهر من واردات السلع والخدمات خارج واردات الصناعات الاستخراجية.

وسمح الاستمرار في انتهاز سياسة مرنة في مجال الصرف بمواجهة الصدمات الخارجية وبحماية القدرة التنافسية الخارجية. وانسجاما مع توجهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 - 2030)، تهدف سياسة الصرف كذلك إلى تعزيز التنوع الاقتصادي بتقليل تركيز الصادرات على عدد محدود من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة. وعلى الصعيد العملي، تم قطع خطوات جديدة باتجاه تحسين تسيير سوق الصرف في إطار الإصلاح الرامي إلى تطويره لجعله سوقا مصرفيا بنيا للعملات الأجنبية، يستجيب للمواصفات الدولية المتعارف عليها.

وفيما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، فقد وصل في نهاية سنة 2017 إلى 4061,6 مليون دولار؛ مسجلا زيادة سنوية بلغت 3,9% نتيجة السحوبات الجديدة على القروض الخارجية من جهة، وارتفاع قيمة عملات الاستدانة الرئيسية قياسا إلى الدولار من جهة أخرى. وبالمقابل، تراجعت نسبة الاستدانة الإجمالية قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 82,2% بدل 83,4% سنة 2016. ويرتبط هذا التطور مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وباستبعاد الديون الخارجية على الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، يمثل الدين الخارجي العمومي 73,9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 73,1% سنة 2016. أما نسبة خدمة الدين الخارجي فقد استقرت عند 12,9% سنة 2017، وهو ما يعكس قابلية كبيرة للاستدانة؛ حيث إن معظم هذه الديون أبرمت بشروط ميسرة.

وفيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية الرئيسية، فإن وتيرة تزايد الكتلة النقدية قد تسارعت لتبلغ 13,7% نهاية سنة 2017 مقابل 7,1% نهاية 2016. وعلى مستوى مقايلات الكتلة النقدية فإن هذا التطور نتج عن ارتفاع بنسبة 8,8% في القروض المقدمة إلى الاقتصاد وعن زيادة 10,1%

في صافي الديون على الدولة. كما أن صافي العائدات الخارجية ارتفع بنحو 14,2% وهو ما يعكس التحسن في توازن الحسابات الخارجية.

وفي هذا السياق، ظلت السياسة النقدية موجهة نحو تحقيق استقرار الأسعار. وهكذا تم الإبقاء على كل من نسبة الفائدة المركزية ونسبة الاحتياطي الإلزامي على التوالي عند 9% و7%، أخذا بعين الاعتبار تقييم المخاطر الواقعة على استقرار الأسعار على المدى القصير والمتوسط. إلى ذلك تواصل تطوير الإطار التحليلي الخاص بقياس التضخم والمجاميع الاقتصادية الرئيسية، للمزيد من تأسيس قرارات السياسة النقدية.

وعلى الصعيد العملي، تم استحداث إطار جديد للسياسة النقدية تعززه مجموعة متكاملة من الأدوات التي تتيح للبنك المركزي أن يقوم بضبط السيولة المصرفية بشكل أكثر فعالية. وهكذا سيتيح إدراج تسهيلة دائمة للاقتراض أن يلعب البنك المركزي دوره كملاذ أخير للاستدانة. وفيما يتعلق بالاحتياطي النقدي، فقد تم تعديل طريقة احتسابه سعياً إلى إضفاء المزيد من المرونة على السيولة لدى المصارف. ولم تعد هذه الأخيرة ملزمة بالتقيد بنسب الاحتياطي النقدي بشكل دائم، وإنما بمراجعة متوسط الأرصدة اليومية لحساباتها الجارية على امتداد فترة من 4 أسابيع. ومن شأن هذه المرونة تخفيف كلفة الاحتياطي النقدي بالنسبة للبنوك، وفي الوقت ذاته السماح لها بالقيام بشكل أكثر ديناميكية بتسيير السيولة المتوفرة لديها.

وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال تم إحراز تقدم كبير بفضل الإصلاحات التي أدخلت لتحسين محيط المقاولات، وهو ما سمح لموريتانيا أن تتقدم بـ10 مراكز على التصنيف الصادر عن البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business للسنة 2017، وهو ما يمثل تقدماً بـ26 رتبة على هذا التصنيف منذ سنة 2015. ومن أجل المحافظة على هذه الديناميكية وتحسين الترتيب، يتعين أن تقوم جميع الأطراف أكثر من أي وقت مضى بتضافر جهودها.

ومن جهة أخرى، تميزت السنة المالية 2017 بإطلاق الإصلاح النقدي مع فاتح يناير 2018، وفقاً لما أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة تخليد الذكرى السابعة والخمسين لعيد الاستقلال الوطني. ويهدف هذا الإصلاح إلى إعادة هيكلة وعصرنة الأوقية عبر تغيير قاعدة الاحتساب من 10 إلى 1 دون التأثير على القدرة الشرائية للمستهلك من جهة، ومن جهة أخرى عبر سحب الأوراق والقطع النقدية القديمة من التداول واستبدالها بأوراق من مادة "البوليمير" وبقطع نقدية من السبائك أكثر مقاومة وأماناً من جهة أخرى. وتجسد الإصلاح كذلك في: (1) تبسيط العمليات التجارية وزيادة أمان التعاملات؛ (2) إضفاء المزيد من الثقة في العملة؛ (3) تخفيض تكاليف إنتاج وصيانة العملة؛ (4) إعادة القيمة للقطع النقدية في المبادلات؛ و(5) تحسين مستوى الصيرفة.

وبالإضافة إلى تنظيم حملة اتصال غطت جميع أنحاء التراب الوطني، وشملت جميع وسائط الاتصال (إذاعة، تلفزيون، أنترنت، مركز اتصال، دعابات اتصال، اتصال ميداني)، فقد سمح تضافر وتنسيق جهود كافة الأطراف المعنية بإنجاح هذا الإصلاح الهام، كما يؤشر على ذلك ارتفاع نسبة استبدال الأوراق النقدية القديمة؛ حيث تم استرجاع أكثر من 95% من مجموع المبالغ قيد التداول من الإصدار القديم، وذلك بعد 5 أشهر فقط من انطلاق عملية سحب وإلغاء الإصدار القديم.

وفيما يتعلق بعصرنة البنى الأساسية المالية، تواصل تنفيذ خطة العمل الرامية إلى عصرنة وتطوير نظام الدفع. ويتمثل الهدف المنشود في ضمان إنجاز العمليات في الآجال ووفقاً لشروط الأمان والسلامة بما يتماشى مع القواعد الدولية المعمول بها. وتعلقت الأنشطة المقررة في هذا الإطار أساساً بالعمل بنظام لتسوية المبالغ الكبيرة في أوقات قياسية والعمل بمنظومة مقاصة مصرفية ببنية آليا، بما يتيح تبادلاً أوتوماتيكياً للقيم بين البنوك.

وقد تم تزويد البنك المركزي بمركز للنقد Cash Center يتيح القيام بشكل آلي بجزء كبير من عمليات فرز وتداول الأوراق النقدية. وساهم إيجاد هذه البنية الأساسية المالية المتطورة التي

بدأ العمل فيها منذ الربع الأول من سنة 2018 في جعل الفرز أكثر فعالية، وذلك بفضل الانسيابية الكبيرة في معالجة الأوراق النقدية، مما ساهم في تخفيف الاكتظاظ، بل والحد منه نهائياً على مستوى الصندوق بالبنك المركزي.

ومن أجل مواكبة التحولات العميقة الحاصلة في محيطه وتعزيز قدراته من أجل القيام بمهامه، باشر البنك المركزي إعادة هيكلة عبر اعتماد مخطط استراتيجي للفترة 2017 - 2019. وقد سمح هذا المخطط الاستراتيجي، الذي هو ثمرة تفكير معمق على مستوى البنك المركزي، بحصر التحديات وتحديد إطار العمل المناسب من خلال مراجعة نظامه وأساليبه الداخلية، وعصرنة تسييره للموارد البشرية والمالية، وإدارته للمخاطر العملية، وتكييف نظامه للمعلومات مع بيئته المحيطة.

وعلى مستوى مسار مراجعة القانون المصرفي والقانون المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، تم وضع اللامسات الأخيرة على مشاريع النصوص ويتوقع أن تحال إلى البرلمان للمصادقة عليها في شهر يونيو 2018. وتهدف التعديلات التي تم إدخالها على هذه النصوص إلى تعزيز الاستقلالية والحكامة على مستوى البنك المركزي وكذلك تعزيز دوره في مجال الإشراف الاحترازي الكلي على النظام المالي. كما تمت إحالة قانون خاص بتحصيل الديون المصرفية إلى البرلمان؛ حيث ينتظر أن تؤدي المصادقة عليه إلى تحسين آليات تحصيل الديون المصرفية ومن ثم تسريع تنقية وتصحيح المحافظ البنكية.

وفي مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت مجموعة العمل المالي (Gafi) سنة 2017 بتقييم المنظومة الوطنية المعمول بها، وذلك في إطار عمل المنظمة الرامي إلى إعداد القواعد الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد مكنت هذه الخطوة، التي تدخل ضمن عملية التقييم التي تقوم بها مجموعة Gafi بشكل دوري في جميع البلدان، من رسم خطة عمل ترمي إلى معالجة النواقص التي لوحظت أثناء التقييم.

وتتشكل محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إحدى أولويات السلطات الوطنية ليس فقط بسبب مخاطرها على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، ولكن لتأثيراتها على التعاون المصرفي، وخاصة إذا تعلق الأمر بعدم انسجام الأساليب المعمول بها. ومن شأن عدم توافق الأساليب أن يفضي إلى إنهاء خدمات المراسلين، والتي تؤديها بعض البنوك الأجنبية لصالح البنوك المحلية في إطار عمليات هذه الأخيرة مع الخارج. وإلى جانب ذلك تبذل جهود كبيرة بالتعاون مع الأطراف المعنية لتوطيد المنظومة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان مطابقتها للقواعد الدولية المتعارف عليها.

وعلى صعيد التعاون الدولي، تميزت سنة 2017 بإبرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التسهيل الممدد للائتمان. وبشكل هذا الاتفاق، الذي يعد تنويجا للدعم المالي والفني الذي يقدمه الصندوق من أجل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي اعتمدته موريتانيا للفترة 2017 - 2020، مؤشرا إيجابيا لبقية الشركاء في التنمية لمواكبة ودعم بلادنا خلال هذه الفترة.

وعلى المستوى الاحترازي، واصل البنك المركزي عمله الرامي إلى دعم استقرار وصلاية القطاع المالي. وفي هذا الإطار، واصل البنك العمل على تكييف الجهاز التنظيمي والإشراف المصرفي مع القواعد المعمول بها عالمياً، وذلك بفضل اعتماد مجموعة جديدة من الالتزامات المتعلقة بالموارد الذاتية بما يتطابق مع القواعد الاحترازية المعروفة باسم بازل 2 وبازل 3 في هذا المجال. كما تقرر رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 1 مليار أوقية جديدة مع تحديد فترة انتقالية قدرها سنتان لإتاحة الفرصة أمام البنوك المرخصة حالياً للتقيد بذلك.

ومن ناحية أخرى، تم العمل بآلية لإعادة التمويل الاستعجالي بالتزامن مع شروط تكميلية للاستجابة عند الاقتضاء، خاصة عند الحاجة إلى السيولة المصرفية لدى البنوك القادرة على الوفاء في حالة حدوث أزمات سيولة طارئة أو لدى البنوك التي تنتمي إلى مجموعة تواجه

مشاكل مرتبطة بالقدرة على الوفاء. وتتباين الإجراءات العملية المتعلقة باللجوء إلى هذا الأسلوب من وضعية إلى أخرى.

وقد شهد القطاع المصرفي الموريتاني تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، تميز بزيادة متسارعة في عدد مؤسسات الائتمان بما في ذلك المؤسسات ذات الطابع الإسلامي. صحيح أن هذا التطور ترافق مع تحسن كبير في الشمول المالي، غير أن هذا الأخير يظل ناقصا بالمقارنة مع المعدلات في شبه المنطقة. كما تم وضع لوحة تحكم تتضمن سلسلة بيانات جديدة، وذلك لضمان أفضل مستويات من متابعة وتقييم للسياسات المقام بها من أجل النهوض بالنفاذ إلى الخدمات المالية، سواء تعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تعلق الأمر بالأسر.

ورغم تناميهِ المتسارع، يعاني القطاع المصرفي، الذي يشكل أحد أبرز مكونات القطاع المالي، من نقص بنيوي في الموارد الثابتة الضرورية لتمويل الاستثمار. إلى ذلك يظل عرض الخدمات المالية قليل التنوع. وفي هذا الإطار واصل البنك المركزي سعيه لتحريك وتطوير وتعميق سوق رأس المال، تشجيعا لتعبئة المدخرات بغية تحسين ظروف تمويل الاقتصاد. وهكذا تم، في سنة 2017، إصدار سندات خزينة إسلامية جديدة، إيدانا بميلاد أول سوق نقدي إسلامي على المستوى الوطني، بل والإقليمي. وفي هذا الإطار يجدر التنويه بمشروع إنشاء سوق للأوراق المالية في نواكشوط. وستواصل هذه الديناميكية الرامية إلى تحسين وتطوير سوق رأس المال تعزيزا لدورها في تمويل الاقتصاد.

نواكشوط 15 يونيو 2018

عبد العزيز الداهي





10
10
11
13
15
16
16
16
17
17
17
18
19
19
20
20
21
22
22
23
23
23
24
25
26
27
27
27
28
30
30
31
36
36
37
37
40
40
41
41
41
42
42
43
43
44
45
45
46
47
47
48
49
49
49

الفهرس

الجزء الأول

السياق الدولي

I-النمو العالمي

II- التضخم

III- التجارة العالمية

VI- الأسواق المالية

1.VI- تطور أبرز الأسواق المالية

2.VI- نسب الفائدة

3.VI- سوق الصرف

4.VI- سوق المواد الأولية

1. 4.VI- النفط

2. 4.VI- الذهب

3. 4.VI- النحاس

4. 4.VI- الحديد

5. 4.VI- السكر

4.4.6- القمح

4.4.7- الأرز

الجزء الثاني

الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

I- النشاط الاقتصادي

1.I- التحليل القطاعي

1.1.I- القطاع الأول

1.1.I- 2- القطاع الثاني

1.1.I- 2.1- المعادن

1.1.I- 3- القطاع الثالث

2.I- الطلب

2.I- 1- الاستهلاك

2.I- 2- الاستثمار

II- التضخم

III- القطاع الخارجي

1.III- المعاملات الجارية

1.1.III- الميزان التجاري

1.1.III- 2- الخدمات

1.1.III- 3- العائدات

1.1.III- 4- التحويلات الجارية

2.III- حساب رأس المال والعمليات المالية

IV- الدين الخارجي

1.IV- الديون الخارجية المستحقة

1.1.IV- الديون الثنائية الأطراف

1.1.IV- 2- الديون متعددة الأطراف

1.1.IV- 3- رصيد الدين حسب العملة

1.1.IV- 4- الديون المستحقة حسب المقترض

2.IV- خدمة الدين الخارجي

2.IV- 1- خدمة الدين حسب الدائن

2.IV- 2- خدمة الدين حسب المدين

2.IV- 3- خدمة الدين حسب العملة

3.IV- الدفوعات على السلف الخارجية

3.IV- 1- الدفوعات على القروض الثنائية

3.IV- 2- الدفوعات على الديون متعددة الأطراف

3.IV- 3- توزيع عمليات السحب حسب المستفيد

3.IV- 4- الدفوعات حسب العملة

4.IV- الالتزامات الخارجية الجديدة

V- المالية العمومية

1.V- قانون المالية لسنة 2017

2.V- تطور المالية العامة

2.V- 1- إيرادات الميزانية

50	2.7. 1. أ- الإيرادات الضريبية
52	2.2.7. نفقات الميزانية
53	2.7. 3- رصيد الميزانية وتمويله
54	VI- النفود
54	1.VI- السياسة النقدية
55	2.VI- المجاميع النقدية
55	2.VI. 1- الكتلة النقدية
55	2.2.VI- مقابل الكتلة النقدية
57	3.VI- تطور عوامل السيولة
57	VII- سوق رأس المال
58	1.VII- سوق سندات الخزينة
60	1.1.VII- سندات الخزينة ونسب الفائدة
61	2.VII- السوق المصرفي البيني
61	3.VII- السوق النقدي الإسلامي
62	4.VII- عمليات غرفة المقاصة
62	5.VII- المعاملات بالتقديرات
65	VIII- الرقابة المصرفية والمالية
67	1.VIII- بنية القطاع المالي
67	2.VIII- نشاط التفتيش والرقابة المصرفية
67	2.1.VIII. أ- السيولة
68	2.VIII. 1. ب- صافي الأملاك الخاصة
68	2.VIII. 1. ج- التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة
68	2.VIII. 1. د- تغطية المخاطر
68	3.VIII- مردودية البنوك
70	4.VIII- نشاط القطاع المالي
70	4.VIII- البنوك
70	4.4.VIII- توزيع القروض من قبل المصارف
73	5.VIII- مؤسسات التمويل الصغرى
73	5.VIII. 1- القروض
73	5.VIII. 2- الودائع
74	XI- الإصلاح التنظيمي للبنك المركزي
74	ألمراجعة السنوية للاستراتيجية
74	برنامج التحول التنظيمي
77	الجزء الثالث
77	الكشف المالي للبنك المركزي الموريتاني
78	I. تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم 2017
78	1.I- حسابات الميزانية
79	6. سندات المساهمة
80	8. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة
80	الخصوم
80	مقارنة الإصدارات والسيولة بمليارات الأوقية القديمة
81	المذكرة 11: الخصوم فيما يخص صندوق النقد الدولي
85	الميزانية
86	الميزانية
87	كشف النتائج
88	III. تقرير المدقق الخارجي
91	الملحقات

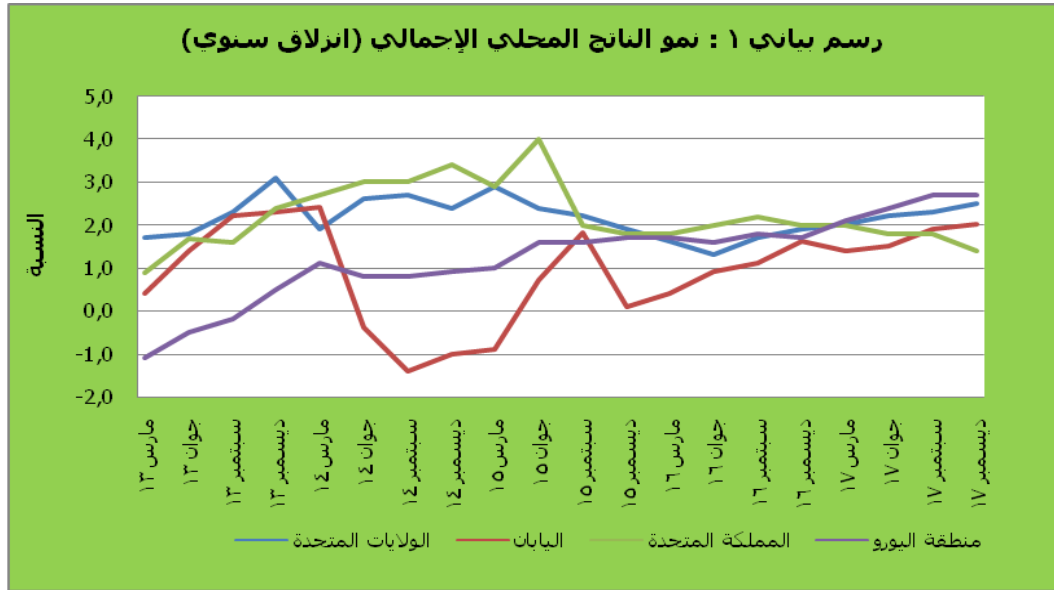
الجزء الأول

السياق الدولي

تميزت سنة 2017 بتسارع النمو الاقتصادي العالمي وباستئناف النشاط في مختلف مناطق العالم. ولعل من أهم محركات هذا الانتعاش، الذي يعد الأوسع من نوعه منذ سنة 2010، تنامي الاستثمارات في الدول المتقدمة واستمرار النمو في البلدان الناهضة بآسيا وانتعاش التجارة العالمية. ويأتي هذا التحسن في سياق يطبعه توفر الظروف التمويلية الملائمة، ومرونة السياسات النقدية، وعودة ثقة المستهلكين ورؤساء الشركات، واستقرار أسعار المواد الأولية، الشيء الذي أدى إلى زيادة خفيفة للتضخم على المستوى العالمي.

I- النمو العالمي

في سنة 2017، بلغت نسبة النمو على المستوى العالمي 3,8% مقابل 3,2% سنة 2016، وفي البلدان المتقدمة تسارعت وتيرة النمو لتبلغ 2,3% سنة 2017 مقابل 1,7% سنة 2016.



وفي الولايات المتحدة بلغت نسبة النمو 2,3% سنة 2017 مقابل 1,5% سنة 2016، بسبب انتعاش استهلاك الأسر وتحسن مستويات التجارة الخارجية والاستثمار ومخزونات الشركات.

وعلى مستوى منطقة اليورو، زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,3% وهو أعلى رقم يسجله خلال العشرية الأخيرة مقابل 1,8% سنة 2016، نتيجة تحسن التجارة الخارجية. وتم تعزيز هذا التطور نتيجة ديناميكية النمو في ألمانيا (+2,5%) وتحسن النمو في البلدان الأخرى ومن بينها فرنسا (+1,8%)، إيطاليا (+1,5%) وإسبانيا (+3,1%).

وفي المملكة المتحدة، وبرغم زيادة خفيفة في النصف الثاني، استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 1,8% سنة 2017 مقارنة بالعام السابق نتيجة تراجع الاستهلاك الخاص وانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، والذي أثر على الدخل الحقيقي للأسر.

وفي اليابان، سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بلغ 1,7% سنة 2017 مقابل 0,9% سنة 2016. وتعزى هذه الطفرة في النشاط إلى اعتماد سياسة حكومية مناسبة وإلى زيادة الطلب العالمي والتحسين الكبير في كل من الاستهلاك والاستثمارات.

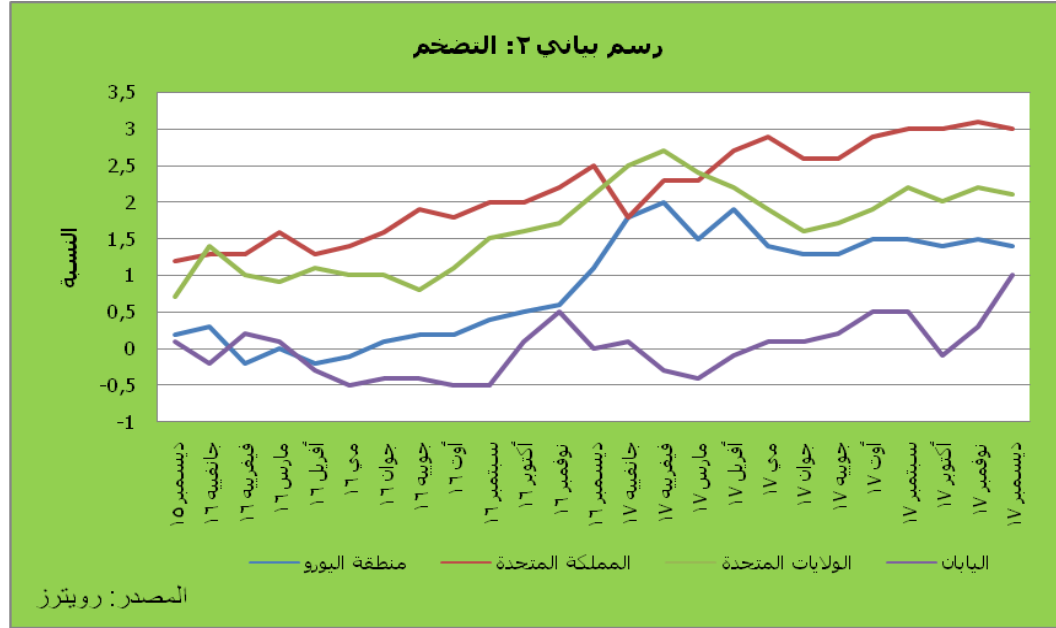
وبخصوص البلدان الصاعدة والنامية، وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها إلى 4,8% سنة 2017 مقابل 4,4% سنة 2016. ويرتبط هذا الانتعاش أساسا بزيادة الاستهلاك الخاص وزيادة الطلب العالمي.

وفي الصين، انتعشت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتصل إلى 6,9% سنة 2017 مقابل 6,7% سنة 2016 مدعومة بقوة الاستهلاك الخاص. أما الهند فقد بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الحقيقي فيها 6,7% سنة 2017 مقابل 7,1% سنة 2016. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض الاستثمارات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2017.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقوة إلى 2,6% سنة 2017 مقابل 4,9% سنة 2016. ويرتبط ذلك أساسا بالتوترات الجيوسياسية المزمدة في بعض بلدان المنطقة. أما في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة فقد بلغ النمو الاقتصادي فيها 1,9% سنة 2017 مقابل 4% سنة 2016. وفي البلدان الأخرى المستوردة للنفط سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4,2% سنة 2017 مقابل 3,7% سنة 2016. وبالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، استمر النمو الاقتصادي الحقيقي في التزايد مسجلا نسبة 2,8% سنة 2017 مقابل 1,4% سنة 2016، وذلك بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية والظروف المالية المواتية.

II- التضخم

في سنة 2017 سجلت نسبة التضخم العالمي زيادة خفيفة ناتجة، بشكل أساسي، عن ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية وخصوصا الوقود. وبذلك فإن نسبة التضخم العالمي بلغت 3% مقابل 2,8% سنة 2016.



وعلى مستوى البلدان المتقدمة، تسارع التضخم ليستقر عند 1,7% سنة 2017 مقابل 0,8% سنة 2016 وهو ما يعكس انتعاش الطلب وارتفاع أسعار المواد الأولية. وفي البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو، بلغت نسبة التضخم 4,0% سنة 2017 مقابل 4,3% سنة 2016. وفي الولايات المتحدة، استقر التضخم عند نسبة 2,1% سنة 2017 مقابل 1,3% سنة 2016. ويعزى هذا التسارع إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار. وتزايد مؤشر الأسعار الاستهلاكية، باستبعاد الغذاء والطاقة، بنسبة 1,8% سنة 2017 مقابل 2,2% سنة 2016.

وفي منطقة اليورو، سجل مستوى التضخم ارتفاعا كبيرا ليستقر إلى 1,5% سنة 2017 بدل 0,2% سنة 2016. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع تكاليف الطاقة وإلى انتعاش الطلب. كما سجل مؤشر أسعار الاستهلاك باستبعاد الغذاء والطاقة ارتفاعا طفيفا من 0,9% سنة 2016 إلى 1,0% سنة 2017.

وفي المملكة المتحدة، زاد التضخم بنسبة 2,7% سنة 2017 مقابل 0,7% سنة 2016 متأثرا بانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وبغلاء أسعار المواد الغذائية.

أما في اليابان، فإن مخاوف الانكماش التي سادت خلال السنوات القليلة الماضية قد تبددت سنة 2017 بعد أن بلغت نسبة التضخم 0,5% سنة 2017 مقابل نسبة سالبة قدرها -0,1% سنة 2016. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية وإلى اتباع سياسة نقدية مرنة.

وفي الصين، تراجعت نسبة التضخم إلى 1,6% سنة 2017 مقابل 2% سنة 2016 بالارتباط مع تدني أسعار المواد الغذائية. وفي الهند استقرت عند 3,4% سنة 2017 مقابل 4,5% سنة 2016 نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي و مراقبة منتظمة للأسعار من طرف الحكومة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغ التضخم 6,3% سنة 2017 مقابل 4,7% سنة 2016. وعلى مستوى إفريقيا جنوب الصحراء تباطأ التضخم ليستقر عند 11% سنة 2017 مقابل 11,3% سنة 2016، وذلك بفضل صرامة السياسة النقدية والعمل على استقرار نسب الصرف في عدد من البلدان.

III- التجارة العالمية

شهدت سنة 2017 طفرة في حجم المبادلات التجارية الدولية في ما يخص السلع، وذلك بزيادة حقيقية بلغت 4,7% مقابل 1,8% سنة 2016. ويعزى هذا التسارع أساسا إلى النمو العالمي وانتعاش التدفقات التجارية في آسيا وزيادة الطلب على الواردات في أمريكا الشمالية.

وفي البلدان المتقدمة سجلت الصادرات الحقيقية ارتفاعا بنسبة 3,5% سنة 2017 مقابل 1,1% سنة 2016. أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت إلى 3,1% سنة 2017 بدل 2,0% سنة 2016. وفيما يتعلق بالاقتصادات في البلدان النامية، فقد ارتفع كل من الصادرات والواردات على التوالي إلى 5,7% و 7,2% سنة 2017 مقابل 2,3% و 1,2% سنة 2016.

ومن حيث القيمة سجلت صادرات وواردات السلع العالمية زيادات مماثلة (10,7%) لتستقر على التوالي عند 17.198 مليار دولار أمريكي و 17.572 مليار دولار أمريكي.

في الولايات المتحدة، بلغ إجمالي الصادرات 1547 مليار دولار أمريكي؛ أي بزيادة 6,6% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016. وعلى مستوى الواردات سجل ارتفاعا بلغ 7,1% سنة 2017 أي ما يعادل 2409 مليار دولار أمريكي. وفيما يتعلق بأوروبا سجلت قيمة الصادرات والواردات زيادات كبيرة بلغت على التوالي 9,3% و 9,9%. وعلى مستوى اليابان سجلت صادرات السلع زيادة بنسبة 8,3%؛ حيث بلغت قيمتها 698 مليار دولار أمريكي، في حين حققت الواردات ارتفاعا كبيرا بلغ 10,6% أي ما قيمته 672 مليار دولار أمريكي.

وفي المنطقة الإفريقية بلغت نسبة نمو الصادرات أعلى مستوياتها؛ حيث زادت بنسبة 18,3% أي ما قيمته 417 مليار دولار أمريكي، بالارتباط مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية. أما الواردات فقد ظلت وتيرة ارتفاعها أكثر اعتدالا عند نسبة 7,1%.

وفي آسيا، سجلت الصادرات طفرة بنسبة 10,4% سنة 2017 مقابل انخفاض بلغ 3,4% سنة 2016، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات بنسبة 15,3% مقابل انخفاض بنحو 4,4% سنة 2016. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تنامي التجارة الصينية؛ حيث ظل الطلب عليها مدفوعا باضطراب نمو الصناعة والقطاعات الخدمية وتحسن الظروف المالية في البلد.

وسجلت قيمة الصادرات الخدمية التجارية العالمية ارتفاعا قويا بنسبة 7,4% سنة 2017 لتستقر عند 5.252 مليار دولار أمريكي بعد أن سجلت نموا ضعيفا في السنتين السابقتين.

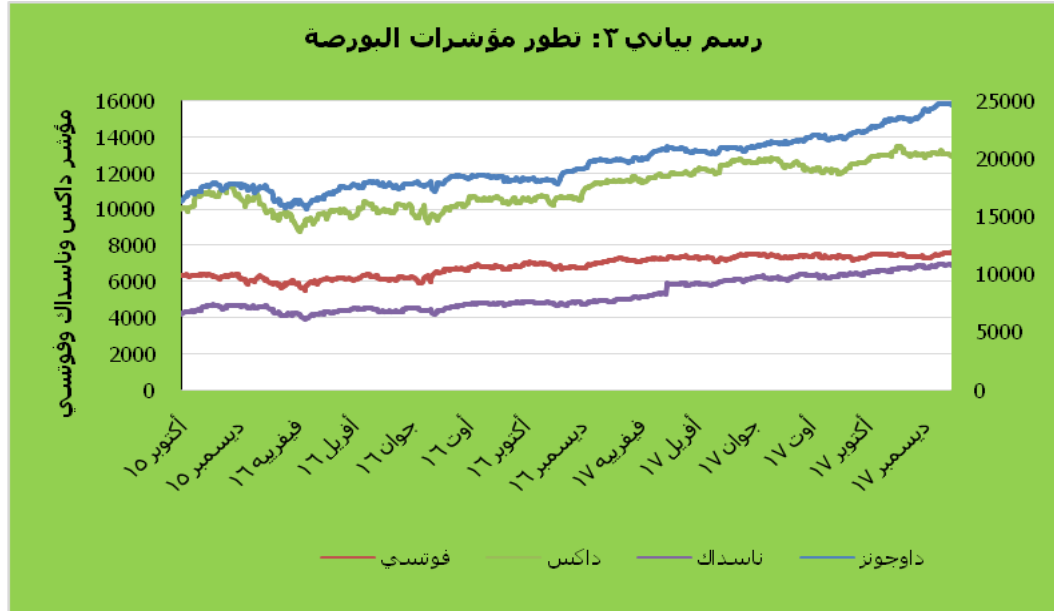
وفي أمريكا الشمالية، سجلت كل من الصادرات والواردات الخدمية ارتفاعا بلغ على التوالي 4,2% و 6,9% سنة 2017. وفي أوروبا مثلت زيادة الصادرات نسبة 8,5% مقابل 5,9% للواردات. أما في آسيا فإن زيادة تجارة الخدمات قد بلغت نسبتها 7,1% بالنسبة للصادرات و 5,5% للواردات.

ومن حيث ترتيب البلدان المصدرة، ظلت الصين تحتل المركز الأول سنة 2017 أي بنسبة 12,8% تليها الولايات المتحدة (8,7%) ثم ألمانيا (8,2%) واليابان (3,9%). وبالنسبة لترتيبها حسب الواردات؛ حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول في الترتيب العالمي حيث بلغ نصيبها 13,4% تليها الصين (10,2%)، فألمانيا (6,5%). وتراجعت المملكة المتحدة لصالح اليابان عن المركز الرابع للدول المستوردة، وذلك نتيجة المخاوف المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية العالمية في مجال الخدمات، تحافظ الولايات المتحدة على المركز الأول من بين موردي ومصدري الخدمات بحصص تبلغ على التوالي 14,5% و 10,2%.

VI- الأسواق المالية

1.VI- تطور أبرز الأسواق المالية

في سنة 2017، تميز تطور الأسواق المالية بديناميكية مطردة لأبرز البورصات العالمية، وذلك نتيجة الظرفية الاقتصادية الملائمة وانخفاض نسب الفائدة.



وهكذا أغلقت أبرز البورصات العالمية عند نهاية السنة على القيم التالية :

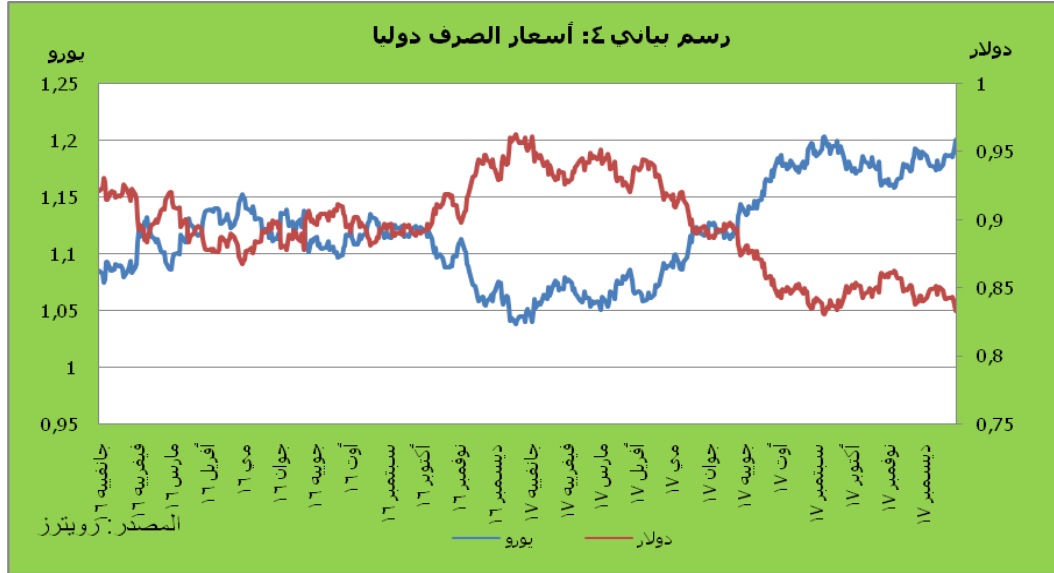
- مؤشر نازداك كسب حوالي 27,2%؛ حيث ارتفع من 5.429 إلى 6.903 نقاط؛
- ارتفع مؤشر داوجونز بنسبة 24,3% سنة 2017؛ حيث انتقل من 19.881 إلى 24.719 نقطة؛
- ارتفاع مؤشر داكس بـ 11,4%؛ حيث انتقل من 11.598 إلى 12.917 نقطة؛
- مؤشر فوتسي ربح 7,1% وانتقل من 7.177 إلى 7.687 نقطة؛

2.VI - نسب الفائدة

في سنة 2017، اتسمت السياسات النقدية المتبعة بالمرونة في معظم الاقتصادات. وفي هذا السياق، كان بنك الاحتياطي الأمريكي هو البنك المركزي الكبير الوحيد الذي قرر رفع نسبة الفائدة مرتين خلال السنة؛ حيث رفعها بـ 0,25% بتاريخ 16 مارس، 15 يونيو و 13 ديسمبر، لتستقر نسبة الفائدة المركزية ما بين 1,25% و 1,50%. أما بنك إنجلترا المركزي فقد رفع نسبة الفائدة المركزية بـ 25 نقطة لتستقر عند 0,50% يوم 2 نوفمبر 2017. فيما أبقى البنك المركزي الأوروبي على نسبة الفائدة بدون تغيير؛ وهي أدنى نسبة فائدة في العالم منذ أكثر من سنة، ولا تتعدى 0%. فيما حافظ بنك اليابان على نسبة سالبة عند -0,10% لتحفيز البنوك على تقديم المزيد من القروض من أجل رفع النمو الاقتصادي.

3.VI - سوق الصرف

شهد سوق الصرف سنة 2017 تطورات ملائمة نتيجة ديناميكية الطرفية الاقتصادية والقرارات التي اعتمدها البنوك المركزية في مجال السياسة النقدية. وعرف سوق صرف أهم العملات الصعبة هبوط الدولار الأمريكي بالمقارنة مع الجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني.



وعلى مدى العام، سجل الدولار الأمريكي انخفاضا تراوح بين 14,3% مقارنة مع اليورو؛ حيث انتقلت قيمته من 1,0455 إلى 1,2005، وبين 10% مقارنة مع الجنيه الاسترليني؛ حيث انتقل من 1,2278 إلى 1,3513، ثم 4% مقارنة مع الين الياباني حيث انتقل من 117,55 إلى 112,7.

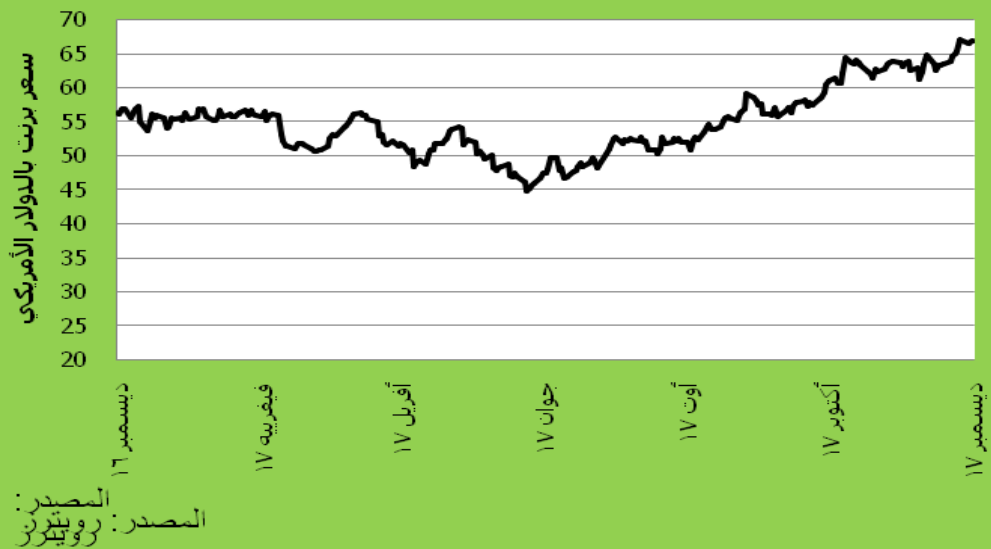
4.VI - سوق المواد الأولية

شهدت أسعار المواد الأولية سنة 2017 تسارعا تحت تأثير ديناميكية الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار كل من النفط والغاز الطبيعي والمعادن. وقد ارتفع مؤشر الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية الذي يعتمد صندوق النقد الدولي بنسبة 15,3% سنة 2017.

1. 4.VI - النفط

استقر سعر برميل النفط عند 54,7 دولار أمريكي سنة 2017 مقابل 45,1 دولار أمريكي سنة 2016 أي بزيادة 21,3%. وخلال العام سجل سعر البرميل انخفاضا خفيفا في النصف الأول حيث انتقل من 56,8 دولار أمريكي في بداية السنة إلى 44,2 دولار أمريكي بتاريخ 22 يونيو 2017 وهو أدنى سعر للنفط خلال العام. ويعزى هذا الهبوط في الأسعار أساسا إلى ارتفاع الإنتاج في بعض البلدان مثل نيجيريا وليبيا وإلى إنتاج أكبر مما كان متوقعا للغاز الصخري في الولايات المتحدة. غير أن هذا الاتجاه انقلب في الربع الأخير من سنة 2017 ليصل إلى ذروته أي 67,2 دولار للبرميل يوم 26 دجمبر 2017، وهو أعلى مستوى يسجله منذ يناير 2015. ويعود سبب هذا التسارع في الأسعار في معظمه إلى زيادة الطلب وإلى الاتفاقات المبرمة مع منظمة الأوبك لخفض الإنتاج.

رسم بياني ٥: تطور أسعار النفط

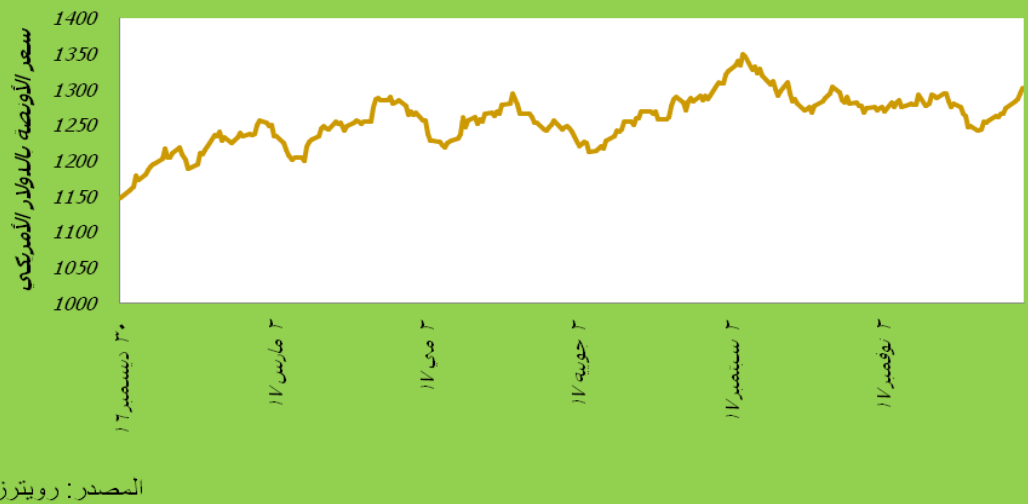


2.4.VI - الذهب

بعد انخفاض قوي في الربع الأخير من سنة 2016، اتجهت أسعار الذهب نحو الارتفاع سنة 2017 رغم هبوطها عدة مرات في أشهر مارس، مايو، يونيو، يوليو وديسمبر وبلغ الذروة في شهر سبتمبر؛ حيث وصل سعر الأونصة 1.346,6 دولار بتاريخ 08 سبتمبر 2017.

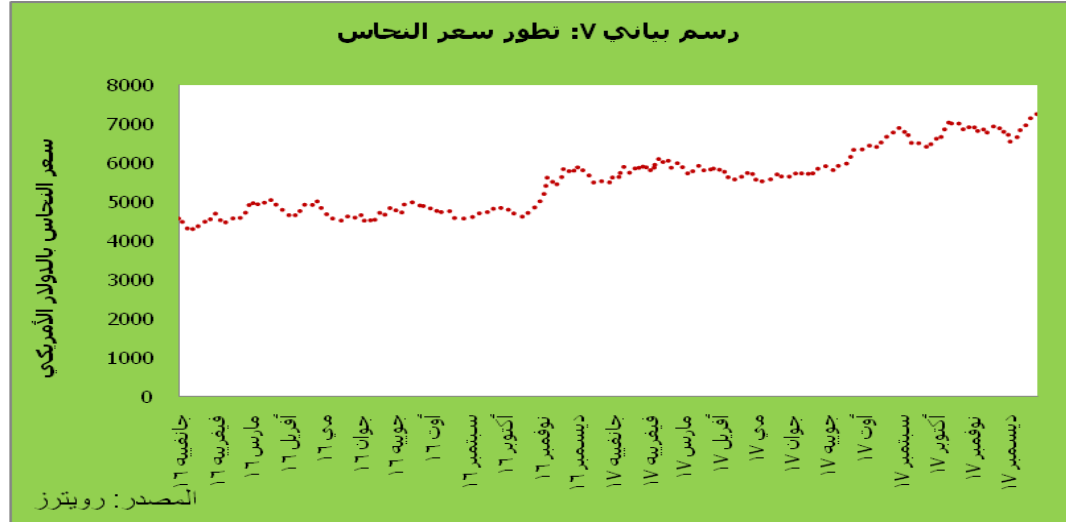
وعلى مدار السنة، ارتفع سعر الأونصة بنسبة 13%؛ حيث انتقل من 1.147,5 دولار سنة 2016 إلى 1.302,8 دولار للأونصة سنة 2017.

رسم بياني ٦: تطور سعر الذهب



4.VI.3 - النحاس

سجل سعر النحاس ارتفاعا قويا خلال سنة 2017. وعلى مدار السنة، زاد سعره بنسبة 30% حيث انتقل من 5.535 دولار أمريكي للطن سنة 2016 إلى 7.247 دولار أمريكي سنة 2017. وكان هذا الأداء مدفوعا بشكل أساسي بزيادة الطلب الصيني.



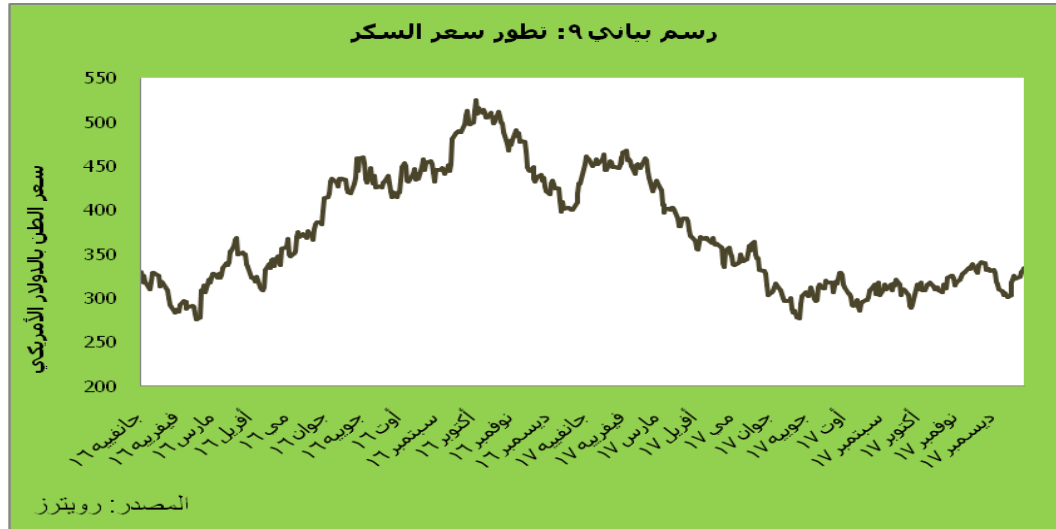
4.VI.4 - الحديد

في سنة 2017، ظل متوسط سعر الحديد متقلبا على مدار السنة تبعا لتطور الطلب ولتسيير المخزونات. وعلى امتداد السنة، تميز تطور أسعار الحديد بالارتفاع ثلاث مرات مع وصول الذروة عند 92,7 دولار أمريكي للطن في شهر فبراير. وقد وصل هبوط الأسعار إلى أدنى مستوى عند 53,5 دولار للطن في شهر يونيو. وعلى مدار السنة، خسر سعر الحديد 7,1%؛ حيث انتقل من 78,4 دولار أمريكي للطن سنة 2016 إلى 72,8 دولار أمريكي سنة 2017.



4.4.6.5 - السكر

في سنة 2017، سجل متوسط سعر السكر انخفاضا كبيرا؛ حيث انتقل من 374,1 دولار أمريكي للطن سنة 2016 إلى 353 دولار أمريكي أي بنسبة -5,6% ويرتبط هذا الاتجاه التناقصي لأسعار السكر أساسا بالحصاد الجيد في البلدان المنتجة وخاصة الهند وتايلاندا.



4.4.6 - القمح

خسر معدل سعر القمح لسنة 2017 نحو 7,6% من قيمته ليستقر عند 493,9 دولار أمريكي للطن مقابل 534,7 دولار سنة 2016.

وخلال النصف الأول من السنة تميز سعر القمح بالاستقرار النسبي بحدود 506,1 دولار للطن. واعتبارا من شهر يوليو بدأ في التنازل حتى نهاية العام مع حدوث طفرتين في كل من يوليو وسبتمبر حيث بلغت أسعار القمح على التوالي 602,5 دولار للطن و487,2 دولار، بسبب تقلص الأراضي القابلة للزراعة في الولايات المتحدة.



4.4.7 - الأرز

في سنة 2017، سجل سعر الأرز ارتفاعا قويا حيث انتقل من 206 دولار أمريكي للطن سنة 2016 إلى 257 دولار أمريكي أي بزيادة 25%. وخلال الربع الأول من السنة، استقر السعر عند 210,3 دولار للطن قبل أن يرتفع في الربعين الثاني والثالث ليصل على التوالي إلى 230 و 268,4 دولار للطن الواحد. وانقلب هذا الاتجاه خلال الربع الأخير من السنة عندما بلغ السعر 261,9 دولار أمريكي للطن.

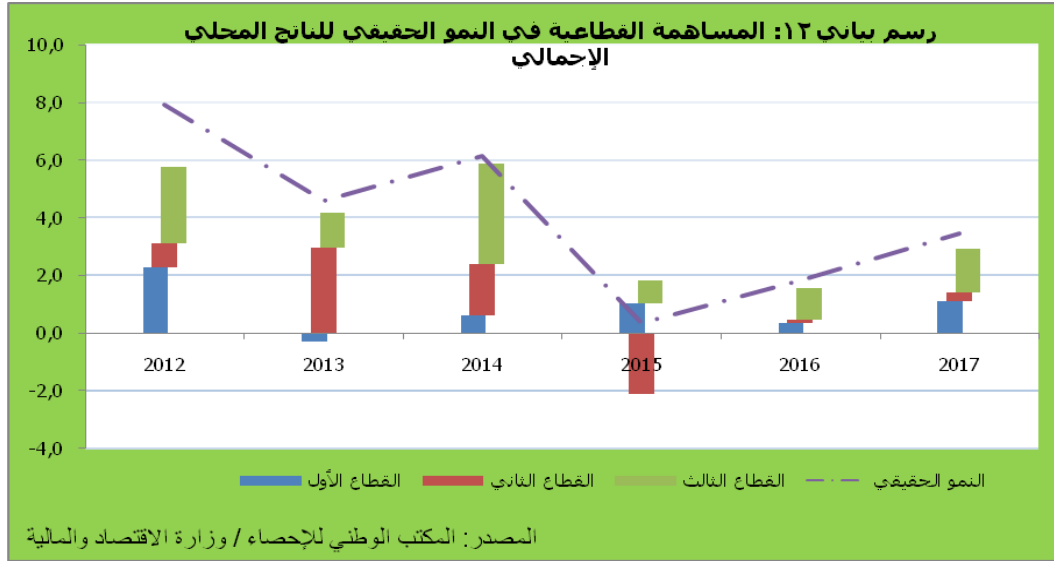


الجزء الثاني

الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

I- النشاط الاقتصادي

في سنة 2017، تميز الاقتصاد الوطني بتسارع النمو بسبب ديناميكية القطاعات غير الاستخراجية، خصوصا القطاع الثالث والقطاع الأول بدرجة أقل. وقد عانى القطاع الثاني من انخفاض أنشطة الصناعات الاستخراجية، وخصوصا النفط والحديد سنة 2017. وهكذا سجل النشاط الاقتصادي نموا بنسبة 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل 1,8% سنة 2016. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل 4,9% مقابل 2% سنة 2016.



ومن حيث القيمة زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 6,9% ليستقر عند 1.760,7 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 1.647,3 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

1.1 التحليل القطاعي

1.1.1- القطاع الأول

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول سنة 2017 بنسبة 3,9% مقابل انخفاض بنسبة 14,2% سنة 2016. وترتبط هذه الزيادة أساسا بانتعاش النشاط الزراعي وبتماسك نشاط الصيد ونشاط التنمية الحيوانية بدرجة أقل. وقد ساهم النمو الحقيقي للقطاع الأول بنسبة 1,1 نقطة في إجمالي النمو.

واستقر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع الأول عند 420,8 مليار أوقية قديمة أي بارتفاع 6,1% سنة 2017 مع شبه استقرار للقطاع عند نسبة 23,9% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

1.1.1.أ- الزراعة

تميز النشاط الزراعي بزيادة في الإنتاج، رغم انخفاض إنتاج الزراعة المطرية بالارتباط مع العجز الحاصل في تساقط الأمطار الذي عرفته سنة 2017. ويعود سبب تماسك الإنتاج أساسا إلى ارتفاع

محاصيل حملات موسم الخريف وموسم الصيف. وهكذا بلغ إنتاج الأرز الخام في فصل الخريف 132 ألف طن مقابل 87,6 ألف طن في الموسم السابق أي بارتفاع 50,6%. وفي موسم الزراعة الصيفية زاد الإنتاج بنسبة 19,3% أي ما مجموعه 119,7 ألف طن مقابل 100,3 ألف طن سنة 2016.

ويعود سبب هذا الأداء إلى زيادة المساحات المزروعة وإلى مستويات المردودية في الهكتار وخاصة في الحملة الزراعية الصيفية (8,4 طن/هكتار)، مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للزراعة بنسبة 11%. وقد استقر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للزراعة عند 55,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 51,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة 7,5%. وبقيت مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي شبه مستقرة عند 3,2% مقابل 3,1% سنة 2016.

1.1.1. ب-الثروة الحيوانية

بعد استقرار نمو القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الثروة الحيوانية عند 5% سنتي 2015 و2016، تباطأ إلى 2% سنة 2017 نتيجة الآثار السلبية لعجز تساقط الأمطار، والذي أدى إلى نقص كبير في المراعي نتيجة سوء توزيع الأمطار في المناطق الزراعية والرعية في البلاد.

وفي سنة 2017، استقر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للثروة الحيوانية عند 324,5 مليار أوقية قديمة؛ أي ما يعادل 18,4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي، وهو ما يعكس استقرارا شبه كامل لهذا القطاع، مقارنة مع نسبة 18,9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016.

1.1.1. ج-الصيد البحري

عرف نمو القيمة المضافة الحقيقية للنشاط الإنتاجي للصيد زيادة بنسبة 9,5% سنة 2017 بعد الانتعاش الذي بلغ 1,5% سنة 2016. وسجل النشاط التصديري ارتفاعا بـ 25,6% في الكميات المصدرة ليستقر عند 708,9 ألف طن. وقد ارتبط التوجه الجيد لنشاط الصيد البحري أساسا بارتفاع كل من صادرات أسماك السطح ودقيق السمك ورأسيات الأرجل.

وبالأرقام، سجل الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصيد ارتفاعا بنسبة 20%؛ أي ما قيمته 40,7 مليار أوقية قديمة، وهو ما يعادل 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

1.1. 2-القطاع الثاني

في سنة 2017، ظلت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثاني ضعيفة وبطيئة للسنة الثانية على التوالي، رغم تحسنها بالمقارنة مع سنة 2015، وسجلت نسبة 1,2% سنة 2017 مقابل 0,3% سنة 2016. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعات الاستخراجية، باستبعاد منجم النحاس والذهب. وهكذا فإن القطاع الثاني ساهم بنسبة 0,2 نقطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

ومن حيث القيمة، زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8,6% مقارنة بسنة 2016، ليستقر عند 511,2 مليار أوقية قديمة سنة 2017. وقد استقرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الكلي عند 29%.

1.1. 2. أ-النشاطات الاستخراجية

بعد نمو صفري سنة 2016، عادت نشاطات الصناعات الاستخراجية لتؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني سنة 2017 بسبب تراجع القيمة المضافة الحقيقية بنسبة 7%. ومن حيث القيمة الاسمية

استقر الناتج المحلي الإجمالي عند 206 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة 6,5%، وهو ما يعتبر تباطؤاً بالقياس إلى السنة السابقة بسبب انخفاض صادرات كل من الحديد والنفط.

1.1. 2. أ- المعادن

بعد الانتعاش الذي شهده النشاط المنجمي سنة 2016 بنسبة 2,8%، عاد للتراجع بنسبة 0,9% سنة 2017. ويعزى سوء الأداء إلى انخفاض كل من إنتاج وصادرات الحديد والنحاس. ومن حيث القيمة استقر الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات المنجمية عند 181,3 مليار أوقية قديمة أي بارتفاع 9,7% و 10,3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكلي سنة 2017. وقد بلغ إنتاج منجم الحديد سنة 2017 قرابة 11,8 مليون طن مقابل 13,3 مليون طن سنة 2016 أي بانخفاض 1,5 مليون طن. وهو ما أدى إلى تراجع القيمة المضافة للمنجم بنسبة 10,3% بالأرقام الحقيقية. ومن الناحية الاسمية، سجل هذا الناتج انخفاضا بنحو 7,5% ليستقر عند 74,1 مليار أوقية قديمة مقارنة مع 80,1 مليار أوقية قديمة سنة 2016. وكان نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي بحدود 4,2% مقابل 4,9% سنة 2016.

أما إنتاج الذهب، فقد بلغ 292,5 ألف أونصة أي بزيادة 27,6% بعد انخفاضه بنسبة 19% سنة 2016 (229,1 ألف أونصة). ويعود سبب ارتفاع إنتاج الذهب إلى زيادة إنتاج شركة تازيازات الذي بلغ 243,2 ألف أونصة مقابل 175,2 ألف أونصة سنة 2016؛ أي بارتفاع يصل إلى 38,8%. أما إنتاج شركة MCM من الذهب فقد تراجع إلى 49,2 ألف أونصة، بالمقارنة مع 53,9 ألف أونصة أنتجت سنة 2016. وبخصوص منجم النحاس فقد استمر إنتاجه في الاتجاه التنازلي للسنة الثانية على التوالي بمستوى 30,9 ألف طن سنة 2017 مقابل 32,8 ألف طن سنة 2016 نتيجة انخفاض تركيز معدن النحاس.

وقد سجلت القيمة المضافة لنشاط المجموعة المنجمية (الذهب والنحاس) ارتفاعا بلغ 38,1% من حيث النسبة و 34,4% من حيث القيمة. وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي فإن الناتج المحلي الإجمالي (الذهب والنحاس) مثل 4,8% سنة 2017 مقابل 3,9% سنة 2016.

1.1. 2. ب- النفط

في سنة 2017، استقر الإنتاج النفطي عند 1,2 مليون برميل مقابل 1,8 مليون برميل سنة 2016؛ أي بانخفاض 31% نتيجة المصاعب الفنية التي أدت إلى توقف إنتاج حقل شنقيط لعدة مرات. واستمر الانخفاض السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشاط النفطي لسنة 2017 بنسبة 29,8% بعد أن مثل 7,2% سنة 2016.

ومن حيث القيمة استقر الناتج المحلي الإجمالي النفطي عند 24,7 مليار أوقية قديمة؛ أي بانخفاض 12,3%، ومثل 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2017 مقابل 1,7% سنة 2016.

1.1. 2. ب- الصناعات المعملية

تميز نشاط الصناعات المعملية بالانتعاش بنسبة 8,7% بالأرقام الحقيقية و 11,2% بالأرقام الاسمية، وذلك بعد الانخفاضات المسجلة في العام السابق. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الغذائي وكذلك إلى إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء. وباستبعاد الطاقة (الماء والكهرباء)، يكون الناتج المحلي الإجمالي للوحدات المعملية قد سجل زيادة بنسبة 8,6% بالأرقام الحقيقية و 11,1% من حيث القيمة.

ومن حيث القيمة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لفرع الصناعات المعملية 155,1 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة 11,2% مقارنة مع مستواه لسنة 2016 وهو ما نقل حصته من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي إلى 8,8% مقابل 8,5% سنة 2016.

1.1.2. ج- البناء والأشغال العامة

ظل تطور أنشطة فرع البناء والأشغال العامة شبه مستقر عند نسبة نمو حقيقي بلغت 8% سنة 2017 مقابل 7,7% سنة 2016، رغم انخفاض واردات معدات البناء خلال الشهرين الأخيرين من السنة. وقد زادت القيمة المضافة الاسمية 8,5% سنة 2017، لتستقر عند 150,1 مليار أوقية قديمة مقابل 135,9 مليار سنة 2016. وقد مثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبناء والأشغال العامة 10,5% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقابل 9,3% سنة 2016.

1.1.3. القطاع الثالث

في سنة 2017، حافظ نشاط القطاع الثالث، باستثناء الإدارات العمومية، على ديناميكيته، متأثراً بارتفاع أنشطة النقل والخدمات الأخرى، وذلك رغم تباطؤ خفيف في النمو على مستوى المواصلات. وازدادت القيمة المضافة الحقيقية لأنشطة الخدمات التجارية 4,2%؛ أي بوتيرة مشابهة لسنة 2016 حين وصلت إلى 4%. وارتفعت مساهمته في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 1,3%. ومن حيث القيمة، سجل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأنشطة ارتفاعاً بنسبة 5,6% ليبلغ 509,6 مليار أوقية قديمة؛ أي 32,8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سنة 2017.

وسجل نشاط القطاع الثالث، بما في ذلك الخدمات التي قدمتها الإدارات العمومية، ارتفاعاً في قيمته المضافة الحقيقية، بلغ 4,1% مقابل 3% سنة 2016، وساهم بذلك 1,5% في النمو الحقيقي الإجمالي. ومن الناحية الاسمية، بلغت القيمة المضافة للقطاع 694,8 مليار أوقية قديمة سنة 2017 أي بزيادة 5,6%، مما جعل حصته في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي لا تتجاوز 39,5% مقابل 40% سنة 2016.

1.1.3. أ- النقل والمواصلات

في سنة 2017، سجلت نشاطات النقل والمواصلات ارتفاعاً في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5,6% مقابل 4,8% سنة 2016. ويعود مستوى هذا النمو أساساً إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لنشاط المواصلات (6%+) وانتعاش نشاط النقل بأنواعه؛ حيث ارتفع ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5%.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنقل والمواصلات سنة 2017، نحو 100 مليار أوقية قديمة مقابل 91,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016، متأثراً بزيادة رقم أعمال قطاع المواصلات (+10%)، وبزيادة حجم نشاط النقل بأنواعه. وهكذا تعززت حصة الناتج المحلي الإجمالي للنقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي الكلي؛ حيث بلغ 5,7% مقابل 5,6% سنة 2016.

1.1.3. ب- التجارة

بعد زيادته بنسبة 4,4% سنة 2016، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنشاط التجارة 4,1% سنة 2017. ومن الناحية الاسمية، بلغ هذا الناتج 154,1 مليار أوقية قديمة مقابل 144,7 مليار سنة 2016، وظل مستقراً عند نسبة 8,8% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي سنة 2017 كما هو الحال سنة 2016.

1.1.3. ج- الخدمات الأخرى

على مدار سنة 2017، سار نشاط الخدمات الأخرى في الاتجاه الصحيح لكنه ظل دون المستوى المسجل سنة 2013. وقد استقر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لهذا الفرع عند 3% مقابل 3,1% سنة 2016. وبلغت القيمة المضافة الاسمية 255,4 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 3,8%، وهو ما رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي إلى 14,5% سنة 2017، مقابل 14,9% سنة 2016.

1.1.3. د- الإدارات العمومية

بعد انخفاضه سنة 2016 بنسبة 2,2%، عاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنشاط الإدارات العمومية إلى الانتعاش وارتفع بنسبة 3,8%، بالارتباط مع ارتفاع النفقات الجارية، وخصوصا استهلاك السلع والخدمات والأجور والرواتب. وهكذا فإن الناتج المحلي الإجمالي الجاري للإدارات العمومية سجل ارتفاعا بنسبة 5,4% ليلغ 185,3 مليار أوقية قديمة؛ أي 10,5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقل قليلا عن مستواه سنة 2016 (10,7%).

1.2.1. أ- الطلب

برسم سنة 2017 تعززت الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني بـ9%، وبلغت 2756,8 مليار أوقية قديمة مقابل 2528 مليار أوقية قديمة سنة 2016 تحت تأثير الارتفاع المتزامن للناتج المحلي الإجمالي الاسمي بـ6,9% وارتفاع واردات السلع والخدمات بـ13% حيث بلغت 996,1 مليار أوقية قديمة.

أما الطلب الداخلي فقد بلغ 2059 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة 6,1% بالمقارنة مع السنة السابقة. وترتبط هذه الزيادة في الطلب في الوقت ذاته بارتفاع الاستثمارات وزيادة وتيرة الاستهلاك. وهكذا فإن عجز الموارد قد تعمق قليلا حيث انتقل من 293,5 مليار أوقية قديمة إلى 298,3 مليار أوقية قديمة نتيجة زيادة الواردات.

1.2.1. ب- الاستهلاك

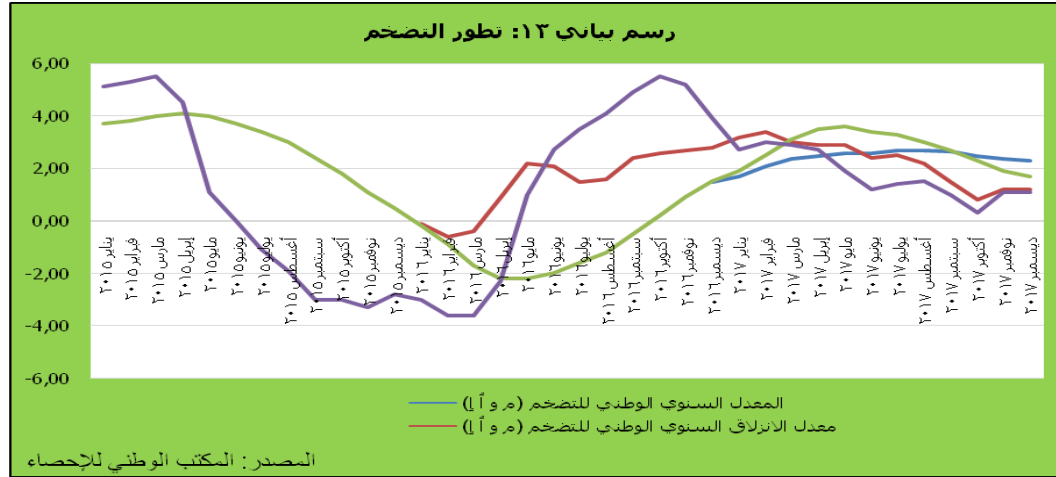
سجل الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية ارتفاعا بنسبة 7,5% حيث بلغ 1379 مليار أوقية قديمة سنة 2017. ويعزى هذا التطور في الوقت ذاته إلى زيادة كبيرة في استهلاك الأسر وانتعاش استهلاك الإدارات العمومية. ويقدر استهلاك الأسر بـ988,6 مليار أوقية قديمة. أما استهلاك الإدارات العمومية فقد بلغ 390,4 مليار أوقية قديمة أي على التوالي 56% و22% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 كما هو الحال في سنة 2016.

1.2.2. أ- الاستثمار

بلغ التكوين الخام لرأس المال الثابت 754,8 مليار أوقية قديمة سنة 2017؛ أي بزيادة 19%، وذلك بعد انخفاض بلغ 7,5% سنة 2016. ويعزى هذا الانتعاش إلى الطفرة التي حققتها استثمارات القطاع الخاص، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية للإدارات العمومية والتي راوحت مكانها. وهكذا ارتفعت نسبة الاستثمارات، المعبر عنها بنسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من 38% سنة 2016 إلى 43% سنة 2017.

II- التضخم

في سنة 2017، واعتمادا على المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ازدادت نسبة التضخم لتستقر عند نسبة 2,3% مقابل 1,5% سنة 2016. وبالمقابل سجل الانزلاق السنوي للتضخم تراجعا بنسبة 1,2% مقابل 2,8% سنة 2016. وقد تم التحكم في وتيرة التضخم عبر نهج سياسة نقدية حذرة، ومن خلال تدابير اتخذتها الحكومة لدعم السكان الأكثر فقرا في إطار برنامج "أمل"، وكذلك عبر تحسين إنتاج القطاع الزراعي.



وإجمالا سجل المستوى العام للأسعار تطورا متفاوتا خلال سنة 2017. ففي شهر يناير 2017 استمر التضخم في الارتفاع الذي لوحظ منذ شهر يوليو 2016 قبل أن يتجه إلى الانخفاض خلال الفترة الفاصلة بين فبراير وسبتمبر 2017 أسوة بانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية. غير أن التضخم عاد بشكل خفيف خلال الربع الأخير من سنة 2017.

وقد نتج تطور التضخم سنة 2017 أساسا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 1,8% كانزلاق سنوي متأثرا بتطور مؤشرات أسعار "الخبز والحبوب" (+4,2%)، "اللحوم" (+2,1%)، "السّمك وثمار البحر" (+4,1%)، "الفواكه" (+2,9%) و"الخضار" (+2,2%).

وقد كان ارتفاع المستوى العام للأسعار مقرونا، وبدرجة أقل، بارتفاع مؤشرات مجموعات "التبغ والمنشطات" (+13,1%)، "التعليم" (+4,9%)، "الصحة" (+2,5%)، "الترفيه، التظاهرات الثقافية" (+2,7%)، "سلع وخدمات أخرى" (+2,6%)، "الأثاث وتجهيزات المنازل" (+1,8%)، "الفنادق، المقاهي والمطاعم" (+1,3%)، "الملبوسات والأحذية" (+0,8%). أما وتيرة تطور مؤشرات كل من "النقل" والسكن، الماء، الغاز، الكهرباء وغير ذلك من المحروقات فقد بقي بدون تغيير ومثل على التوالي (-0,1% و +0,3%).

وكانزلاق سنوي، ساهمت المواد الغذائية بنسبة 0,9% في التضخم، في حين أن إسهام المنتجات غير الغذائية كان عند 0,3%.

ومراعاة لأسعار المواد المستوردة حسب المنشأ، ولأسعار المواد المحلية، فقد سجلت هذه الأسعار على التوالي زيادة بلغت 1,5% و 0,9% سنة 2017. أما أسعار المواد الطازجة فقد ارتفعت

بـ1,7%. كما ارتفعت مؤشرات أسعار منتجات القطاع الأول والقطاع الثاني على التوالي بـ2,5% و1,8% في حين أن مؤشر أسعار القطاع الثالث قد تراجع بنسبة 0,7%.

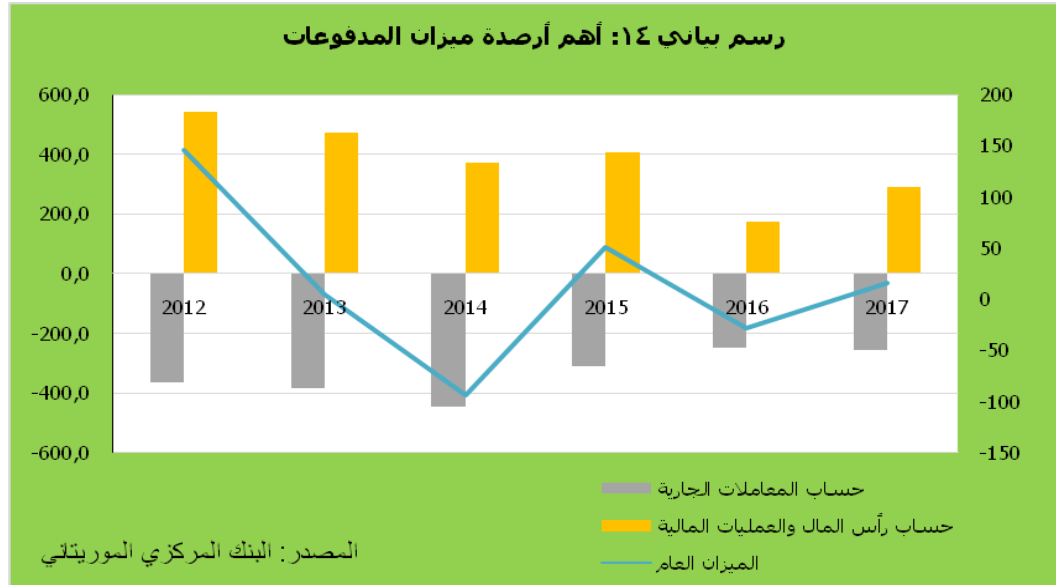
ومن جهة أخرى، سجل التضخم الكامن الذي يتمثل في المؤشر العام للأسعار خارج المنتجات الطازجة ومنتجات الطاقة، ارتفاعا بلغ 1,2% عام 2017 مقابل 0,5% عام 2016.

وعلى مدى السنوات الأربع السابقة كان اتجاه معدل التضخم السنوي قياسا لمؤشر أسعار الاستهلاك تنازليا؛ حيث انتقل من 3,5% عام 2014 إلى 1,7% عام 2017 وكانزلاق سنوي انتقل من 4,5% إلى 2,8% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم 1: تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك				تغير % لسنة 2017		
الوظائف	2016	2017	معدل سنوي	انزلاق سنوي	الإسهام المئوية	بالنسبة
منتجات غذائية ومشروبات غير كحولية	106,5	108,4	3,1%	1,8%	0,9	
تبغ ومنشطات	119,7	135,3	4,5%	13,1%	0,0	
ملابس وأحذية	103,1	103,9	2,4%	0,8%	0,1	
سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى	102,4	102,6	-0,7%	0,3%	0,0	
أثاث، مقتنيات الأسرة والصيانة الجارية	103,3	105,2	1,8%	1,8%	0,1	
صحة	116,5	119,5	7,9%	2,5%	0,2	
نقل	107,8	107,6	0,6%	-0,1%	-0,0	
اتصالات	82,2	77,4	-3,4%	-5,8%	-0,3	
ترفيه وثقافة	100,9	103,6	2,2%	2,7%	0,0	
تعليم	112,0	117,5	2,5%	4,9%	0,2	
فنادق ومطاعم	103,8	105,1	1,6%	1,3%	0,0	
سلع وخدمات أخرى	102,3	105,0	2,1%	2,6%	0,1	
مؤشر عام	104,7	106,0	2,3%	1,2%	1,2	
المصدر : المكتب الوطني للإحصاء						

III-القطاع الخارجي

تميز تطور الحسابات الخارجية عام 2017 بتدهور خفيف للرصيد الجاري، ورافق ذلك مع زيادة معتبرة في صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، والتي تم توجيهها إلى قطاع المحروقات (حقول الغاز قبالة السواحل) والمناجم (إنتاج الذهب). ولا يزال رصيد المعاملات الخارجية يكتسي أهمية كبيرة حيث يبلغ 254,2 مليار أوقية، أي 14,5% من الناتج المحلي الإجمالي.



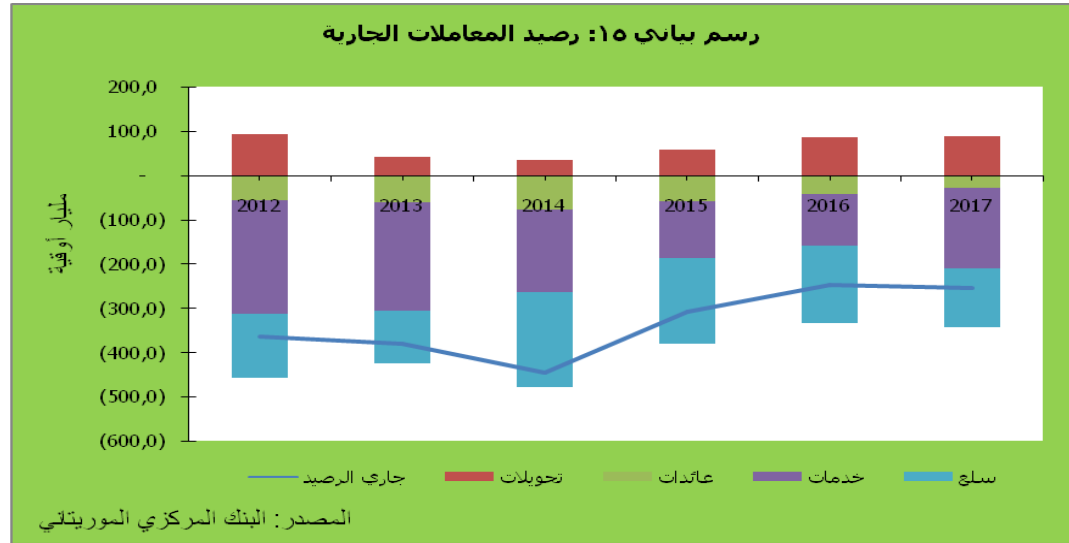
ومن جانبها بقيت احتياطات الصرف الرسمي شبه مستقرة عند 849 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 5,1 شهر من واردات السلع والخدمات مقابل 5,6 أشهر عام 2016.

جدول 2: تطور أرصدة ميزان المدفوعات (مليار أوقية قديمة)	2017	2016	2015
رصيد المعاملات الجارية	-254,2	-247,9	-308,7
حساب رأس المال والعمليات المالية	288,5	172,3	404,9
الميزان العام	15,7	-27,9	51,5
نسبة الرصيد الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	-14,5%	-15,1%	-19,7%

III.1- المعاملات الجارية

ارتفع عجز رصيد الحساب الجاري قليلا سنة 2017 وبلغ 254,1 مليار أوقية قديمة مقابل 247,9 مليار أوقية قديمة سنة 2016 نتيجة الزيادة الكبيرة في الإنفاق على أعمال التنقيب في حقول الغاز البحري وغلاء الفاتورة النفطية، بعد زيادة أسعار النفط عالميا منذ شهر شتمبر 2017. إلا أن هذه التطورات تمت مواجهتها بفضل تماسك صادرات السلع وبفضل التدفقات المالية التي سجلها حساب العائدات (+30%) والتحويلات (+3,5%). وباستبعاد واردات سلع التجهيز والخدمات الممولة بواسطة

استثمارات أجنبية مباشرة، فإن عجز الحساب الجاري يبلغ نسبة 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11,2% سنة 2016.

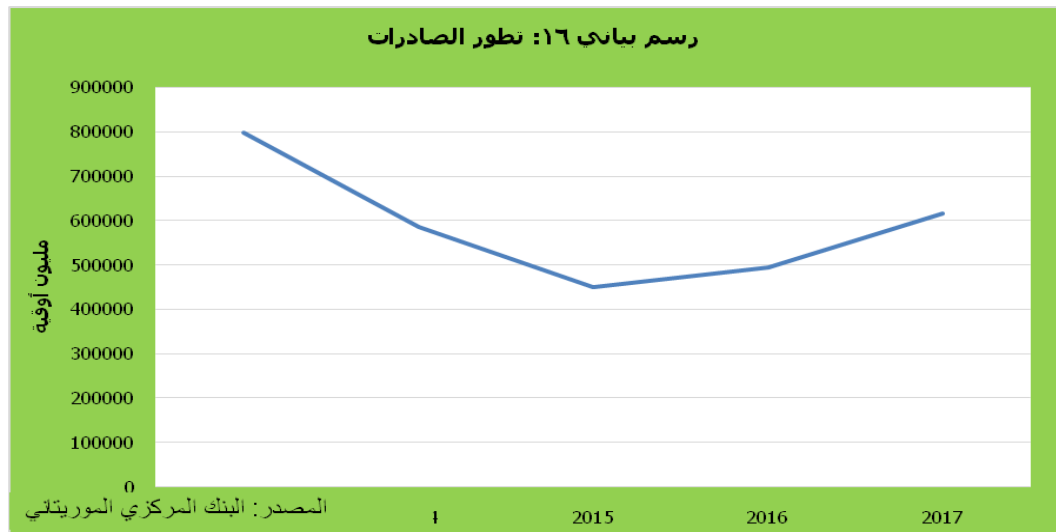


1.1.III- الميزان التجاري

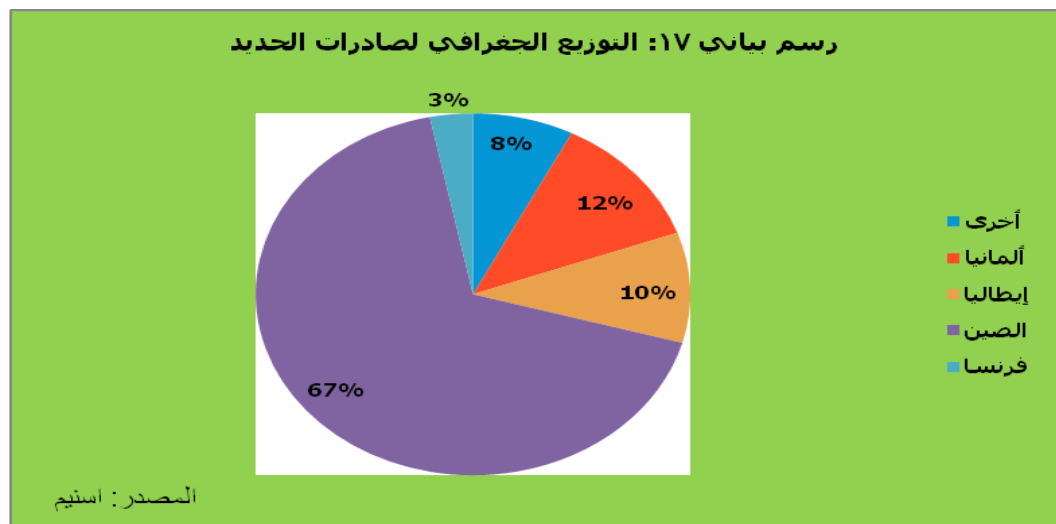
في سنة 2017، استقر العجز التجاري عند 133,2 مليار أوقية قديمة مقابل 175,4 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ حيث تحسن بنسبة 24,1% بالارتباط مع زيادة قوية في الصادرات (+24,6%) مقارنة بمستوى الواردات (12%). وبذلك تنتقل تغطية الواردات بواسطة الصادرات، من 74% سنة 2016 إلى 82% سنة 2017.

1.1.III.أ- الصادرات

في سنة 2017، بلغت قيمة الصادرات 616,3 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 121,8 مليار أوقية قديمة، مقارنة بسنة 2016 وذلك بفضل التطور المواتي لأسعار المواد الأولية الأساسية وزيادة الطلب الخارجي، وبفضل تحسن جودة استغلال المعادن الموجه للتصدير (الحديد) على وجه الخصوص.



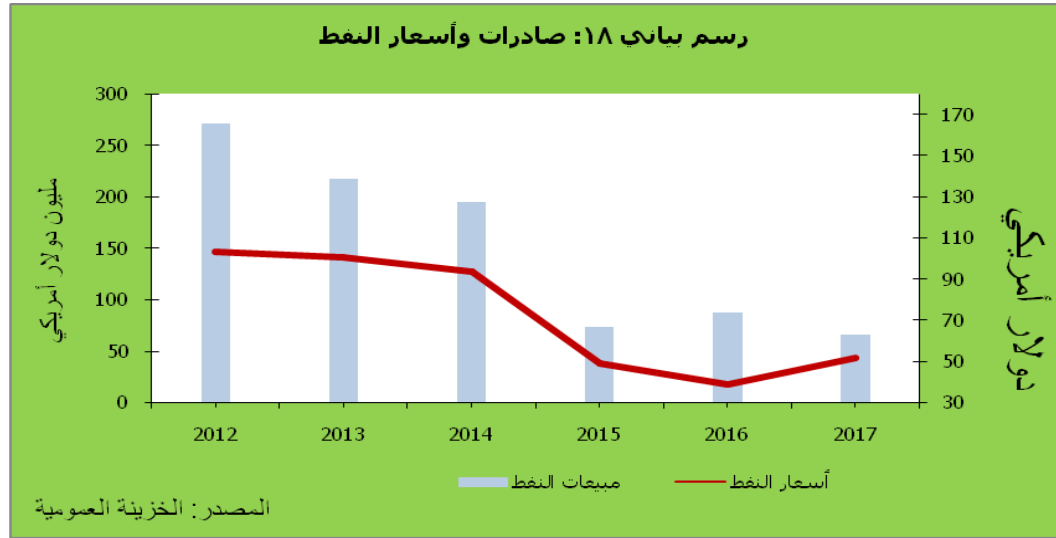
وتتعلق أبرز زيادات الصادرات بنشاط الصيد (+50,4%)، يلي ذلك الذهب (+25,1%)، ثم الحديد (+19,7%). أما صادرات النحاس فلم ترتفع إلا بنسبة 2,8%. وبالمقابل سجلت صادرات النفط انخفاضا بنسبة 24% بعد التراجع المستمر في الإنتاج، والذي أفضى إلى التوقف نهائيا عن استغلال حقل شنقيط. ونتيجة هذه الديناميكية المطردة للصادرات، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي انتقلت إلى 35% سنة 2017 بعد أن كانت بحدود 30% سنة 2016. من ناحية أخرى بقي القطاع الاستخراجي يتصدر الصادرات؛ حيث مثل 61,4% من إجمالي الإيرادات لسنة 2017، مقابل 80% سنتي 2013 و2014. ويرتبط هذا التراجع بالتطور غير المواتي لأسعار المنتجات الأساسية منذ سنة 2014. وبالمقابل ازدادت حصة قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 36% ما بين 2013 و2017. أما القطاع المنجمي فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي قد استقر عند نسبة 20,2% منها 28% للنفط و12,7% للصيد.



وفيما يتعلق بصادرات الحديد فقد كان أداؤها جيدا سنة 2017 بالارتباط مع تحسن جودة المنجم وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. وهكذا بلغت الكميات المباعة 11,6 مليون طن بقيمة 177,3 مليار أوقية قديمة مقابل 13,2 مليون طن سنة 2016 بقيمة 148,1 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة

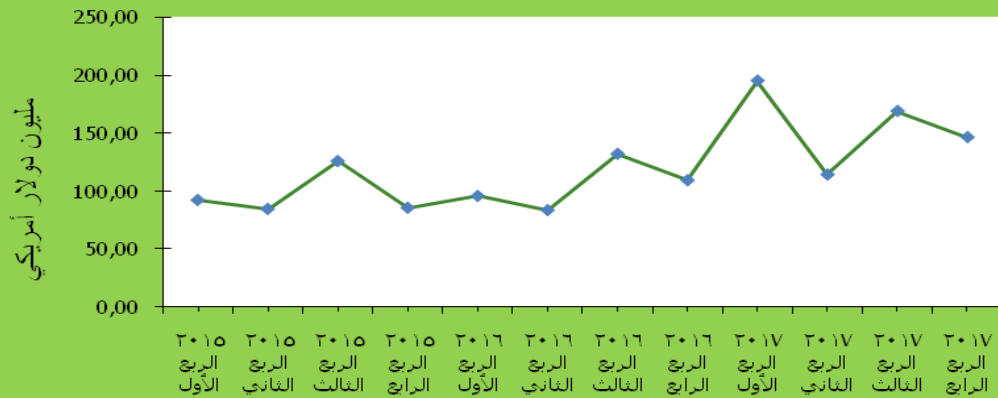
19,7%. وتبقى الصين أهم وجهة لصادرات الحديد لسنة 2017، وذلك بنسبة 67%، تليها أوروبا بنسبة 30% (منها ألمانيا 12% وإيطاليا 10% وفرنسا 8%) ولم تمثل الوجهات الأخرى سوى 3%.

وبلغت صادرات الذهب سنة 2017 ما مجموعه 132,4 مليار أوقية قديمة مقابل 101,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 30,2%، وهو ما يعزى حصرا إلى زيادة حجم الصادرات؛ نظرا لشبه استقرار أسعار الذهب في الأسواق العالمية، مقارنة بسنة 2016. وبلغت كمية الصادرات 287,4 ألف أونصة مقابل 219,1 ألف أونصة، وبذلك فإن الإنتاج يقترب من مستواه المحقق سنة 2016 حين تم توقيف استقلال الحقل عدة مرات بسبب مطالب اجتماعية للعمال.



وبالنسبة لصادرات النحاس، كان التطور محدودا سنة 2017، وبلغ 49,9 مليار أوقية قديمة مقابل 48,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 3% بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية بما يقارب 24%. وفي سنة 2017، انخفضت المبيعات إلى 27,3 ألف طن بعد أن كانت بحدود 35,7 ألف طن سنة 2016 بسبب المشاكل الفنية المتكررة ذات العلاقة بعمق المنجم وبضعف تركيز النحاس. وبالمقابل، تراجعت صادرات النفط بسبب انخفاض الكميات المباعة إلى 1,3 مليون طن بدل 2,2 مليون طن سنة 2016. ومن حيث القيمة انتقلت قيمة الصادرات من 30,8 مليار أوقية قديمة إلى 23,4 مليار أوقية قديمة سنة 2017؛ أي بانخفاض 24% رغم ارتفاع أسعار النفط سنة 2017.

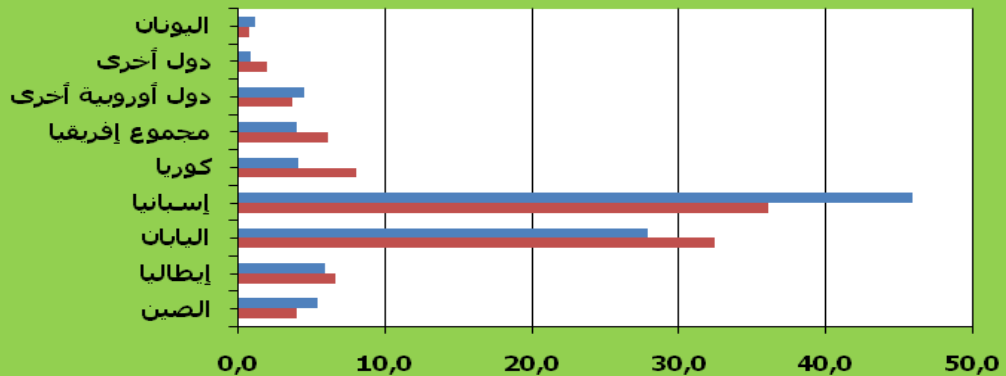
رسم بياني ١٩: تطور صادرات منتجات الصيد



المصدر: الإدارة العامة للجمارك

وبدورها، بلغت صادرات قطاع الصيد البحري نهاية 2017 ما مجموعه 344,8 ألف طن؛ أي ما قيمته 223,6 مليار أوقية قديمة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50,4% مقارنة بسنة 2016. وهذه الزيادة مرتبطة بطفرة الأسعار في الأسواق العالمية، خاصة ما يتعلق بالأسماك التي تتولى تصديرها الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك. ويعود سبب الارتفاع كذلك إلى الكميات المباعة من طرف قطاع الصيد التقليدي والتي بلغ حجمها 253 ألف طن مقابل 91,9 ألف طن سنة 2016. وتزايدت باستمرار مساهمة قطاع الصيد في إجمالي الصادرات؛ حيث وصلت 36,3% من المجموع سنة 2017، بدل 30,1% سنة 2016، وهو ما يمثل 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017.

الرسم البياني ٢٠: التوزيع الجغرافي لصادرات السمك



المصدر: الإدارة العامة للجمارك

بالنسبة المئوية

وفي سنة 2017، ساهمت صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بنسبة 67% من رقم أعمال هذا الفرع الإنتاجي، وبقيت الكميات مستقرة نسبيا عند 91,7 ألف طن مقابل 90,8 ألف طن سنة 2016. ومن حيث القيمة بلغت 149 مليار أوقية قديمة، مقابل 106,9 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 39,3%، وهو ما يعزى إلى تحسن الأسعار في الأسواق الدولية؛ حيث ارتفعت إلى 4.491 دولار أمريكي للطن سنة 2017، مقابل 3.334 دولار أمريكي سنة 2016. وحسب الأنواع المصطادة

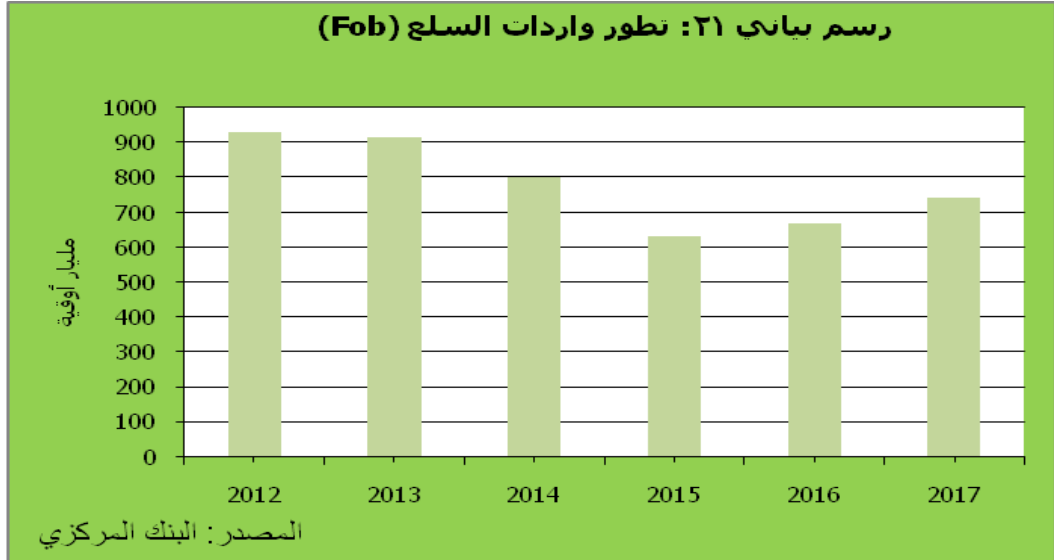
تصدر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك في العادة أسماك العمق وأسماك السطح والقشريات ورأسيات الأرجل والرخويات. غير أن الإيرادات تغطي عليها مبيعات رأسيات الأرجل (49,4% من المجموع و89,9% من حيث القيمة) نظرا لقيمتها في السوق العالمي. و بين 2016 و2017 انتقلت الكميات المباعة من رأسيات الأرجل من 37 ألف طن إلى 43,3 ألف طن، فيما ارتفعت أسعارها من 6.786,4 دولار أمريكي للطن إلى 8.433 دولار للطن.

وحسب الوجهة، تتوزع مبيعات الشركة على 58% باتجاه أوروبا و38% نحو آسيا و4% باتجاه القارة الإفريقية.

وفيما يتعلق بالصيد التقليدي يتميز القطاع بأهمية العرض المتزايد، بالارتباط مع زيادة وحدات التصنيع. وفي سنة 2017، سجلت الصادرات زيادة بـ 79% بلغت قيمتها 74,6 مليار أوقية قديمة مقابل 41,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى زيادة الكميات المباعة التي بلغت 253 ألف طن سنة 2017 مقابل 91,9 ألف طن في السنة السابقة. وبالعكس كان متوسط سعر الطن أقل من أسعار رأسيات الأرجل؛ حيث انخفض إلى 905,5 دولار أمريكي سنة 2017 مقابل 1.309,8 دولار أمريكي للطن لسنة 2016.

III.1.1.ب- الواردات

في سنة 2017، شهدت قيمة الواردات زيادة بنسبة 12% وبلغت 749,4 مليار أوقية قديمة، مقابل 669,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016، وذلك نتيجة ارتفاع الواردات من المواد الغذائية والفاتورة النفطية واستئناف واردات القطاع الاستخراجي، وخصوصا أشغال التنقيب في حقل الغاز ومشروع توسيع منجم الذهب. وبالمقابل انخفضت قيمة الواردات الأخرى. وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي، مثلت واردات السلع 43%، مقابل 41% سنة 2016.



أما الفاتورة النفطية فقد زاد عبؤها حيث انتقلت من 125,5 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 159,1 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 33,7 مليار أوقية قديمة (26,8%)، وهو ما يعزى في الوقت ذاته إلى الكميات المستوردة وإلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمي؛ حيث انتقل من 45,1 دولار أمريكي سنة 2016 إلى 54,7 دولار أمريكي كمتوسط في سنة 2017.

وفيما يخص قيمة الواردات من المواد الغذائية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 19,1% وبلغت 140,2 مليار أوقية قديمة، مقابل 117,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016. وتعود تلك الزيادة أساسا إلى زيادة الكميات المستوردة (+30%)؛ حيث إن متوسط الأسعار ظل معتدلا، وفي حدود 2,2%.

ومن جانبها سجلت واردات قطاع الصناعات الاستخراجية ارتفاعا بنسبة 30,1% لتستقر عند 213,7 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 164,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

وفي سنة 2017، استقرت الواردات من تجهيزات القطاع الاستخراجي عند 123,1 مليار أوقية قديمة، مقابل 90,1 مليار أوقية قديمة سنة 2016، مسجلة بذلك زيادة قوية بنسبة 36,6%. وارتفعت واردات القطاع النفطي بقوة، لتبلغ 60,6 مليار أوقية قديمة مقابل 22,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016 بسبب أشغال الحفر لاستكشاف الغاز. كما أن مشتريات تجهيزات شركة تازيازت ارتفعت بنسبة 40,9% لتبلغ 43,9 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 31,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016 متأثرة باتساع منجم الذهب. وبالعكس تراجعت نفقات التجهيزات في قطاع النحاس والحديد على التوالي بـ 56% و 46,3% حيث انتقلت من 10,8 مليار أوقية قديمة إلى 4,7 مليار أوقية قديمة بالنسبة للنحاس، ومن 25,8 مليار أوقية قديمة إلى 13,8 مليار أوقية قديمة بالنسبة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم).

وفيما يتعلق بالواردات لأغراض النفقات الجارية فقد بلغت 90,6 مليار أوقية قديمة سنة 2017، مقابل 74,1 مليار أوقية قديمة سنة 2017؛ أي بزيادة 22,2%. كما أن النفقات الجارية في قطاع الذهب سجلت ارتفاعا بنسبة 29,9% ما بين 2016 و 2017، لتبلغ 35,3 مليار أوقية قديمة مقابل 27,2 مليار أوقية قديمة.

ومن جانبها بلغت الواردات ذات العلاقة بإنتاج النحاس 20 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 17,4 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 15,3%. كما أن نشاط إنتاج الحديد شهد ارتفاعا في نفقاته الجارية بنسبة 19,1% مقارنة مع سنة 2016 حيث ارتفعت هذه النفقات إلى 35,2 مليار أوقية قديمة بعد أن كانت 29,6 مليار أوقية قديمة. وبالعكس انخفضت قيمة الواردات الأخرى من معدات البناء و سلع التجهيز وغيرها من السلع الاستهلاكية بنسبة 10% لتستقر عند 236,4 مليار أوقية قديمة، بعد الطفرة الملاحظة سنة 2016 والبالغة 262,4 مليار أوقية قديمة.

III.1.2- الخدمات

تعمق عجز ميزان الخدمات سنة 2017 ليستقر عند 182,2 مليار أوقية قديمة مقابل 118,3 مليار أوقية قديمة سنة 2016، نتيجة انخفاض العائدات بنسبة 13,4% بالتزامن مع ارتفاع النفقات بنسبة 24%.

أما الإيرادات المتعلقة بالخدمات فقد بلغت 82,3 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 95 مليار أوقية قديمة سنة 2016، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض بنسبة 15,7% في الإيرادات المتأتية من رخص الصيد التي بلغت 22,5 مليار أوقية قديمة، بدل 26,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

وبخصوص النفقات الخدمية فقد بلغت 264,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 213 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 24% تعود إلى الخدمات المدفوعة في إطار أعمال حفر منجم الغاز وتنفيذ البرنامج الاستثماري في منطقة تازيازت.

III.1.3- العائدات

شهد عجز رصيد ميزان العائدات تحسنا صافيا بحدود 30,2%؛ حيث انتقل من 40,9 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 28,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017، بفضل دفع تعويضات الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الصيد المعمول بها. وهكذا انتقلت هذه العائدات من 21,2 مليار أوقية قديمة سنة

2016 إلى 31,3 مليار أوقية قديمة سنة 2017. أما النفقات فقد انتقلت من 62 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 60 مليار أوقية قديمة سنة 2017.

III.1.4- التحويلات الجارية

تحسن فائض ميزان التحويلات الجارية سنة 2017 بنحو 3,5% وبلغ 89,6 مليار أوقية قديمة مقابل 86,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016، وذلك بعد الارتفاع القوي للمداخل على أساس التحويلات الخاصة (+26,5%) بالتزامن مع تراجع التحويلات الرسمية بـ6,6%.

III.2- حساب رأس المال والعمليات المالية

في سنة 2017 بلغ رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية 288,5 مليار أوقية قديمة مقابل 172,3 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 116,2 مليار أوقية قديمة. ويعزى هذا التحسن إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات والمعادن وإلى العائدات المتأتية من التدفقات المالية الخصوصية.

2017	2016	2015	2014	2013	جدول 3: تطور أرصدة حسابات رأس المال، والعمليات المالية (مليار أوقية قديمة)
288,5	172,3	404,9	369,9	472,1	حساب رأس المال والعمليات المالية
3,9	3	10	4,8	1,4	حساب رأس المال
284,6	169,3	394,9	365,1	470,6	حساب العمليات المالية

أما حساب رأس المال فقد حقق فائضا بمبلغ 3,9 مليار أوقية قديمة سنة 2017 بعد أن كان بحدود 3 مليار أوقية قديمة سنة 2016 نتيجة تعبئة عمليات السحب على الهبات الموجهة نحو مشاريع القطاع العمومي.

ومن جانبه، سجل الحساب المالي فائضا بنسبة 67% وبلغ 284,6 مليار أوقية قديمة مع نهاية سنة 2017، مقابل 169,4 مليار أوقية قديمة سنة 2016، وذلك بالارتباط مع زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات والمعادن، بعد الانخفاض المسجل سنة 2016. أما عمليات السحب على السلف العمومية فقد كانت المبالغ المرصودة تقل عن مستواها لسنة 2016 حيث بلغت 113,8 مليار أوقية قديمة مقابل 86,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017.

وفي سنة 2017، بلغت المداخل الصافية على أساس الاستثمارات الأجنبية المباشرة 210,2 مليار أوقية قديمة، مقابل 95,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 115 مليار أوقية قديمة. ومثل إجمالي الاستثمارات المباشرة الصافية في قطاع المحروقات 106 مليار أوقية قديمة سنة 2017، مقابل 24,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016. أما الاستثمارات في إنتاج الذهب فقد تحسنت بنسبة 42,3% لتستقر عند 44,1 مليار أوقية قديمة سنة 2017، في حين تراجعت الاستثمارات في النحاس بنحو 56% وبلغت 4,7 مليار أوقية قديمة. وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي مثلث 12%، مقابل 5,8% سنة 2016. وسجلت الموارد الصافية التي تمت تعبئتها في إطار السلف الخارجية على المدى المتوسط والطويل انخفاضا بحدود 80,9%، وبلغت 9,6 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 50,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016، متأثرة في نفس الوقت بتراجع عمليات السحب بنسبة 24% وارتفاع المدفوعات على أساس خدمة الدين الخارجي (20,8%). وهكذا فإن السحوبات على القروض الخارجية بلغت 86,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017، مقابل 113,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بانخفاض 27,4 مليار أوقية قديمة.

وبالمقابل انتقلت المدفوعات المؤداة على أساس سداد خدمة الدين العمومي للدولة والمؤسسات العمومية من 63,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 76,9 مليار أوقية قديمة سنة 2017.

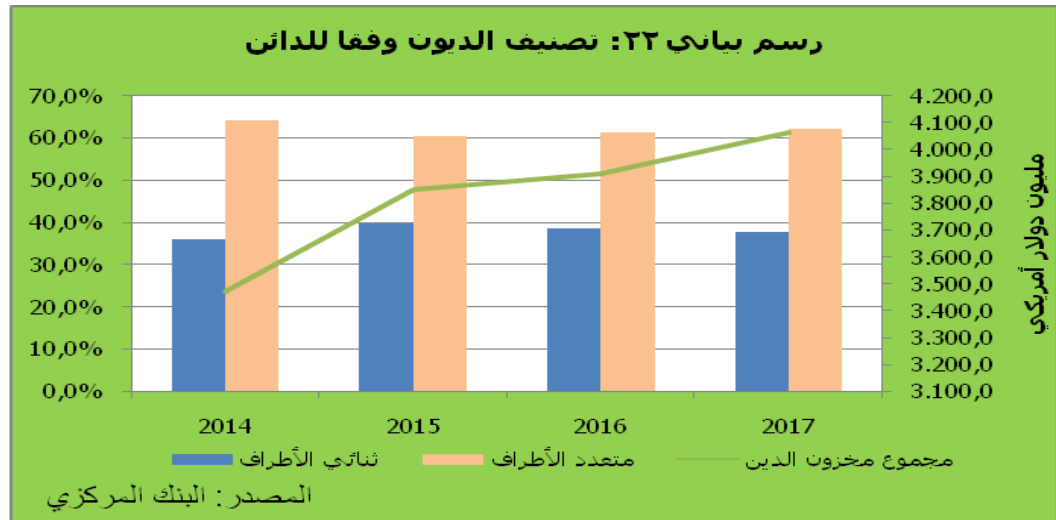
وتجسد تحسن حساب رأس المال والعمليات المالية في فائض الرصيد الكلي لميزان المدفوعات؛ حيث بلغ 15,7 مليار أوقية قديمة بعد العجز المسجل سنة 2016 والبالغ 27,9 مليار أوقية قديمة، وهو ما أدى إلى المساهمة في تكوين احتياطي بلغ 849 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 5,1 شهر من واردات السلع والخدمات مقابل 5,6 أشهر سنة 2016.

2017	2016	2015	2014	2013	جدول 4: ميزان المدفوعات (مليار أوقية قديمة)
133,2	175,4	180,8	215,2	117,8	الميزان التجاري
616,2	494,4	450,5	585,1	797,2	صادرات
177,3	148,1	110,1	220,6	408,2	حديد
23,4	30,8	23,4	58,9	65,3	نفط
50,0	48,6	63,5	50,2	65,1	نحاس
132,4	101,7	108,3	123,2	141,7	ذهب
223,6	148,6	126,3	114,4	99,3	صيد
9,7	16,7	18,8	17,9	17,7	أخرى
749,4	669,8	631,3	800,3	915,1	واردات Fob
140,2	117,7	128,0	112,7	112,9	منتجات غذائية
159,)	125,5	109,4	180,1	190,5	منتجات بترولية
20,9	13,0	17,8	30,9	32,9	منه شركة اسنيم
8,8	7,3	9,1	13,4	13,9	شركة نحاس موريتانيا
0,0	0,1	1,1	1,2	30,4	تازيازات
213,7	164,2	241,6	308,1	474,9	تجهيزات للصناعات المستوردة للاستخراجية
49,1	55,4	64,2	127,3	147,1	منه شركة اسنيم
24,7	28,2	27,1	56,5	42,0	شركة نحاس موريتانيا
79,3	58,4	60,5	39,6	177,5	تازيازات
60,6	22,3	89,7	84,6	108,3	استكشافات نقطية
236,4	262,4	152,2	199,4	136,8	واردات أخرى
210,6	159,2	185,9	263,9	305,7	خدمات وعائدات (صافية)
182,2	118,3	127,8	187,6	244,5	خدمات (صافية)
22,5	26,7	21,6	33,3	8,4	منها رخص الصيد
28,5	40,9	58,1	76,4	61,2	عائدات (صافية)
29,1	20,9	20,2	-	27,2	منها تعويضات صيد
89,6	86,6	58,0	34,4	42,2	تحويلات جارية (صافية)
33,4	26,5	25,2	15,1	17,1	تحويلات خصوصية (صافية)
56,2	60,2	32,8	19,3	25,1	تحويلات رسمية
-	-	-	-	-	منها تخفيف ديون متعددة الأطراف
254,2	247,9	308,6	444,7	381,3	ميزان المعاملات الجارية
288,5	172,3	404,9	369,9	472,1	حساب رأس المال والعمليات المالية
3,9	3,0	10,0	4,8	1,4	حساب رأس المال
3,9	3,0	10,0	4,8	1,4	أخرى
284,6	169,4	394,9	365,1	470,6	حساب العمليات المالية
210,2	95,6	163,0	151,7	338,5	استثمار مباشر صاف
106,0	24,8	101,2	80,1	123,3	منه: صناعات نقطية (صاف)
9,6	50,2	130,6	36,8	64,7	قروض رسمية متوسطة وطويلة المدى
86,5	113,8	183,8	81,3	94,8	دفعات
76,9	63,6	53,1	44,4	30,1	أصل رأس المال مستحق الأداء
64,8	23,6	101,2	176,5	67,4	معاملات رأسمالية أخرى خصوصية
18,6	47,7	44,9	18,7	86,2	خطا ونسيان
15,7	27,9	51,5	93,5	4,5	ميزان إجمالي
15,7	27,9	51,5	93,5	4,5	تمويل
17,6	27,9	53,4	89,9	7,9	أصول خارجية صافية
3,2	7,2	63,0	93,9	8,5	البنك المركزي (صاف)
9,3	1,7	58,2	98,1	10,8	عائدات
6,2	6,8	4,9	4,2	2,4	التزامات
-6,5	26,6	4,7	5,3	1,8	بنوك تجارية (صاف)
-7,9	8,5	5,0	1,3	1,2	حسابات نقطية
1,9	-	1,9	3,2	3,3	تمويل استثنائي
المصدر: المديرية العامة للدراسات / البنك المركزي الموريتاني					

IV- الدين الخارجي

1.IV- الديون الخارجية المستحقة

في نهاية سنة 2017، زاد الدين الخارجي المستحق بنحو 47,3 مليون دولار أمريكي؛ أي نسبة 4% من حيث القيمة النسبية بالمقارنة مع مستواه في السنة السابقة؛ حيث بلغ 4061,6 مليون دولار أمريكي. وارتبطت هذه الزيادة بارتفاع عمليات السحب على السلف الخارجية وكذلك بارتفاع قيمة صرف أهم عملات الاستدانة مقارنة بالدولار الأمريكي. وبقيت تركيبة الدين الخارجي المستحق، حسب معيار فئة الدائن، ثابتة؛ حيث سيطرت عليها المؤسسات التنموية متعددة الأطراف التي بلغت حصتها 62,3% من المجموع مقابل 37,8% من الديون الثنائية الأطراف.

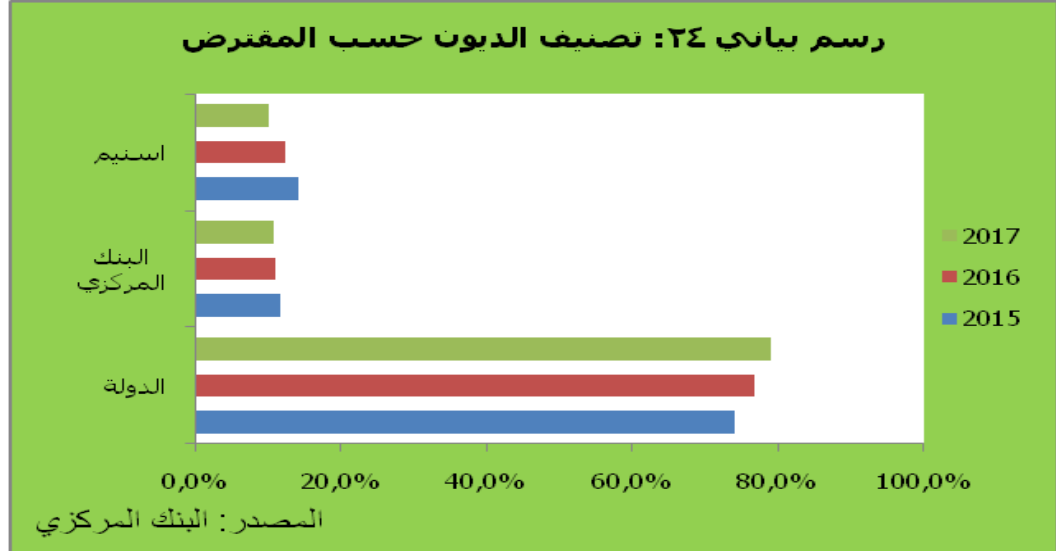


وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي سجلت المديونية الخارجية في سنة 2017 مستوى أقل من السنة السابقة؛ أي 82,3%.

مليون دولار أمريكي			مجموع الديون الخارجية المستحقة		
2017	2016	2015	2017	2016	2015
بالنسبة للمجموع	بالنسبة للمجموع	بالنسبة للمجموع	بالنسبة للمجموع	بالنسبة للمجموع	بالنسبة للمجموع
100%	100%	100%	100%	100%	100%
37,8%	38,7%	39,6%	1 533,5	1 511,7	1 525,2
62,2%	61,3%	60,4%	2 528,1	2 395,4	2 322,0
79%	76,7%	74,1%	3 204,5	2 996,0	2 849,5
26%	25,6%	25,6%	1 054,9	1 001,0	985,2
53%	51,1%	48,5%	2 149,5	1 995,0	1 864,2
11%	11,0%	11,7%	442,0	428,7	451,0
8%	8,2%	8,4%	316,8	319,0	321,3
3%	2,8%	3,4%	125,2	109,7	129,7
10%	12,3%	14,2%	415,1	482,5	546,8
4%	4,9%	5,7%	161,8	191,7	218,7
6%	7,4%	8,5%	253,3	290,8	328,0
المصدر: المديرية العامة للدراسات / البنك المركزي الموريتاني					

IV.1.4- الديون المستحقة حسب المقرض

أبرزت بنية رصيد الدين حسب المستدين سنة 2017 وجود زيادة في حصة الدولة من هذا الرصيد لتبلغ نسبة 76,7% سنة 2016 مقابل 78,9% من إجمالي الديون المستحقة. وبالمقابل، تغيرت حصة كل من البنك المركزي الموريتاني والشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) من هذا الباب، لتمثلا على التوالي نسبتي 10,9% و 10,2% سنة 2017، مقابل 11,0% و 12,3% سنة 2016.



IV.2- خدمة الدين الخارجي

في سنة 2017 بلغت خدمة الدين الخارجي العام، بما فيها أصل الدين والفوائد المدفوعة، مبلغ 292,8 مليون دولار أمريكي؛ أي بزيادة 17% مقارنة معه سنة 2016. ويعزى هذا التطور إلى سداد أصل قروض جديدة مستحقة الأداء، وإلى سداد فوائد مترتبة على الدفعات الجديدة التي تمت خلال السنة. ومثلت المدفوعات على أساس خدمة أصل الدين 74,5% من المجموع، أما المدفوعات على أساس الفوائد فقد بلغت 25,5% وذلك مقابل 71,4% و 28,6% لكل منهما على التوالي سنة 2016. وقياسا إلى صادرات السلع والخدمات فقد ظلت المدفوعات على أساس خدمة الدين محافظة على نفس مستواها سنة 2016 أي عند 15% ويعود ذلك إلى زيادة في الصادرات تفوق أقساط خدمة الدين الخارجي.

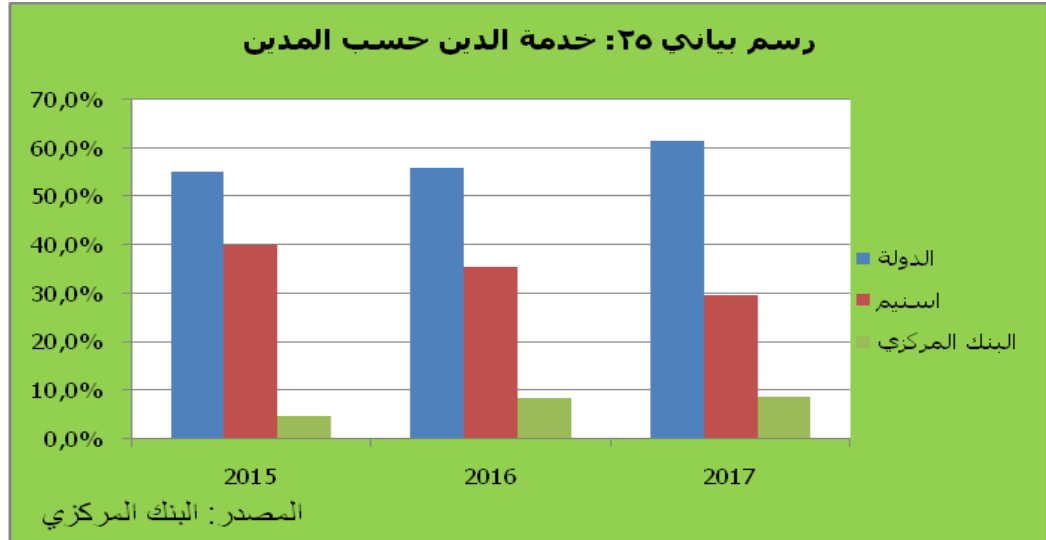
جدول 6: تطور خدمة الدين العام							
مليون دولار أمريكي							
2017				2016			
من المجموع %	المجموع	الفوائد	الأصل	من المجموع %	المجموع	الفوائد	الأصل
100,0%	292,8	74,7	218,1	100,0%	250,2	71,6	178,6
39,6%	115,8	32,0	83,8	40,9%	102,5	30,9	71,5
60,4%	177,0	42,7	134,3	59,1%	147,7	40,7	107,1
61,5%	180,0	46,6	133,4	55,8%	139,7	40,8	98,9
22,7%	66,6	15,5	51,1	21,0%	52,6	13,4	39,2
38,7%	113,4	31,1	82,3	34,8%	87,1	27,4	59,7
المصدر: المديرية العامة للدراسات / البنك المركزي الموريتاني							

IV.2.1- خدمة الدين حسب الدائن

تبرز بنية خدمة الدين الخارجي لسنة 2017 أن 39,6% من المدفوعات تمت لصالح دائنين ثنائيين مقابل 40,9% سنة 2016. ويظهر من بنية خدمة الدين الثنائي أن 42,6% تعود لدائنين أعضاء في نادي باريس و32,3% لحساب شركاء ثنائيين عرب و22,7% لصالح الصين. وبالمقابل سجلت حصة خدمة الدين لصالح دائنين متعددي الأطراف ارتفاعا خفيفا؛ حيث بلغت 60,4% مقابل 59,1% سنة 2016. ومن أصل مجموع خدمة الدين متعدد الأطراف تم دفع 33,2% لحساب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و13,9% لحساب البنك الإسلامي للتنمية و12,7% للبنك الإفريقي للتنمية و12,3% لصندوق النقد العربي.

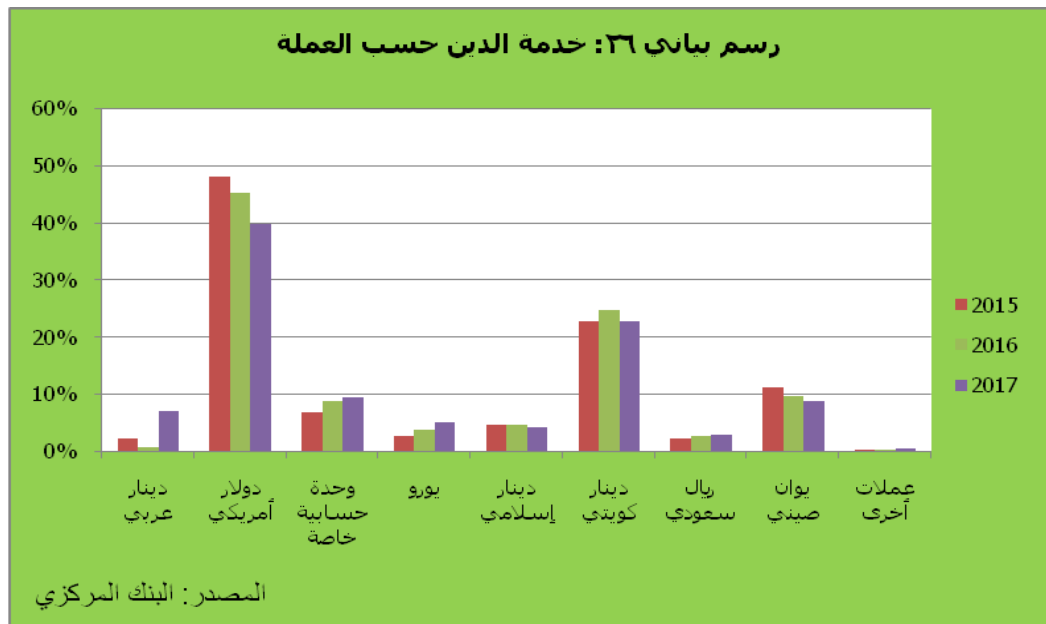
IV.2.2- خدمة الدين حسب المدين

يبرز توزيع خدمة الدين الخارجي حسب المدين لسنة 2017 أن حصة الدفعات التي قامت بها الدولة لسداد ديونها سنة 2016 مثلت 61,5% من مجموع خدمة الدين مقابل 55,8% سنة 2016. ومن جانبها انخفضت خدمة الديون المدفوعة من طرف شركة سنيم إلى نسبة 29,7% مقابل 35,6% سنة 2016. أما خدمة الدين التي سدها البنك المركزي الموريتاني فقد ارتفعت إلى 8,8% سنة 2017 مقابل 8,6% في السنة السابقة.



2.IV. 3- خدمة الدين حسب العملة

يشير توزيع خدمة الدين الخارجي حسب العملة إلى أن الدينار العربي يبقى العملة الأهم لسداد الدين، أي بنسبة 7,0% سنة 2017 مقابل 0,6% سنة 2016. وبالمقابل تراجعت قليلا حصة كل من الدولار الأمريكي والدينار الكويتي لتستقر على التوالي عند 39,7% و22,8% سنة 2017 مقابل 45,1% و24,6%



3.IV- الدفوعات على السلف الخارجية

خلال سنة 2017، بلغ إجمالي الدفوعات على السلف الخارجية انخفاضاً بنسبة 19,8%، مقارنة مع سنة 2016؛ حيث استقرت عند 265,3 مليون دولار أمريكي. غير أن بنية الدفوعات حسب فئة الدائن ظلت بدون تغيير تقريباً؛ أي عند نسبة 73,8% لصالح مؤسسات متعددة الأطراف و26,2% للأطراف الثنائية لسنة 2017 مقابل 74,4% و25,6% على التوالي لسنة 2016.

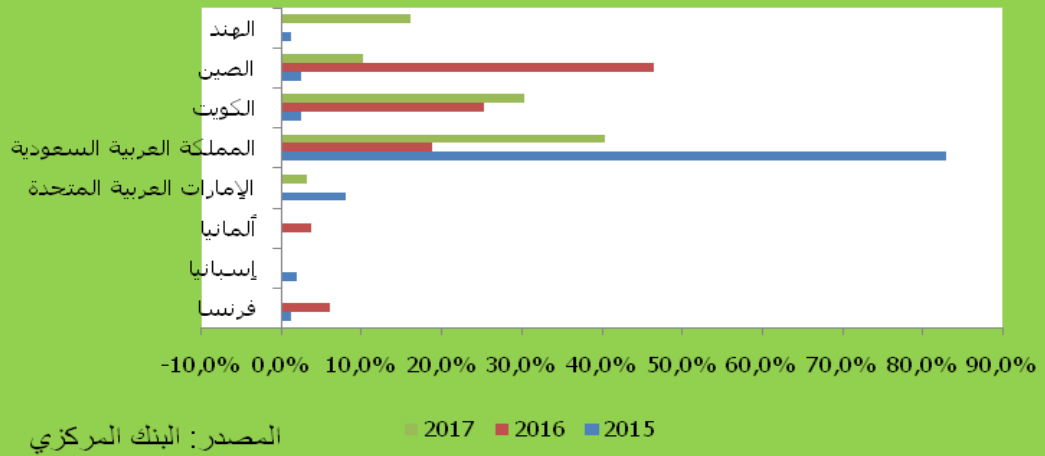
جدول 7: تطور الدفوعات على السلف الخارجية					
2017		2016		2015	
مليون دولار	% من المجموع	مليون دولار	% من المجموع	مليون دولار	% من المجموع
611,6	100,0%	330,7	100,0%	265,3	100,0%
375,0	61,3%	84,8	25,6%	69,5	26,2%
236,6	38,7%	246,0	74,4%	195,8	73,8%
311,6	50,9%	327,5	99,0%	241,9	91,2%
75,0	12,3%	81,6	24,7%	69,5	26,2%
236,6	38,7%	246,0	74,4%	172,3	64,9%
300,0	49,1%	0,0	0,0%	23,5	8,8%
300,0	49,1%	0,0	0,0%	0,0	0,0%
0,0	0,0%	0,0	0,0%	23,5	8,8%
0,0	0,0%	3,2	1,0%	0,0	0,0%
0,0	0,0%	3,2	1,0%	0,0	0,0%
0,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,0%

3.IV. 1- الدفوعات على القروض الثنائية

في سنة 2017، سجلت الدفوعات التي تمت في إطار التعاون الثنائي انخفاضاً بنسبة 18,0% لتبلغ 69,5 مليون دولار أمريكي مقابل 84,8 مليون دولار أمريكي سنة 2016. ويعود هذا التراجع أساساً إلى تقلص السحب على القروض الثنائية مع مانحين عرب ومع الصين، وهي أطراف لم تعوضها إلا جزئياً الزيادة في السحب على القروض المبرمة مع الهند.

وكانت جميع السحوبات على القروض الثنائية لسنة 2017 لصالح الدولة ويعود مصدرها أساساً إلى الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ومثلت حصتهما على التوالي 40,3% و30,3% مقابل 16,0% لصالح الهند.

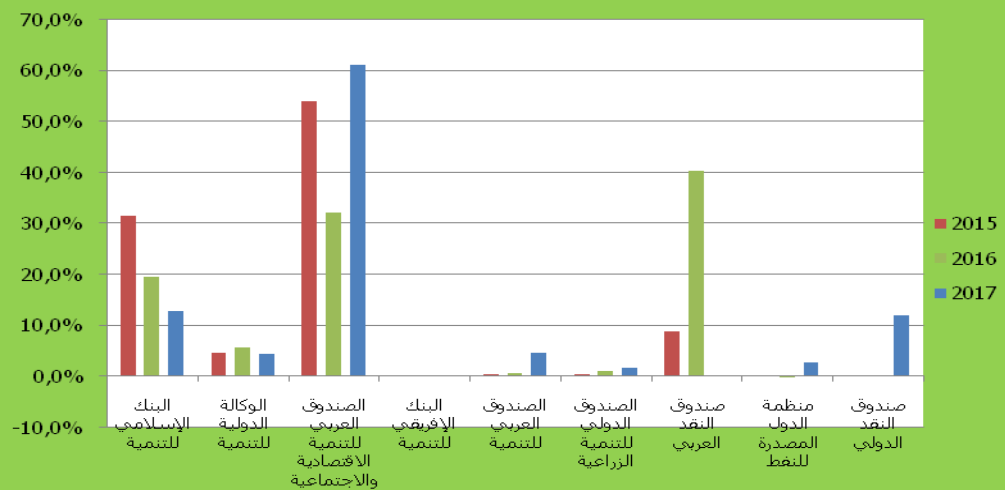
رسم بياني ٢٧: الدفوعات على القروض الثابتة



3.IV. 2- الدفوعات على الديون متعددة الأطراف

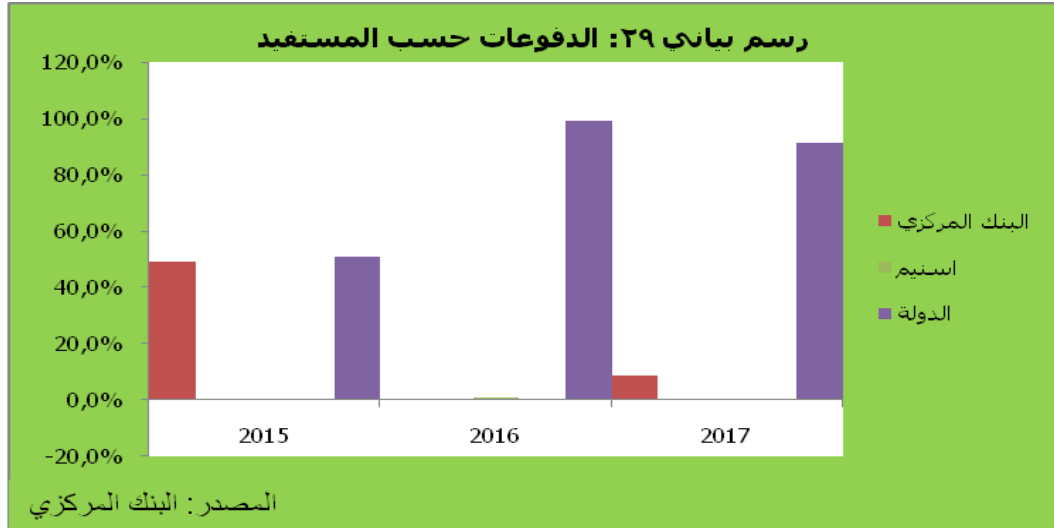
أبرزت عمليات السحب في إطار التعاون متعدد الأطراف خلال السنوات القليلة الماضية استمرار الهيئات متعددة الأطراف في دعمها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا وذلك بتصدرها الهيئات المانحة، وناهزت الموارد المعبأة بواسطة القروض متعددة الأطراف لسنة 2017 ما مجموعه 195,8 مليون دولار أمريكي مقابل 246 مليون دولار أمريكي لسنة 2016 أي بانخفاض 20,4% و يبرز توزيع السحب على القروض متعددة الأطراف حسب الجهة المانحة لسنة 2017 أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يتصدر المانحين بنسبة 61,2% من مجموع السحوبات متعددة الأطراف يليه البنك الإسلامي للتنمية (13,0%) ثم صندوق النقد الدولي (12,0%).

رسم بياني ٢٨: الدفوعات على القروض متعددة الأطراف



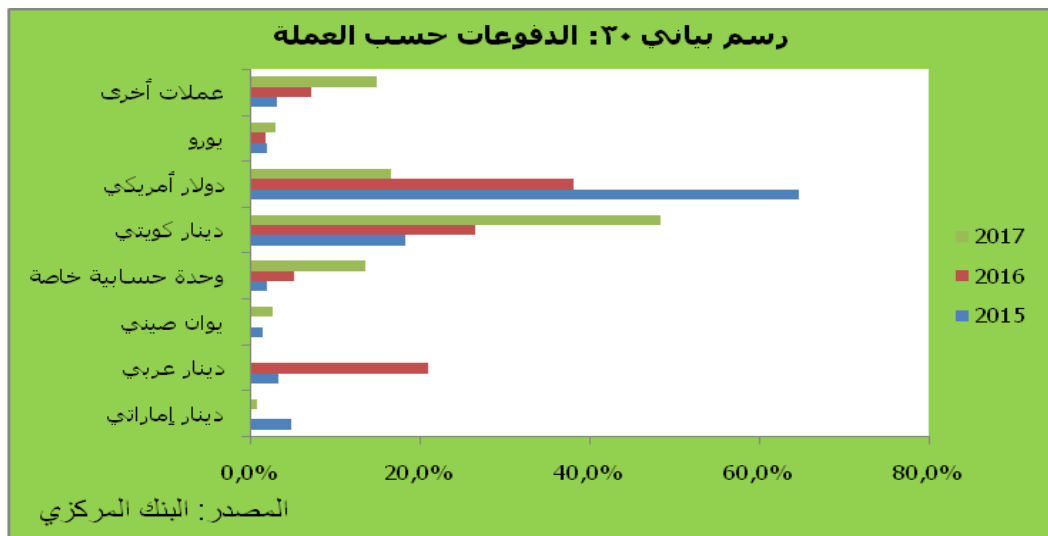
3.3.IV- توزيع عمليات السحب حسب المستفيد

في سنة 2017، تميزت بنية الدفوعات حسب الجهة المستفيدة حصول البنك المركزي على نسبة 8,8% من مجموع الدفوعات مقابل 91,1% لصالح الدولة. وبلغت دفوعات الدولة 241,9 مليون دولار أمريكي سنة 2017 مقابل 327,5 مليون دولار أمريكي سنة 2016؛ أي بتراجع بنسبة 26,2%. أما البنك المركزي الموريتاني فقد بلغت دفوعاته سنة 2017 مبلغ 23,5 مليون دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ القسط الأول من التسهيل الموسع للائتمان، والذي منحه صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الثلاثي الموقع عليه مع الجانب الموريتاني للفترة 2017 - 2020.



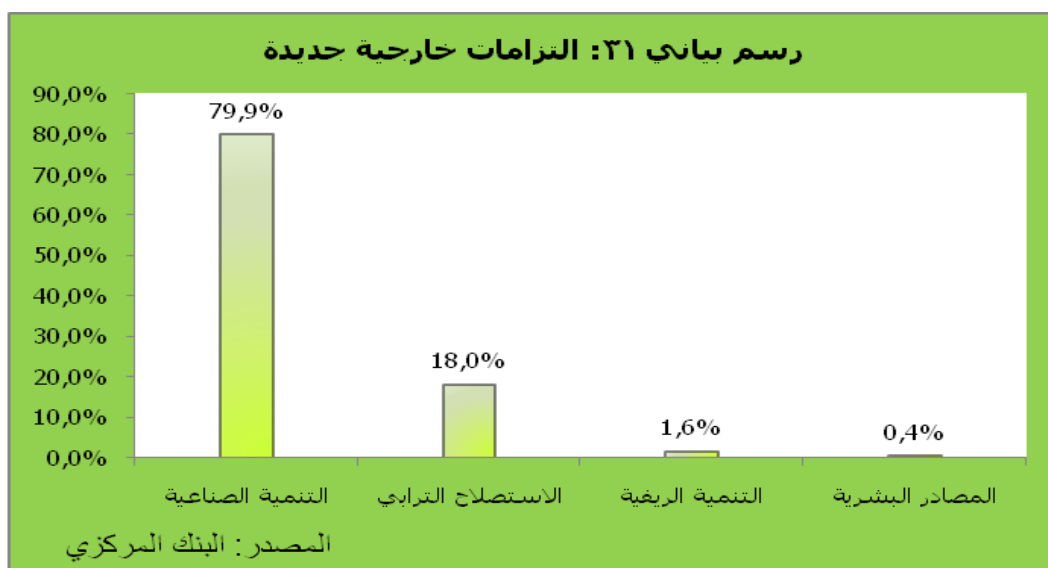
3.IV. 4- الدفوعات حسب العملة

في سنة 2017، تغيرت بنية السحب حسب العملة لصالح الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة على حساب العملات الأخرى، وخصوصا الدولار الأمريكي والدينار العربي وذلك حسب المبالغ المسحوبة والتغير في قيمة صرف عملات الاستدانة الرئيسية. وانتقلت حصة كل من الدولار الأمريكي والدينار العربي على التوالي ما بين 2016 و2017 من 38,1% إلى 16,6% ومن 21,0% إلى 0,0%. وبالمقابل سجلت عمليات السحب المسجلة بالدينار الكويتي ارتفاعا قويا حيث انتقلت من سنة إلى أخرى من 26,6% إلى 48,4%.



4.IV- الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال سنة 2017، تم إبرام اتفاقيات قروض جديدة بلغ مجموعها 611,0 مليون دولار أمريكي؛ تمثل 40,1% منها اتفاقيات ثنائية و59,9% اتفاقات متعددة الأطراف. وكانت هذه القروض موجهة بحدود 79,9% إلى تمويل مشاريع التنمية الصناعية وبنسبة 18,0% لمشاريع الاستصلاح الترابي و1,6% لمشاريع التنمية الريفية و0,4% لمشاريع المصادر البشرية. وقد أبرمت الاتفاقيات الجديدة عموماً وفق شروط مالية ميسرة جداً وبمعدل فائدة 1,9% ولمدة سماح تبلغ في المتوسط 22,3 سنة منها 6,1 سنة كفترة سماح.



V-المالية العمومية

صدر قانون المالية لسنة 2017 في سياق يطبعه تنفيذ السنة الأولى من خطة العمل ذات الأولوية (2016-2020)، ومن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تمثل استراتيجية تنموية اقتصادية تهدف إلى النهوض بنمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام وإلى تطوير الرأس المال البشري والنفوذ إلى الخدمات الأساسية، ويدخل تنفيذ الميزانية في إطار السعي إلى التوازن عن طريق بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد والتحكم في النفقات.

1.V- قانون المالية لسنة 2017

جاءت توجهات سياسة الميزانية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2017 للتركيز على تحسين أداء الاقتصاد غير الاستخراجي عبر نهج سياسة ضريبية تدعم الأنشطة التي توفر مزيدا من فرص العمل وذات القيمة المضافة العالية. كما يهدف قانون المالية إلى التحكم في كتلة الرواتب وترشيد نفقات التسيير مع السعي إلى عقلنة تخصيص النفقات الاستثمارية.

وتتناول المحاور التي تدعم هذه الأهداف العناصر التالية: (1) زيادة إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم؛ (2) فتح الآفاق أمام شبه قطاعات الزراعة المروية والصيد؛ (3) مواصلة جهود الاستثمار وخاصة في البنى الأساسية التي تدعم النمو؛ و(4) تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية (قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الاستثمارات). وفي شهر أكتوبر 2017، تم اعتماد قانون معدل للمالية وفقا للترتيبات المعمول بها لتصحيح توقعات قانون المالية الأصلي انطلاقا من تطور العناصر المؤثرة على إيرادات ونفقات الميزانية الأصلية.

2.V- تطور المالية العامة

تميز تطور المالية العامة لسنة 2017 بعجز في رصيد الميزانية الإجمالي (بما فيه الهبات) بلغ 0,8 مليار أوقية قديمة؛ أي 0,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بلغ 8,5 مليار أوقية قديمة أي 0,5% من نفس الناتج سنة 2016. وباستبعاد الهبات فقد استقر العجز عند 18 مليار أوقية قديمة؛ أي 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بمبلغ 39,8 مليار أوقية قديمة؛ أي 2,4% من نفس الناتج سنة 2016.

وفي سنة 2017، تم تمويل عجز الميزانية بشكل أساسي بواسطة الموارد الداخلية، علما أن اللجوء إلى التمويل الخارجي قد تقلص بشكل ملحوظ.

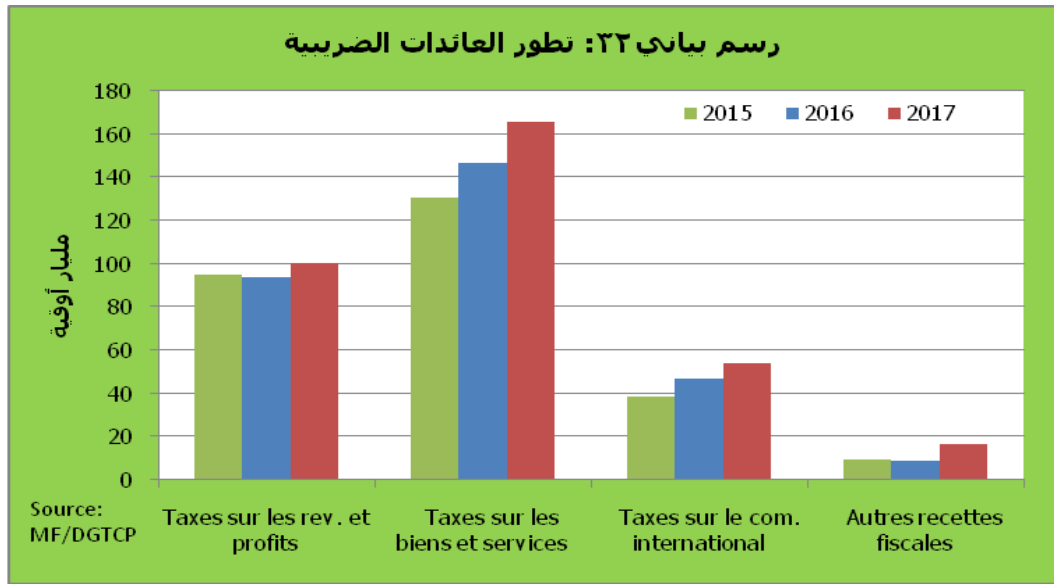
2.V-1- إيرادات الميزانية

بلغ إجمالي إيرادات الميزانية لسنة 2017 ما يقارب 493,3 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 7%، وهو ما يعادل 32 مليار أوقية قديمة مقارنة به خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التطور أساسا إلى حسن أداء الإيرادات الضريبية في الوقت الذي سجلت فيه الإيرادات غير الضريبية، باستبعاد المنح، تطورا متوسطا.

2.7. 1. أ- الإيرادات الضريبية

شهدت الإيرادات الضريبية زيادة كبيرة سنة 2017، بنسبة 13,2% مقارنة مع مستواها لسنة 2016 لتبلغ 322,9 مليار أوقية قديمة، بفضل الجهود المبذولة لتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، مثلت هذه الإيرادات 18,3%.

وبالنسبة للضرائب غير المباشرة فقد بلغت الإيرادات 100,1 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 94 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة 6,5%. واقتربت هذه الزيادة بارتفاع الضريبة الجزافية الدنيا للجمارك وتطبيق النظام الضريبي المبسط؛ حيث مكنا من إيرادات بلغت على التوالي 34,5 مليار أوقية قديمة و9,8 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة 20,4% و43%. أما الضريبة على الأجور والرواتب فلم تسجل سوى زيادة قدرها 1,5% في عائداتها، فيما تراجعت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية/الأرباح غير التجارية بنسبة 0,3%. وبلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية 31,1%.

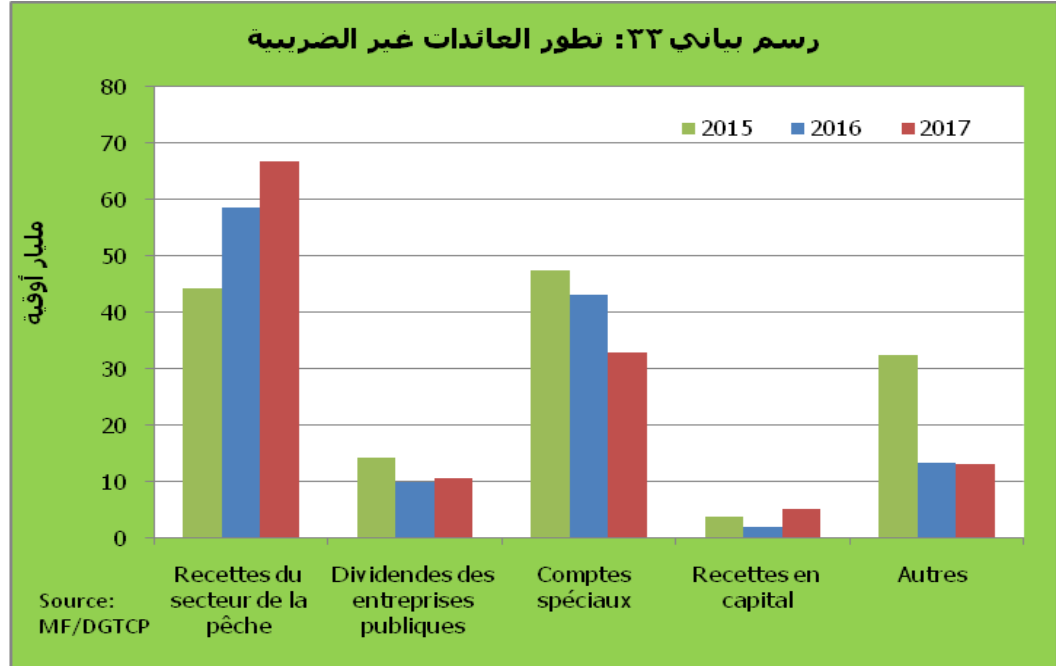


أما الضرائب المباشرة فقد بلغت 165,9 مليار أوقية قديمة مقابل 146,9 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 13% نتيجة تحسن الإيرادات ذات العلاقة بجميع الرسوم، باستثناء رسوم استهلاك الإسمنت والتبغ والسكر والشاي. وهكذا فإن الإيرادات المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة للواردات ومن الرسوم الموحدة حققت طفرة مقدارها 16 مليار أوقية قديمة.

وفيما يتعلق بالرسوم المفروضة على التجارة الدولية فقد استقرت عند 47,2 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة 14,7% نتيجة زيادة حجم الواردات.

2.7. 1. ب- الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات

في سنة 2017، بلغت الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات مبلغ 134,4 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة خفيفة بنسبة 0,4% مقارنة معها سنة 2016، وذلك بفضل الانخفاض المسجل على مستوى الحسابات الخاصة، رغم تحسن الإيرادات المتأتية من الصيد والعائدات الرأسمالية. أما الإيرادات من المصادر الأخرى فقد بقيت بدون تغيير.



وقد سجلت العائدات المتأتية من قطاع الصيد ارتفاعا بنسبة 14% سنة 2017 لتستقر عند 66,9 مليار أوقية قديمة، نتيجة التعويضات المالية التي دفعها الاتحاد الأوروبي وارتفاع رسوم النفاذ. ومثلت المبالغ المتأتية من هذين المصدرين على التوالي 23,6 مليار أوقية قديمة و15,1 مليار أوقية قديمة مقابل 20,8 مليار أوقية قديمة و8,4 مليار أوقية قديمة سنة 2016. ومن جهة أخرى، عرفت عائدات وأرباح الشركات العمومية تطورا نسبيا، لتنتقل من 9,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 10,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017. ويعود هذا التطور أساسا إلى ارتفاع حصة الأرباح الموزعة من طرف ميناء نواكشوط المستقل بحدود 2,2 مليار أوقية قديمة والتي تضاعفت تقريبا سنة 2017.

أما الإيرادات الرأسمالية لسنة 2017 فقد زادت بحدود 82,4% لتبلغ 4,9 مليار أوقية قديمة، نتيجة زيادة مبيعات القطع الأرضية، والتي مكنت من تحصيل 4,1 مليار أوقية قديمة مقابل 1,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016. أما الإيرادات المنجمية فلم تتجاوز 4,2% سنة 2017؛ حيث بلغت 6,4 مليار أوقية قديمة.

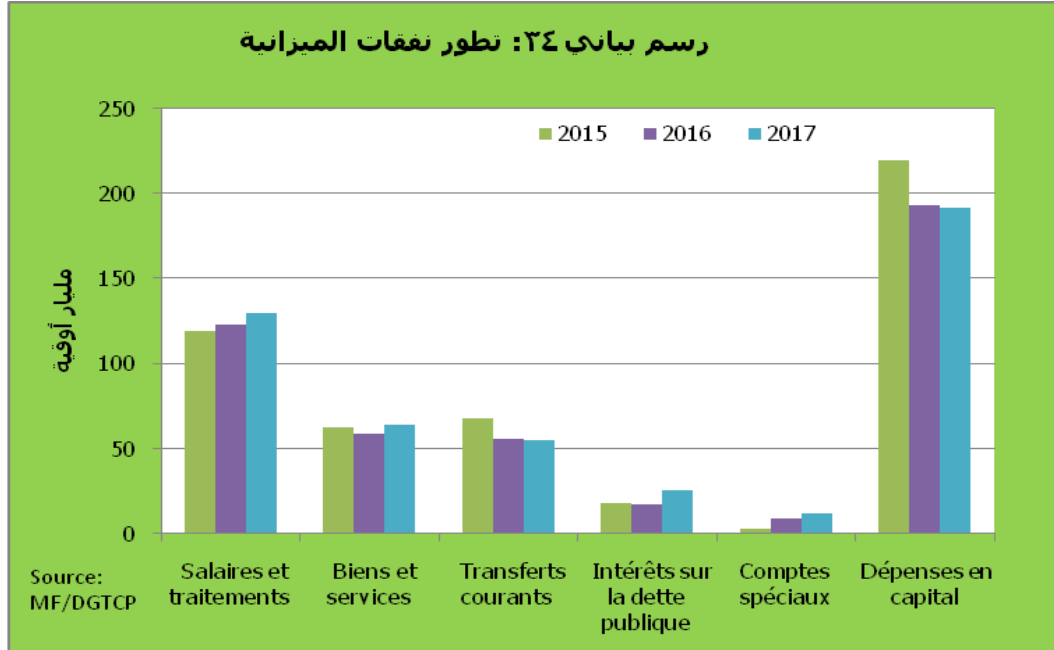
وفيما يتعلق بالإيرادات المتأتية من الحسابات الخاصة فقد استمرت في تراجعها الذي بدأ السنة السابقة؛ حيث بلغت 32,7 مليار أوقية قديمة مقابل 43,1 مليار أوقية قديمة سنة 2016 بعد تقلص عائدات صندوق المساعدات والتدخل من أجل التنمية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات دوليا. وتتأتى موارد هذا الصندوق من فارق الأسعار بين أسعار المحروقات على المستوى الدولي والداخلي.

2.7.1 ج- الهبات

انخفضت الهبات لسنة 2017، بنسبة 45,2% لتبلغ 17,1 مليار أوقية قديمة. ويعود السبب الأوضح لهذا الهبوط إلى تراجع دعم الميزانية بنسبة 56,3% والتي اقتصرت على 10,9 مليار أوقية قديمة مقابل 25 مليار أوقية قديمة لسنة 2016. أما الهبات لصالح المشاريع فقد حافظت على مستواها لسنة 2016 أي 6,2 مليار أوقية قديمة.

2.2.7- نفقات الميزانية

في سنة 2017، بلغ إجمالي نفقات الدولة التي تتماشى مع استراتيجية ترشيد مصاريف التشغيل وتحسين جودة الاستثمارات العمومية 494,1 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 6,1% مقارنة مع سنة 2016. وبالمقاييس إلى الناتج المحلي الإجمالي مثلت 28,1% سنة 2017 مقابل 28,3% سنة 2016.



2.2.7.أ- النفقات الجارية

في سنة 2017، استمرت الجهود الرامية إلى التحكم في الإنفاق لتقليص زيادته إلى 27,7 مليار أوقية قديمة مقارنة بسنة 2016 ليستقر عند 303,9 مليار أوقية قديمة و278,1 مليار أوقية قديمة بعد استبعاد فوائد الدين العام. ويرتبط هذا التطور بزيادة النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات التي ارتفعت بنسبة 9,1% لتبلغ 64,1 مليار أوقية قديمة، وكذلك بالإنفاق المتعلق بالرواتب والأجور التي بلغت 129,8 مليار أوقية قديمة بزيادة 4,8% مقارنة بسنة 2016 والتي كانت بحدود 123,8 مليار أوقية قديمة. أما التحويلات الجارية فقد بقيت عند مستواها لسنة 2016 مع تراجع خفيف بنسبة 1% حيث بلغت 55 مليار أوقية قديمة. أما بخصوص الحسابات الخاصة فقد زادت بنحو 30,3% لتستقر عند 12,2 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 9,3 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

أما الإنفاق المتعلق بسداد فوائد الديون العمومية فقد بلغ 25,8 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 48,1% مقارنة بسنة 2016، وبلغت الحصة المدفوعة على أساس الديون الخارجية العمومية 82,2% مقابل 17,8% للديون الداخلية.

2.2.7.ب- نفقات الاستثمار والقروض الصافية

في سنة 2017، بلغت النفقات الرأسمالية 192,1 مليار أوقية قديمة أي بانخفاض خفيف بنسبة 0,8% مقارنة بسنة 2016، وهو ما مثل 38,9% من مصاريف الميزانية. أما الاستثمارات فقد مثلت 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نفس النسبة لسنة 2016. وقد تم تمويل هذه النفقات

بنسبة 80,3% بواسطة موارد داخلية بلغت 154,3 مليار أوقية قديمة مقابل 149,1 مليار أوقية قديمة سنة 2016، في حين اقتصر التمويل الخارجي على نسبة 19,7%؛ أي 37,8 مليار أوقية قديمة مقابل 40,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

2.7. 3- رصيد الميزانية وتمويله

تميز تنفيذ الميزانية لسنة 2017 بتحقيق إيرادات تقل قليلا عن النفقات، مما أدى إلى عجز إجمالي قدره 0,8 مليار أوقية قديمة أي 0,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8,5 مليار أوقية قديمة أي 0,5% من نفس الناتج لسنة 2016.

وتم تمويل عجز الميزانية لسنة 2017 باستدانة إضافية للخزينة العامة لدى النظام المصرفي والقطاع غير المصرفي وبتقليص الموارد المعبأة بواسطة سلف خارجية.

وفيما يتعلق بالتمويل الداخلي، فقد تميز بتدفق رصيد صاف إيجابي بلغ 21,9 مليار أوقية قديمة، ويمثل استدانة أكبر للخزينة العامة تجاه البنك المركزي الموريتاني. وبالمقابل فإن مركز الخزينة تجاه البنوك التجارية تحسن قليلا بعد سداد 4,7 مليار أوقية قديمة من أصل رصيد سندات الخزينة، من طرف البنوك لسنة 2017. أما التمويل غير المصرفي فقد بلغ 12,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

وبخصوص التمويل الخارجي، بلغت السحوبات على السلف الخارجية 31,6 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 31,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016 وهو ما يعني انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية. وبأخذ سداد الدين العام بعين الاعتبار سجل تدفق رؤوس الأموال رسيدا سالبا بمبلغ 16,9 مليار أوقية قديمة، مقابل رصيد إيجابي بقيمة 27,7 مليار أوقية قديمة لسنة 2016، وهو ما يشير إلى تناقص كبير في اللجوء إلى الموارد الخارجية. وبلغت مساهمة صندوق العائدات النفطية في تمويل العجز، مبلغ 17,6 مليار أوقية قديمة مقابل 19,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

VI-النقود

1.VI- السياسة النقدية

في سنة 2017، ظلت السياسة النقدية المعمول بها موجهة نحو استقرار الأسعار في ظرفية تميزت بارتفاع خفيف للسيولة المصرفية وبتضخم ضعيف. وهكذا، تم اعتماد عدة نصوص تنظيمية سنة 2017 لزيادة فاعلية السياسة النقدية.

إطار رقم 1

الأمر رقم 07 / م / 2017 بتاريخ 2017/11/21 المحدد لشروط إنشاء الاحتياطي الإلزامي: يهدف هذا الأمر إلى إضفاء المزيد من المرونة على شروط إنشاء الاحتياطي الإلزامي تطبيقاً لمبدأ الترحيح الذي يقضي بعدم إلزام البنوك بالإبقاء يومياً على رصيد يمثل احتياطياً إلزامياً في حساب البنوك. وبذلك يصبح رصيد الاحتياطي الإلزامي عبارة عن معدل ودائع الزبناء بالأوقية قديمة. ويحتسب هذا الاحتياطي لفترة 4 أسابيع متتالية انطلاقاً من الودائع المسجلة في نهاية كل أسبوع. وبمقتضى ذلك فإن معدل الأرصة اليومية في الحساب الجاري العادي للبنوك والمقيد في سجلات البنك المركزي الموريتاني خلال فترة رصد الاحتياطي المذكور، يجب أن يكون أكبر أو مساوياً لمبلغ الاحتياطي الإلزامي.

الأمر رقم 08 / م / 2017 بتاريخ 2017/12/27 المتعلق بأدوات السياسة النقدية: يحدد هذا الأمر الإطار العملياتي للسياسة النقدية التي تتألف من:

العمليات الرئيسية التي ترمي إلى إيداع أو سحب السيولة بشكل منتظم وبوتيرة أسبوعية لأجل قدره أسبوع واحد؛

عمليات الضبط التي تهدف إلى تخفيف تأثير التقلبات غير المتوقعة للسيولة. ويقام بها بشكل ظرفي لمدة تقل عن 7 أيام؛

عمليات على المدى الطويل تهدف إلى ضخ أو سحب السيولة الإضافية لمدة تفوق 7 أيام؛

عمليات هيكلية ترمي إلى إدارة أوضاع تتميز بفائض أو عجز في السيولة يكون له طابع مستدام؛

التسهيلات الدائمة التي ترمي إلى توفير أو سحب السيولة يوميا.

التعميم رقم 02 / م / 2017 بتاريخ 2017/12/27 المتعلق بإجراءات تطبيق أدوات السياسة النقدية: يحدد هذا التعميم ظروف تطبيق الأدوات المبينة في الأمر سالف الذكر.

كما أن نسبة الفائدة المركزية ونسبة الاحتياطي الإلزامي بقيتا دون تغيير عند 9% و7% على التوالي، وهو ما يدل على مضي السلطات النقدية في سياستها النقدية الحذرة.

وفيما يتعلق بالشروط المصرفية فإن نسب الفائدة لسنة 2017 ظلت ثابتة عند نسبة 12%؛ وهو ما يبرز تأثير التنافس بين المصارف. وفيما يخص نسبة الفائدة السنوية المصروفة لدفاتر التوفير فقد ظل حدها الأدنى ثابتاً سنة 2017؛ أي إنها تساوي متوسط نسبة الفائدة الترحيحية لآخر عملية طرح

السندات للبيع مضافا إليه 1% للودائع التي تقل أو تعادل 5 مليون أوقية قديمة. ويكون متوسط الفائدة الترحيحي حرا إذا تجاوز المبلغ هذه العتبة.

2.VI-المجاميع النقدية

في نهاية شهر دسمبر 2017، سجلت الكتلة النقدية تسارعا بنسبة 13,8% مقابل 7,1% سنة 2016. وترتبط هذه الزيادة بارتفاع مستوى جميع مقايلات الكتلة النقدية؛ أي العائدات الخارجية الصافية، والقروض الصافية على الدولة، والتمويلات لصالح الاقتصاد.

2.VI.1- الكتلة النقدية

مع نهاية سنة 2017، استقرت الكتلة النقدية عند 623,8 مليار أوقية قديمة أي بزيادة قدرها 75,4 مليار أوقية قديمة وهو ما يعادل 13,8% مبرزة بذلك تزايد جميع مكوناتها. وهكذا بلغت الودائع تحت الطلب 359,4 مليار أوقية قديمة مقابل 307,4 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة 16,9%. أما الودائع لأجل والمدخرات فقد زادت بنسبة 16% حيث بلغت 115,5 مليار أوقية قديمة، وهو ما عكس تعبئة أفضل للادخار على المستوى الخاص. وفيما يتعلق بالتداول النقدي، فقد سجل تباطؤا بحيث لم يتجاوز 148,9 مليار أوقية قديمة أي نسبة 5,3% مقابل 9% سنة 2016.

جدول 8: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية قديمة)						
	2017	2016	2015	2014	2013	تغير %
النقد	404,7	448,8	428,1	440,1	404,7	13,3%
حركة النقد والورقية	132,7	141,4	129,7	130,9	132,7	5,3%
ودائع تحت الطلب	272,0	307,4	298,5	309,2	272,0	16,9%
ودائع إلى أجل+ادخار	64,9	99,6	83,9	70,0	64,9	16,0%
الكتلة النقدية	469,6	548,4	512,1	510,1	469,6	13,8%
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

2.2.VI- مقابل الكتلة النقدية

في سنة 2017، جاءت زيادة الكتلة النقدية، أساسا، نتيجة زيادة في صافي الأصول الأجنبية والديون الصافية على الدولة وبدرجة أقل للقروض المقدمة إلى الاقتصاد والبنود الصافية الأخرى.

جدول 9: مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية قديمة)						
	2017	2016	2015	2014	2013	تغير %
العائدات الصافية	70,1	61,4	78,5	108,1	196,8	14,2%
قروض داخلية صافية	745,6	683,5	659,4	609,3	516,6	9,19%
ديون صافية على الدولة	175,2	159,1	173,6	166,4	118,2	10,1%
دعم الاقتصاد	570,4	524,4	485,7	442,9	398,4	8,77%
بنود أخرى صافية	-191,8	-212,4	-225,8	-207,2	-243,6	11,0%
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

VI.2.2.أ- الأصول الخارجية الصافية

بعد تقلصها بنحو 16,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016، عادت الأصول الخارجية الصافية للنظام المصرفي لتتعاثر من جديد بمبلغ 8,7 مليار أوقية قديمة سنة 2017 ولتستقر عند 70,1 مليار أوقية قديمة، نتيجة تحسن العائدات الخارجية الصافية للبنك المركزي الموريتاني والبنوك التجارية. وهكذا فإن العائدات الخارجية الصافية للبنك المركزي الموريتاني سجلت تطورا إيجابيا لتصبح 117,1 مليار أوقية قديمة، رغم اطراد التدخل في سوق الصرف. أما العائدات والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، فقد سجلت رصيدا سالبا بمبلغ 46,9 مليار أوقية قديمة، وهو ما يمثل تحسنا بمبلغ 6,8 مليار أوقية قديمة.

جدول 10: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية قديمة)					
2017	2016	2015	2014	2013	
117,1	115,7	101,9	126,1	220,0	عائدات خارجية وصافية للبنك المركزي الموريتاني
300,1	293,9	278,3	199,8	297,9	عائدات خارجية للبنك المركزي الموريتاني
-183,0	-178,8	-176,4	-73,7	-77,9	التزامات خارجية للبنك المركزي الموريتاني
-46,9	-53,7	-23,9	-18,1	-23,2	عائدات خارجية صافية للبنوك
68,1	45,1	44,4	38,6	34,7	عائدات خارجية للبنوك
-115,0	-98,8	-68,3	-56,7	-57,9	التزامات خارجية للبنوك
70,1	61,4	78,0	108,8	196,8	أصول خارجية صافية
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات					

VI.2.2.ب- القروض الداخلية

في سنة 2017، بلغت القروض الداخلية الصافية 745,6 مليار أوقية قديمة مقابل 683,5 مليار أوقية قديمة لسنة 2016 أي بزيادة 62,1 مليار أوقية قديمة أو 9,1% وهو ما يعزى في آن واحد إلى ارتفاع الديون الصافية على الدولة والقروض المقدمة إلى الاقتصاد.

جدول 11: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية قديمة)					
2017	2016	2015	2014	2013	
745,6	683,5	659,4	609,3	516,6	قروض داخلية
175,2	159,1	173,6	166,4	118,2	ديون صافية على الدولة
177,6	158,9	138,1	91,8	50,9	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
-2,1	0,1	5,9	29,6	26,4	ديون صافية للبنوك
570,4	524,4	485,7	442,9	398,4	دعم للاقتصاد
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات					

VI.2.2.ب/أ- الديون الصافية على الدولة

استقرت الديون الصافية على الدولة عند 175,2 مليار أوقية قديمة في نهاية سنة 2017 أي بزيادة 16,1 مليار أوقية قديمة، وهو ما يعادل 10,1% مقارنة مع سنة 2016. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع ديون البنك المركزي الموريتاني على الدولة التي زادت بنحو 18,7 مليار أوقية قديمة، مقارنة معه سنة 2016، في حين سجلت الديون الصافية للبنوك التجارية تحسنا بلغ 2,2 مليار أوقية قديمة.

2.2.VI ب/ب- دعم الاقتصاد

في سنة 2017، استقرت القروض المقدمة لصالح الاقتصاد عند 570,4 مليار أوقية قديمة أي بزيادة 8,8% مقابل 8,0% سنة 2016، وذلك بالارتباط مع انتعاش النشاط الاقتصادي.

وبحسب طبيعة القروض، فإن تلك الموجهة لصالح الاقتصاد طغت عليها القروض على المدى القصير والتي بلغت 380,9 مليار أوقية قديمة أي 66,7% من المجموع. أما القروض المصرفية على المدى المتوسط والطويل فقد بلغت 189,4 مليار أوقية قديمة سنة 2017 أي بزيادة سنوية قدرها 28,5% جاعلا حصتها مقارنة بإجمالي القروض المصرفية نحو 33,3%.

3.VI- تطور عوامل السيولة

سجلت السيولة المصرفية ارتفاعا بمبلغ 2 مليار أوقية قديمة، مما أدى إلى رفع إجمالي احتياطي البنوك إلى 6,6 مليار أوقية قديمة مقابل 4,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016، بعد اتساع تأثير العوامل المستقلة على السيولة المصرفية. وهكذا فإن العمليات مع الدولة والعمليات مع الخارج وودائع الكيانات المستقلة أثرت تأثيرا متراكما بلغ 2,9 مليار أوقية قديمة، في حين كان للأوراق والقطع النقدية قيد التداول وغيرها من العوامل الصافية تأثير مقيد وتراكمي بلغ 0,9 مليار أوقية قديمة.

حدول 12: السيولة المصرفية (مليار أوقية قديمة)			
تدفقات	2017	2016	
الأوراق والقطع النقدية (-)	-16,8	-16,8	-0,1
المركز الصافي للخزينة (+)	17,8	15,9	1,9
العائدات الخارجية الصافية للبنك المركزي الموريتاني (+)	8,1	7,9	0,3
ودائع الكيانات المستقلة	-1,2	-1,9	0,7
عوامل أخرى (+)	-1,3	-0,5	-0,8
عوامل مستقلة للسيولة - (1+2+3+4)	6,6	4,6	2,0
طرح سندات خزينة عامة للبيع	-	-	-
عمليات السوق المفتوح	-	-	-
مبادلة النقود بالسندات	-	-	-
عمليات السياسة النقدية (5+6+7)	-	-	-
Δ - E احتياطي البنوك	6,6	4,6	2,03

VII- سوق رأس المال

سجل إصدار سندات الخزينة ارتفاعا معتدلا، في حين تراجع الدين المستحق عليها بشكل خفيف، وبقي حجم المعاملات المصرفية البنينة دون مستواه لسنة 2016. وفيما يتعلق بالتعاملات على مستوى غرفة المقاصة والنقدية فإنها قد تحسنت بالمقارنة مع سنة 2016.

وبخصوص نشاط سوق رأس المال فقد تركز حول سندات الخزينة للبيع والعمليات المصرفية البنينة وتدخلات البنك المركزي الموريتاني في السوق النقدي وكذلك عمليات غرفة المقاصة والنقدية.

1.VII- سوق سندات الخزينة

في سنة 2017، ظلت إصدارات سندات الخزينة تمثل المحرك الرئيسي لنشاط السوق النقدي. وعلى مدار السنة بلغت قيمتها 354,7 مليار أوقية قديمة مقابل 348,10 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة 1,9%. وقام القطاع غير المصرفي باقتناء ما يعادل 73,2% من السندات العمومية المطروحة للبيع سنة 2017 مقابل 70,6% سنة 2016. وقد مثلت هذه السندات قصيرة الأجل، والتي أصدرتها الخزينة العامة بوتيرة أسبوعية بآجال 4 أسابيع، 13 أسبوعا، 26 أسبوعا، و50 أسبوعا على التوالي 68,2% و25,9% و4,4% و1,5% سنة 2017. فيما مثلت سندات الخزينة التي يزيد أجلها عن 13 أسبوعا 6% من مجموع السندات المطروحة للبيع سنة 2017 مقابل 6,8% لسنة 2016. أما السندات ذات أجل 4 أسابيع و13 أسبوع فقد مثلت 96%، مما يعبر عن تفضيل المشتركين للآجال القصيرة.

جدول 13:
الأذونات المعروضة (مليون أوقية)

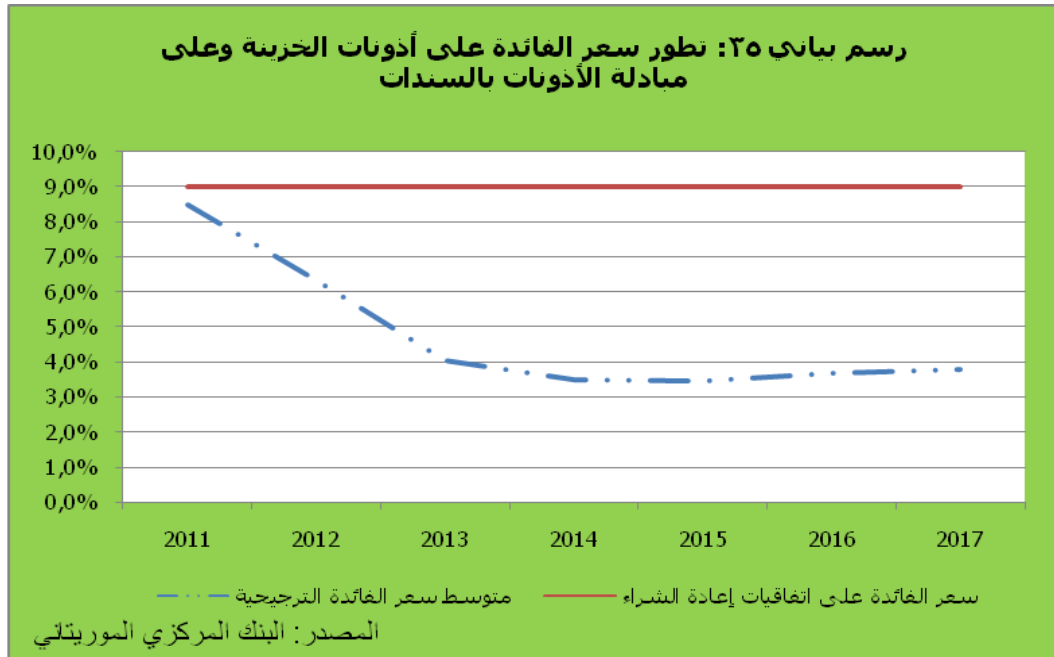
الأجل	نود	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	دسمبر	مجموع
أذونات 4 أسابيع	مبالغ مطروحة	24 500	18 200	21 000	17 600	19 300	16 600	15 800	25 000	19 900	27 300	18 600	17 900	241 700
	قوائد محتسبة	91	68	76	64	70	60	57	92	73	99	68	65	883
	مبالغ مطروحة	4 400	7 600	12 600	5 000	7 800	9 400	5 600	7 200	9 000	6 400	7 400	9 400	91 800
أذونات 13 أسبوعا	قوائد محتسبة	49	87	149	56	93	111	66	87	107	75	89	111	1 081
	مبالغ مطروحة	4 900	0	2 630	0	600	400	3 300	1 600	2 330	0	0	0	15 760
	قوائد محتسبة	94	0	53	0	15	10	63	31	45	0	0	0	309
أذونات 26 أسبوعا	مبالغ مطروحة	0	0	3600	0	0	0	800	0	0	0	1000	0	5 400
	قوائد محتسبة	0	0	131	0	0	0	30	0	0	0	37	0	198
	مجموع	33 800	25 800	39 830	22 600	27 700	26 400	25 500	33 800	31 230	33 700	27 000	27 300	354 660

VII.1.1- سندات الخزينة ونسب الفائدة

في سنة 2017، بلغت قيمة سندات الخزينة 53,7 مليار أوقية قديمة مقابل 56,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بانخفاض 5,2% بالارتباط مع تحسن مركز الخزينة العامة تجاه البنوك التجارية. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت سندات الخزينة التي اقتناها القطاع غير المصرفي، لتبلغ 45,2 مليار أوقية قديمة مقابل 43,5 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة 4%، وهو ما نقل حصتها إلى 84,2% من المجموع مقابل 76,7% سنة 2016.

الجدول 14: تطور الدين المستحق من قبل سندات الخزينة (مليون أوقية قديمة)						
	2017	2016	2015	2014	2013	2012
مصرفي	8 500	13 200	16 100	37 600	33 200	56 615
غير مصرفي	45 230	43 510	50 670	41 800	36 497	28 206
مجموع	53 730	56 710	66 770	79 400	69 697	84 821
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة						

وفيما يتعلق بنسب الفائدة المطبقة، سجل معدل نسبة الفائدة الترحيجية الشهرية ارتفاعا خفيفا ليستقر عند 4,7% في شهر دجمبر 2017 مقابل 4,4% في شهر دجمبر 2016.

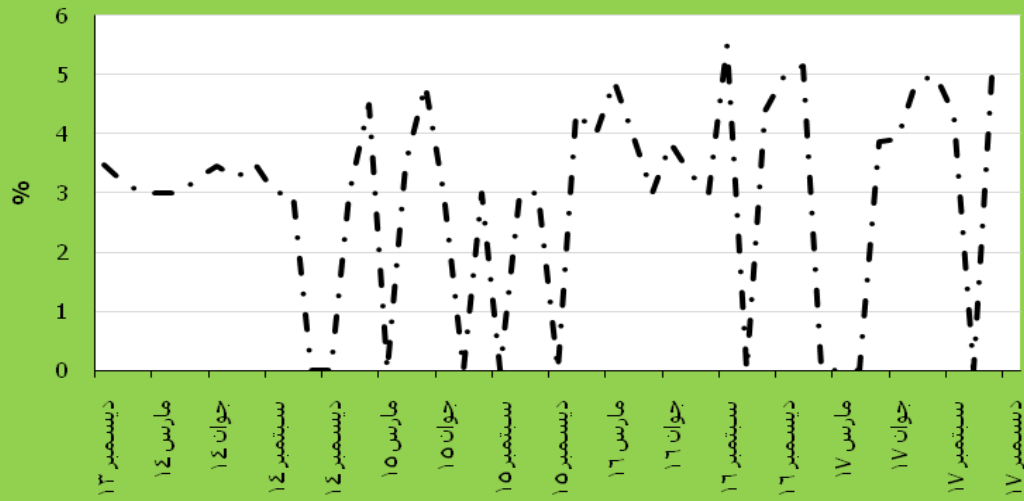


2.VII- السوق المصرفي البيئي

في سنة 2017، استقر حجم عمليات تبادل السيولة بين المصارف عند 31,4 مليار أوقية قديمة مقابل 35 مليار أوقية قديمة سنة 2016. أما معدل نسبة الفائدة المصرفية البيئية فقد وصل 4,5% سنة 2017 مقابل 4% سنة 2016.

وفيما يخص العمليات مع البنك المركزي الموريتاني فقد بلغ اللجوء إلى إعادة التمويل عن طريق مبادلة السندات بالسندات ما يعادل 2,2 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 86 مليار أوقية قديمة سنة 2016، وهو انخفاض يمثل 84 مليار أوقية قديمة. ويعبر عن تحسن ملحوظ في أوضاع البنوك التي كانت تفتقر إلى السيولة في العام السابق.

رسم بياني ٣٦: تطور نسبة الفائدة ما بين البنوك



المصدر: البنك المركزي الموريتاني

3.VII- السوق النقدي الإسلامي

في إطار الجهود التي قام بها البنك المركزي الموريتاني خلال السنوات القليلة الماضية باتجاه تطوير سوق للأوراق المالية، وخاصة ما يتعلق منه بأدوات التمويل الإسلامي، شهد سنة 2017 انطلاق أول سوق نقدي إسلامي في المنطقة بعد إصدار أول سندات إسلامية للخرينة من نوعها في المنطقة. وتمهيدا لانطلاق هذا السوق تم إنجاز عدد من الممهدات ذات الطابع البنيوي ونذكر من بينها ما يلي:

- إنشاء هيئة اعتماد ومطابقة للإشراف على مطابقة عمليات إصدار السندات الإسلامية للخرينة، للشرعية الإسلامية، وتعتبر هذه الهيئة بمثابة النواة لبنية أوسع تتمثل مأموريتها في الإشراف على مطابقة جميع العمليات المالية الإسلامية؛

- الانتساب إلي بورصة ماليزيا للاستفادة من خدمات منصة "سوق مبادلة السلع"، بما يتيح إجراء عمليات مبادلة في المعاملات المتعلقة بالسلع، واتخاذ نقطة انطلاق لعمليات إصدار سندات إسلامية للخزينة

توضيح التدابير التي تحدد المعالجة الضريبية للسندات الإسلامية للخزينة. وفي هذا الإطار، وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، تم العمل بنظام ضريبي خاص بالسندات الإسلامية للخزينة، بما يضمن للمستثمرين معاملة ضريبية شبيهة بتلك المطبقة على السندات التقليدية للخزينة؛ إصدار نصوص تنظيمية تتضمن تنظيمًا للسوق النقدي الإسلامي؛ حيث أعد البنك المركزي الموريتاني إطارًا تنظيميًا لتسيير السوق النقدي، مراعيًا لقواعد المطابقة مع الشريعة الإسلامية ومتطلبات قيام سوق نقدي مرن وقادر على التطور.

وإجمالًا، أتاح إنشاء هذا السوق قيام أداة مالية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية. وبفضل قيام سوق نقدي مطابق للشريعة الإسلامية، أصبح بإمكان البنك المركزي القيام بعمليات سحب أو ضخ للسيولة حسب احتياجات السياسة النقدية. كما أتيح للبنك المركزي الموريتاني أن يقوم بتنظيم سوق مصرفي بيني لتبادل السيولة فيما بين البنوك الإسلامية.

وفي سنة 2017، استطاع هذا السوق أن يوفر ما يزيد على 12 مليار أوقية قديمة لحساب الخزينة العامة، كما أن هذه الخدمة المالية تستجيب لحاجات استثمارية طالب بها عدد من المستثمرين المؤسسيين.

4.VII-عمليات غرفة المقاصة

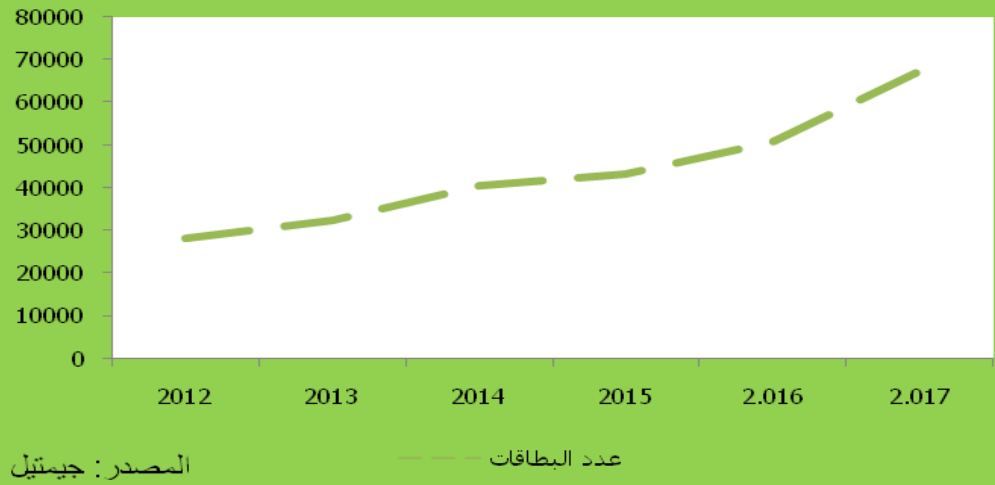
سجل نشاط غرفة المقاصة سنة 2017، زيادة نسبية من حيث عدد القيم التي عالجتها هذه الغرفة والبالغة 135,8 ألف معاملة مقابل 128,5 ألف سنة 2016؛ أي نسبة 5,7%. وقد بلغت قيمة هذه التعاملات 1059 مليار أوقية قديمة مقابل 925,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016؛ أي بزيادة 14,4% ناتجة عن ارتفاع عدد المعاملات بالحوالات والشيكات بنسبتي 22,4% و13,8% على التوالي. في حين تراجع قليلًا التعامل بالكمبيالات بنسبة 3,4%. وكانت حصة الشيكات بالمقارنة بإجمالي القيم التي عولجت، قد استقرت عند 83,1% مقابل 84% سنة 2016؛ حيث مثلت 77,1% من جميع القيم التي عولجت، أي مبلغ 817 مليار أوقية قديمة.

جدول 15: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة (مليار أوقية قديمة)							
نوع العملية	2014		2015		2016		2017
	عدد (الآف)	مبلغ بمليارات الأوقية القديمة	عدد (الآف)	مبلغ بمليارات الأوقية القديمة	عدد (الآف)	مبلغ بمليارات الأوقية القديمة	عدد (الآف)
شيك	101,6	676,5	103,6	711,3	108	717,5	112,9
حوالة	23,6	166,7	21,4	161,1	19,1	159	22
كمبيالة	0,8	39,8	0,7	39,1	0,7	49,1	0,9
مجموع	125,9	883,0	125,8	911,5	128,5	925,7	135,8
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق							

5.VII-المعاملات بالنقدية

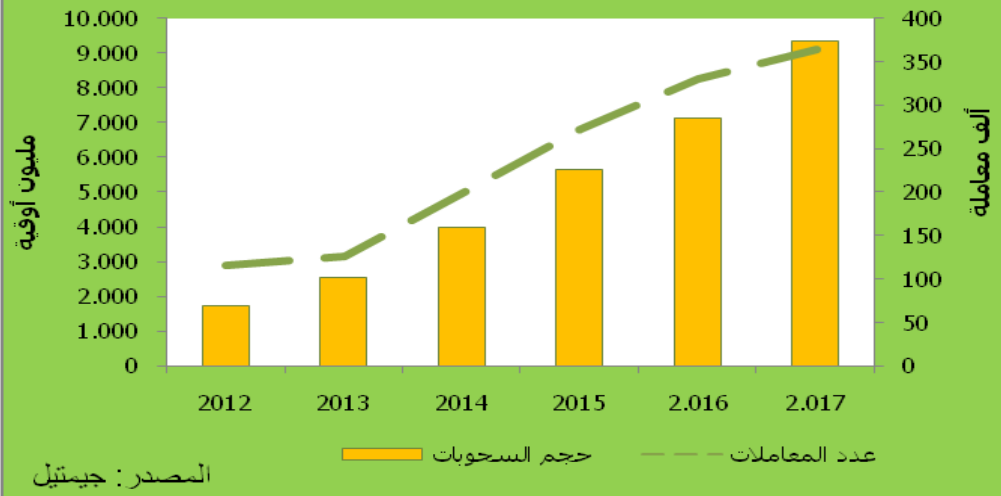
في سنة 2017، سجل نشاط النقدية زيادة معتبرة بنسبة 40% من إنتاج البطاقات المصرفية البينية مقارنة بسنة 2016؛ حيث بلغ عدد البطاقات المنتجة 70.000. كما شهد إصدار البطاقات المصرفية المسبقة الدفع انتشارًا واسعًا في السوق بعد انطلاق مشروع "التكافل" الذي سمح بتحويل الأموال بواسطة هذه البطاقات إلى الأسر الأكثر هشاشة. وتم حتى الآن تفعيل أكثر من 25.000 بطاقة.

رسم بياني ٢٧: تطور إصدار البطاقات



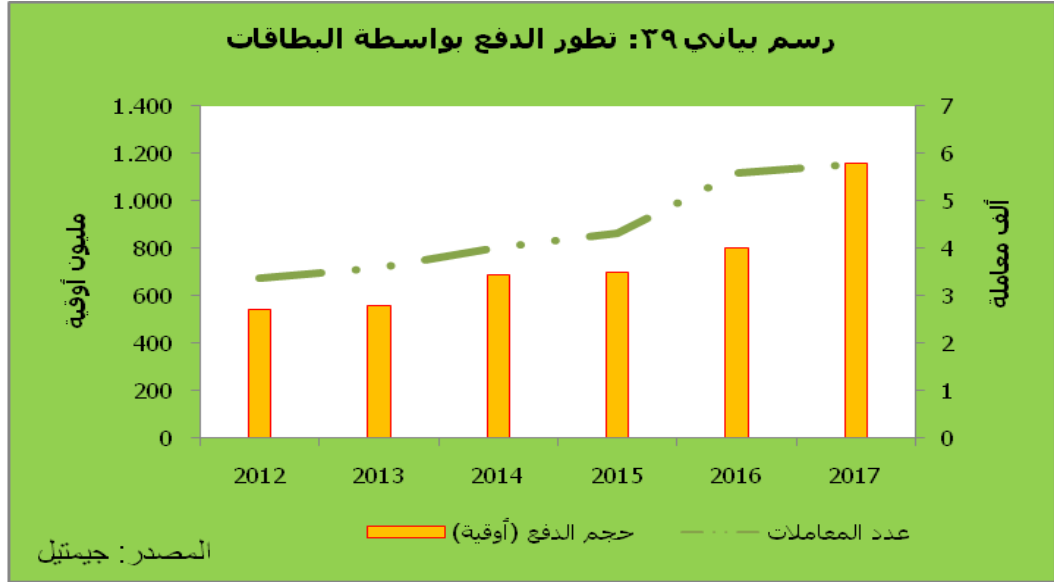
وتم كذلك تزويد أكثر من 5.000 طالب حاصلين على المنح من جامعة نواكشوط، ببطاقات مصرفية بينية للسحب والدفع، مما يتيح لهم سحب المنح الجامعية عبر شبكة النقديّات المصرفية البينية على المستوى الوطني.

رسم بياني ٢٨: تطور السحب بواسطة البطاقات



وقد سجل عدد المعاملات المصرفية البينية وحجم عمليات السحب المصرفي البيني زيادة بنسبة 30% مقارنة بسنة 2016؛ أي ما مجموعه 9,3 مليار أوقية قديمة. ويشير هذا الأداء إلى ارتفاع عدد الشبائيك الأوتوماتيكية المفتوحة لدى البنوك. وتززت عمليات الدفع المحلي بواسطة البطاقات بعد إطلاق دفع الفواتير وانتشار أجهزة الدفع الإلكتروني على مستوى المحلات التجارية. وهكذا بلغ عدد عمليات الدفع 1,1 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 0,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016. ومن ناحية أخرى بلغ حجم التعاملات بواسطة بطاقات "فيزا" الدولية و"ماستركارد" الصادرة عن البنوك

الموريتانية 2,8 مليار أوقية قديمة وهي بداية مشجعة في مجال النقديات الموريتانية على المستوى الدولي.



VIII-الرقابة المصرفية والمالية

على الصعيد المالي، واصل البنك المركزي خلال 2017 جهوده الرامية إلى تعزيز الرقابة المصرفية وتوطيد استقرار النظام المالي. وهكذا تم دعم الرقابة القائمة على المخاطر، بوضع نظام لتنقيط البنوك على أساس مراعاة الجوانب المتعلقة بالاحتراز، ونظام التسيير، وآلية الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ومكافحة غسيل الأموال. وقد ساهمت هذه الديناميكية في تعزيز الاندماج المالي وتشجيع دعم الاقتصاد عن طريق رفع الائتمانات عبر زيادة عدد البنوك، وخاصة تلك المتخصصة في العمليات الإسلامية وهيئات التمويل الصغير، مما أدى إلى خفض نسب الفائدة.

في الوقت ذاته، اكتملت مراجعة الأمرين القانونيين رقم 2007/020 و2007/04 المتعلقين على التوالي بتنظيم مؤسسات القرض، وبالنظام الأساسي للبنك المركزي. ومن شأن ذلك أن يسمح بإدخال نصوص تنظيمية تتعلق بالعمليات المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية وبمؤسسات الدفع من جهة، ومن جهة أخرى وضع مسطرة لتسوية الأزمات المصرفية وإنشاء لجنة للاحتراز وفرض النزاعات وللاستقرار المالي.

واستجابة للاحتياجات التي قد تواجهها البنوك في مجال السيولة، فقد قام البنك المركزي في إطار مأموريته، بوصفه ملاذاً أخيراً للإقراض، بوضع آلية استعجالية لتزويد البنوك التي تواجه مصاعب مؤقتة في مجال السيولة.

على صعيد آخر مكّنت تعبئة خط ائتماني بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وحتى اليوم، من تمويل إنشاء 102 مؤسسة صغرى ووسطى، تشجيعاً لدورها في دعم النمو ومكافحة البطالة والفقر.

إطار رقم 2:

لمحة عن مساعي البنك المركزي في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

على صعيد محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أدرج البنك المركزي الموريتاني الأمن المالي ضمن محاوره التي تحظى بالأولوية في استراتيجيته. وهكذا تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات، لضمان تقييد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بعدد من الالتزامات القانونية في هذا المجال. وتجري في هذا السياق مراجعة الإطار القانوني لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تضمن كل من مشروع النظام الأساسي ومشروع القانون المصرفي عددا من الإجراءات الضرورية في هذا المجال، وسيتم تعزيزهما لاحقا بعدد من التدابير التشريعية والتنظيمية.

ومن جهة أخرى تم تنظيم عدة دورات تكوينية داخليا وخارجيا لصالح عمال البنك المركزي حول الجوانب المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما جرى تحسيس مسؤولي البنوك حول مثل هذه المخاطر وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاستقرار المالي.

وتم القيام بمتابعة مكثفة لفرق العمل المكلفة بالتقييم الوطني للمخاطر لإكمال هذا التقييم الذاتي في أجال معقولة، وصولا إلى اعتماد مقاربة قائمة على المخاطر، تتمثل في الحد من هذه المخاطر وتخصيص الموارد لذلك بشكل أكثر فعالية.

وتم على مستوى البنك المركزي استحداث خلية مكلفة بـ"المطابقة"، للتنسيق والإشراف اليوميين على برنامج مكافحة غسيل الأموال، وتم الحصول على عدد من أدوات المتابعة ومراقبة التحويلات الخارجية. وهكذا فإن جميع التحويلات الواردة أو الصادرة عن البنك المركزي ستخضع للرقابة بواسطة آلية متخصصة تعرف باسم Fircosoft. إلى ذلك تتيح أداة أخرى لمراقبة التحويلات الخارجية تعرف باسم FINCopy بصفة آلية عبر برمجيات متخصصة، بإرسال نسخة إلى البنك المركزي من أي تحويل مصرفي.

وفي إطار عملية سحب النقود القديمة من التداول، أصدر البنك المركزي توجيهات للحيلولة دون أي محاولة لاستغلال هذه العملية بشكل مفرط من طرف المنظمات الإجرامية أو الأشخاص ذوي النوايا السيئة.

وقد عرفت موريتانيا "تقييما تعاضديا"، قامت به مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، لمنظومتها في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وزارت البعثة موريتانيا نهاية 2016، وامتد تقييمها طيلة سنة 2017. وتمثلت مأمورية البعثة المذكورة في تقييم المخاطر التي يواجهها البلد ومكامن هشاشة منظومته، وذلك بغية تحديد المخاطر واعتماد المستوى الملائم لها من مطابقة القواعد الدولية المتعارف عليها، لا سيما قواعد GAFI.

وتحت إشراف البنك المركزي، تم تشكيل فريق فني يضم ممثلين عن عدة قطاعات، بهدف متابعة توصيات هذا التقييم، والتي تم بالفعل تنفيذ بعضها من خلال الإجراءات المشار إليها أعلاه. وهناك مجموعة أخرى من الإجراءات يجري تنفيذها، تتناول الإدماج المالي والحد من انتشار القطاع غير المصنف في الاقتصاد، وتقليص التعامل بالنقد. وفي هذا الإطار، سيعزز وضع استراتيجيات وطنية للإدماج المالي وعصرنة وسائل الدفع، بشكل ملموس، منظومتنا لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

VIII.1-بنية القطاع المالي

لا تزال بنية النظام المالي سنة 2017 تتميز بهيمنة القطاع المصرفي الذي يضم 17 بنكاً تجارياً عاملاً، منها 7 بنوك تمارس أنشطتها وفق المالية الإسلامية، ومن بينها 5 بنوك خاصة يستحوذ مستثمرون أجانب على معظم رأس مالها؛ حيث استقرت في موريتانيا منذ فتح النظام المالي أمام رأس المال الأجنبي.

أما النظام المالي غير المصرفي فقد ظل بدون تغيير سنة 2017؛ حيث يضم 29 مؤسسة للتمويل الصغير، وصندوقاً للإيداع والتنمية، والمصالح المالية للبريد، و17 شركة تأمين وصندوقين (2) للرعاية الاجتماعية.

وقد ارتفع عدد الوكالات المصرفية من 197 سنة 2016 إلى 221 وكالة سنة 2017، نتيجة اتساع التنافس بين البنوك من أجل تقريب خدماتها من الزبائن. كما تم توفير شبائيك أوتوماتيكية بأعداد كافية مما شجع على استخدام بطاقات مصرفية بينية وساهم في تزايد نسبة الصيرفة التي أصبحت تقارب 30% إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الزبائن والمنتسبين لهيئات التمويل الصغير.

VIII.2- نشاط التفتيش والرقابة المصرفية

ضماناً لاستقرار النظام المالي، تواصل في سنة 2017 نشاط الإشراف على النظام المالي عبر متابعة صارمة لمختلف المؤشرات الاحترازية والنوعية والكمية، ومن خلال أعمال التحليل والتنقيط والرقابة المستندية، وتعزيزها بمراقبة ميدانية على هيئة عمليات تفتيش عامة، أو قطاعية، للبنوك الأقل تنقيطاً؛ حيث يتم تحديد مناطق الخطر فيها. كما تم إخضاع بعض مؤسسات التمويل الصغير، لعمليات تفتيش عامة لأنشطتها.

وللإحاطة بالبيانات المالية والمصرفية بصفة أشمل، ولضمان متابعة أفضل للمؤشرات المالية، تم إرساء مسار لجعل مركزية المخاطر تلقائية وآلية، وتم، بناء على ذلك، تصميم لوحة تحكم للمساعدة في اتخاذ القرارات.

في سنة 2017، استجابت معظم البنوك لمختلف المستويات الاحترازية والتنظيمية التي فرضتها السلطات النقدية لضمان متانة واستقرار النظام المصرفي؛ خطر عدم توفر السيولة، عدم كفاية الأصول الذاتية الصافية، عدم القدرة على تعبئة الموارد وعدم القدرة على الوفاء.

VIII.2.1.أ- السيولة

في سنة 2017، استقرت نسبة السيولة التي تعبر عن قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها علي المدى القصير عند 33%، مقابل 32% سنة 2016، وفاقته هذه النسبة الحد القانوني الأدنى المطلوب أي 20%. وتقيدت البنوك بشكل فردي بهذا المعيار.

جدول 16: نسبة السيولة (مليار أوقية قديمة)	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017
1. أصول سائلة	145,5	152,9	120,2	128,4	161,1
2. مستحقات الأجل	330,3	379,1	388,5	406,9	486,4
قسمة (2/1)	44%	40%	31%	32%	33%
الحد الأدنى 20%					

VIII.2.1. ب- صافي الأملاك الخاصة

شهدت الأموال الخاصة الصافية للبنوك تحسنا بحدود 13 مليار أوقية قديمة سنة 2017 لتستقر عند 159,3 مليار أوقية قديمة وهو ما يفوق كثيرا العتبة القانونية (102 مليار أوقية قديمة). ويعزى هذا التطور إلى دخول بنك جديد في الخدمة وإلى زيادة رأس مال اثنين من المصارف القديمة. وتقيدت البنوك بشكل شبه كامل بهذا المعيار.

جدول 17: نسبة الأموال الخاصة (مليار أوقية قديمة)	مطلوب ب	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017
أموال خاصة صافية	* أدنى 102 مليار	118,0	123,1	130,8	146,4	159,3
الفائض (+) أو العجز (-) في الأموال الخاصة الصافية		19,6	35,4	40,8	50,4	57,3

VIII.2.1. ج- التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

في نهاية سنة 2017، غطت الأصول الثابتة للبنوك إلى حد كبير قيمة الموارد الثابتة؛ حيث سجلت نسبة التغطية 186%. علما بأن الحد الأدنى المنصوص عليه قانونيا هو 100%. وعموما تقيدت البنوك بهذا المعيار.

جدول 18: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة (مليار أوقية قديمة)	مطلوب	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017
أموال خاصة صافية		118,0	123,1	130,8	146,4	159,3
أصول ثابتة		70,1	69,8	70	69,7	85,7
فائض (+) أو عجز (-) من الأصول الثابتة		47,9	53,3	60,8	76,7	73,6
قسمة (1/2)	حد أدنى 100%	168%	176%	187%	210%	186%

VIII.2.1. د- تغطية المخاطر

بلغت نسبة تغطية المخاطر أو القدرة على الوفاء بالنسبة لجميع البنوك 27,9% وهو ما يتجاوز إلى حد كبير الحد القانوني الأدنى البالغ 10%. وتقيدت جميع البنوك بهذا المعيار.

جدول 19: تغطية المخاطر (مليار أوقية قديمة)	مطلوب	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017
أموال خاصة صافية		118,0	123,1	130,8	146,4	159,3
التزامات مرجحة		382,9	458,8	454,1	463,5	570,0
قسمة (1/2)	حد أدنى 10%	30,82%	26,83%	28,80%	31,6%	27,9%

VIII.3. مردودية البنوك

في سنة 2017، تميزت الحصلة المدمجة للنظام المصرفي بتحسّن في الناتج المصرفي الخام الذي انتقل من 41,7 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 42,2 مليار أوقية قديمة سنة 2017. كما

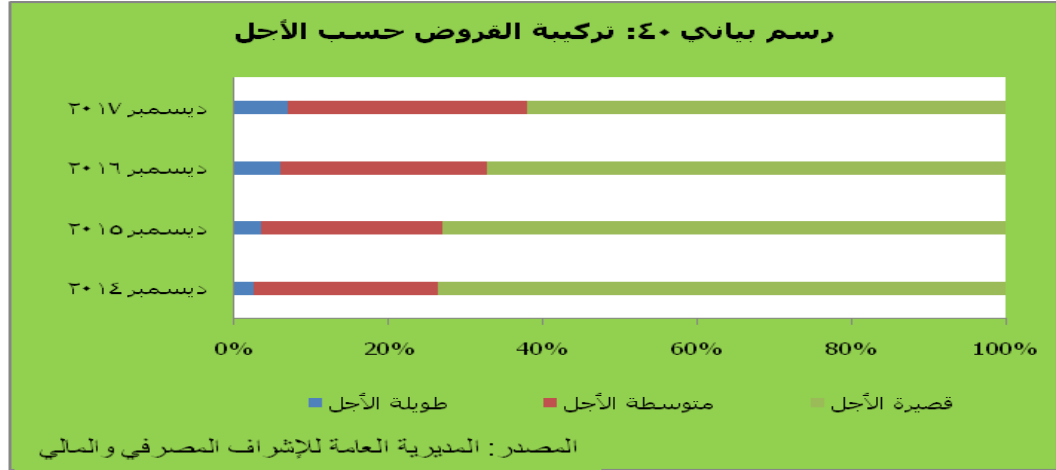
سجلت حصة الاستغلال المصرفي ارتفاعاً بنسبة 10,4%؛ حيث انتقلت من 14,2 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 15,7 مليار أوقية قديمة سنة 2017، بسبب الانخفاض الملاحظ على مستوى المصاريف الإجمالية. وإجمالاً سجلت الحصة المدمجة زيادة قدرها 0,84 مليار أوقية قديمة أي 20%، وانتقلت من 4,21 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 5,05 مليار أوقية قديمة سنة 2017.

جدول 20: مردودية البنوك (مليون أوقية قديمة)	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017
عائدات مالية لعمليات الزبائن	22 594	23 984	26 424	26 443	28 929
- أعباء مالية لعمليات الزبائن	4 879	2 765	3 775	4 242	5 004
= هامش مالي	17 715	21 219	22 649	22 201	23 920
+ عمولات	16 052	18 375	17 659	20 003	18 224
أ = هامش تشغيل البنوك	33 767	39 594	40 308	42 204	42 144
عائدات على استثمار السيولة	2 158	2 118	1 048	1 230	1 301
- أعباء على اقتراض السيولة	1 572	1 294	1 451	1 964	1 202
ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة	586	824	-403	-734	99
عائدات تكميلية	687	647	1843	267	0
إعانات تم استلامها	8	0	0	0	0
ج = عائدات تكميلية	695	647	1843	267	0
أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي	35048	41065	41748	41737	42243
تكاليف العمال	8 476	10 195	11 196	11 404	13 100
ضرائب ورسوم	528	453	766	795	1 176
مصاريف تسير منفردة	11086	11672	19 026	16 812	12 293
- أعباء مسترجعة	136	358	5 468	1 468	0
= مصاريف التشغيل	19954	21962	25 520	27 543	26 569
= ربح التشغيل المصرفي	15 094	19 103	16228	14 194	15 674
- رسوم الإبدال	3 746	4 260	5 151	4 335	4 666
ديون مبنوس منها	197	390	42	350	241
- مخصصات احترازية	8756	9687	10 348	11619	9 723
+ استرجاع مخصصات الاحتراز	5 029	2 969	6694	6084	4 453
= ربح جاري	7 424	7 735	7 381	3 974	5 497
أرباح وخسائر عن السنوات السابقة	559	563	748	428	0
خسائر وأرباح استثنائية	1243	2126	394	2 016	1 867
- ضرائب على الشركات	1 881	2 694	2 350	2 207	2 309
ربح صاف	7 116	7 721	6 173	4 208	5 055

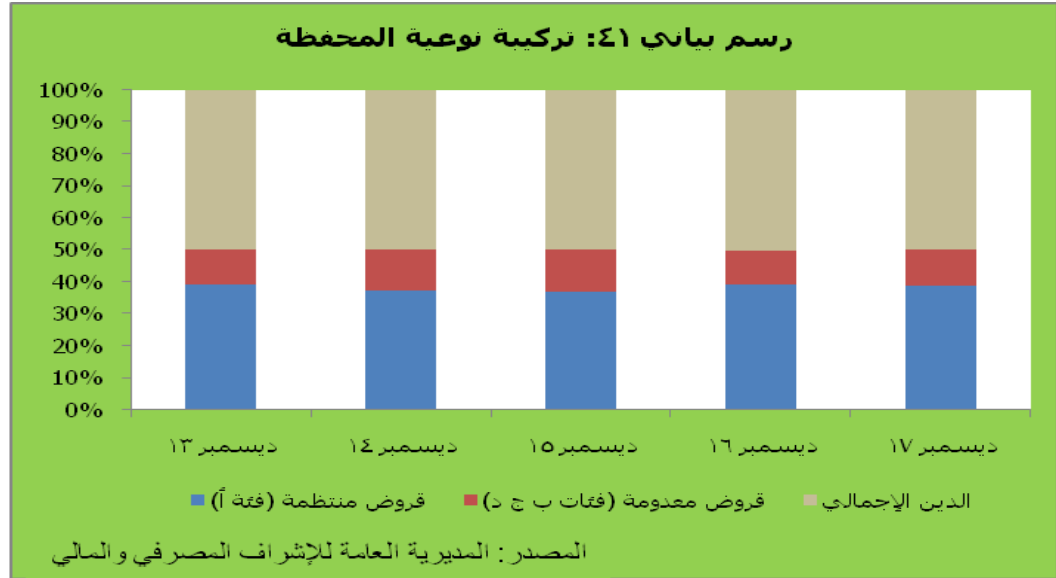
4.VIII- نشاط القطاع المالي

4.VIII- البنوك

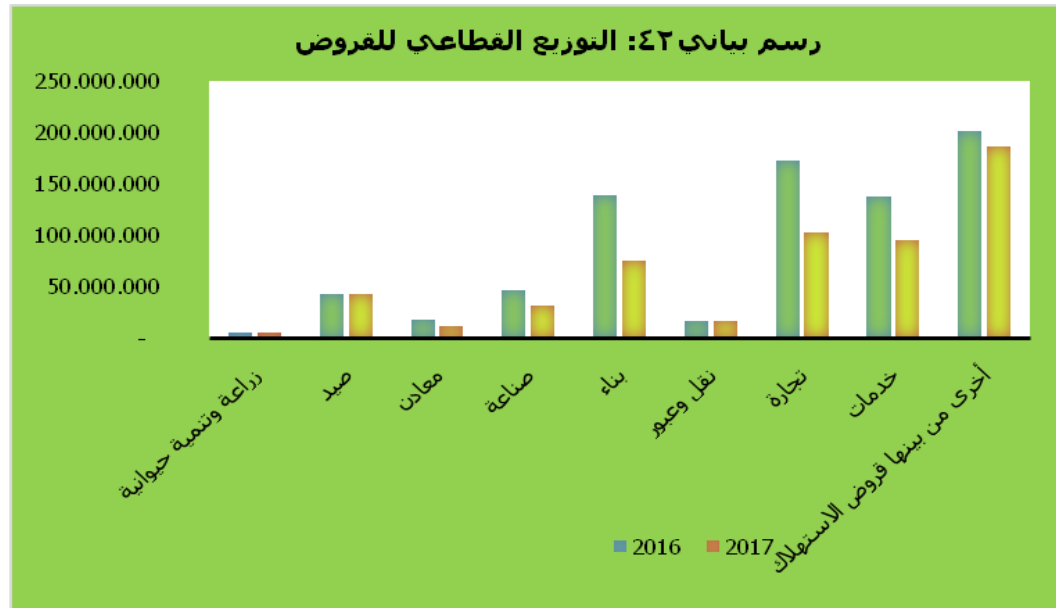
4.VIII-أ- توزيع القروض من قبل المصارف



في سنة 2017، سجلت الموارد المالية المحصلة من الزبائن زيادة ملحوظة بحدود 87 مليار أوقية قديمة؛ أي 20%، وهو ما ساهم في زيادة هامة للقروض الصافية الموزعة من طرف البنوك. وهكذا ارتفعت القروض المصرفية المدمجة الصافية بنسبة 12,4%؛ حيث انتقلت من 420,6 مليار أوقية قديمة سنة 2016 إلى 472,7 مليار أوقية قديمة سنة 2017. وظلت القروض قصيرة الأجل مهيمنة على حساب القروض الأجلة؛ حيث مثلت 62% من القروض الممنوحة، فيما مثلت القروض على المدى الطويل والمتوسط 38%. أما بخصوص شروط الائتمان فقد بقي معدل نسبة الفائدة المتوسطة ثابتا عند 12% سنة 2017، بالارتباط مع اتساع المنافسة بين البنوك.



وفي نهاية 2017، كانت جودة محفظة التزامات البنوك عالية نسبياً. وقد استقرت نسبة تدني المحفظة المعبر عنها بحجم الديون غير المنتجة عند 22% من إجمالي الالتزامات. وقد تمت تغطية هذه الديون غير المنتجة بحدود 71% بواسطة التمويلات.



وتميزت القروض الموجهة لدعم الاقتصاد سنة 2017 بديناميكية إيجابية طالت معظم قطاعات النشاط الاقتصادي. ويتبين من التوزيع القطاعي أن نسبة 33% من المجموع حظي بها المستهلك مقابل 18% للتجارة و17% للخدمات. وهكذا استحوذت المجموعة المؤلفة من التجارة والخدمات وغيرها، ولوحدها، على 68% من القروض الموزعة.

وبقيت تركيبة الودائع إلى أجل بدون تغيير تقريباً لسنة 2017؛ حيث مثلت الودائع تحت الطلب 84%، في حين كانت حصة الودائع إلى أجل مضافاً إليها حسابات الادخار تمثل 16% من مجموع الودائع.

جدول 21: بنية ونمو الودائع (مليار أوقية قديمة)						
دجمبر 2012	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017	
279,9	306,5	346,9	348	368	442	ودائع تحت الطلب (أ)
9,7	13	18,7	28	38	46	ودائع لأجل (ب)
26,3	32,1	31,5	30	33	37	حساب ادخار (ج)
315,8	351,5	397	406	440	525	مجموع وودائع
88,60%	87%	87%	86%	84%	84%	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
3,10%	4%	5%	7%	9%	9%	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
8,30%	9%	8%	8%	8%	7%	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية						

تناقصت حصة الودائع العمومية من مجموع الودائع في نهاية سنة 2017، لتستقر عند 8,6% مقابل 13,3% سنة 2016. أما الودائع الخصوصية فكانت زيادتها ملحوظة، ومثلت 91,4% سنة 2017 مقابل 86,7% سنة 2016.

جدول 22: توزيع الودائع (مليار أوقية قديمة)					
دجمبر 2017	دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012
45	60	52	80,3	66,7	35,3
480	393	354	316,8	284,8	280,6
525	453	406	397	351,5	315,8
13,3%	12,9%	20,2%	19%	11%	
8,6%	86,7%	87,1%	79,8%	81,0%	88,9%
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

وبلغت نسبة إعادة تحويل الودائع إلى قروض 111% سنة 2017 علما بأن النسبة المعمول بها عالميا هي 120%.

جدول 23: تغير الودائع والقروض (مليار أوقية قديمة)					
دجمبر 2017	دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012
34,1	13,0	24,4	13,0	8,8	8,2
150,9	89,6	110,3	89,6	82,2	77,6
287,3	27,6	276,1	276,7	254,2	206,9
472,7	41,0	379,3	345,2	292,7	244,5
86,7	72,8	72,1	66	77,9	73,3
559,4	48,3	451,4	411,2	370,7	317,8
479,5	34,8	368,9	348,2	346,9	306,5
45,5	58,4	38,1	58,4	50,1	45
525,0	44,0	406,6	397	351,5	315,8
-34,4	-43,4	-44,8	-14,2	-19,1	-2
52,3	29,4	27,4	51,8	58,8	71,3
94%	91%	90%	96,60%	94,80%	99,4%
111%	107%	107%	115,0%	120,1%	129,2%
8%	8%	13%	15,0%	15,00%	15,00%

جدول 24: تطور سيولة البنوك	(مليار أوقية قديمة)					
	دجمبر 2017	دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012
استخدامات السيولة	215,0	189,0	162,0	173,3	169,5	175,7
صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية وكلاء محليون وأجانب	129,0	108,0	95,0	99,8	103,6	92,1
سوق نقدي	77,0	68,0	51,0	35,9	32,0	24,7
سندات خزينة	-	1,0	-	-	1,5	4,4
موارد السيولة	9,0	12,0	16,0	37,6	33,8	54,6
البنك المركزي، الموريتاني، الخزينة العامة، حسابات بريدية وكلاء	52,0	50,0	41,0	32,5	34,9	24,3
سوق نقدي	-	-	1,0	0,5	1,5	1,9
إعادة تمويل البنك المركزي الموريتاني	49,0	46,0	39,0	30,8	32,1	16,8
رصيد عمليات الخزينة (2 - 1)	-	1,0	-	-	-	4,4
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية	3,0	3,0	1,0	1,3	1,3	1,3
	163	140	122	140,8	134,6	151,4

وبخصوص السيولة في البنوك، فقد حقق النظام المصرفي رسيدا قدره 163 مليار أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 140 مليار أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة 16%، بسبب تحسن أصول البنوك.

5.VIII - مؤسسات التمويل الصغرى

في سنة 2017، ضم قطاع التمويل الصغير 29 هيئة تمويلية عاملة، ومن بينها 3 شبكات: (1) الصناديق الشعبية للادخار والقرض (بروكايك / كايك)؛ (2) صندوق للادخار والقرض؛ (3) الاتحاد الوطني لتعاضديات الاستثمار والقرض الواحاتي (UNMICO) و16 مؤسسة من الفئة "ب" ومؤسسة واحدة من الفئة "ج". وتغطي الشبكات الثلاث كامل التراب الوطني.

5.VIII.1 - القروض

في سنة 2017، بلغ مجموع القروض الصافية التي وزعتها مؤسسات التمويل الصغرى 3,7 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة 33% مقارنة مع سنة 2016. ويعود هذا التطور أساسا إلى الزيادة الحاصلة على مستوى القروض الموزعة من طرف مؤسسات التمويل الصغرى الأخرى. ومثلت حصة صناديق كايك 41%، في حين تقاسمت المؤسسات الأخرى نسبة 59% المتبقية.

ومثل مجموع القروض التي وزعتها مؤسسات التمويل الصغرى سنة 2017 نحو 1% من إجمالي القروض الصافية التي وزعها النظام المصرفي خلال هذه الفترة.

5.VIII.2 - الودائع

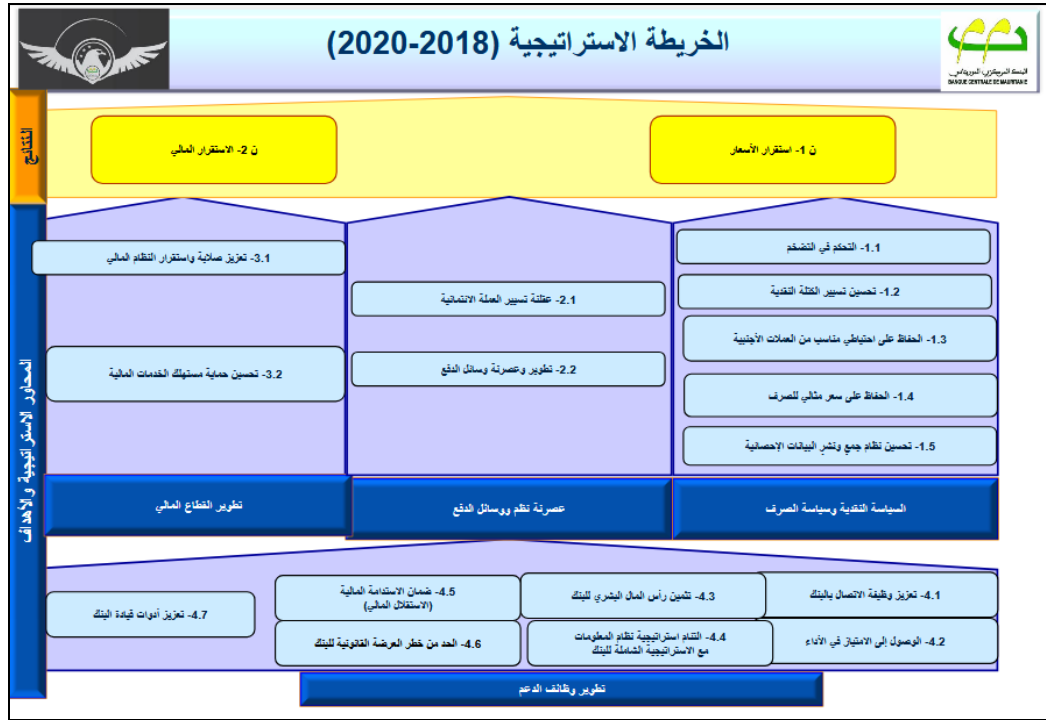
سجلت ودايع مؤسسات التمويل الصغير تطورا بنسبة 14% سنة 2017 بسبب الزيادة الحاصلة على مستوى صناديق كايك ومباشرة العمل في عدد من المؤسسات الجديدة. وتستحوذ صناديق الادخار والقرض (كايك) على أكثر من 72% من الودائع.

وتمثل الودائع لدى مؤسسات التمويل الصغير 2% فقط من إجمالي الودائع لدى النظام المصرفي لسنة 2017.

XI- الإصلاح التنظيمي للبنك المركزي

المراجعة السنوية للاستراتيجية

يتوفر البنك المركزي الموريتاني منذ سنة 2015 على مركز للقيادة والتوجيه الاستراتيجي، مكنه من وضع إطار فعال للإدارة الاستراتيجية يتمتع بأداء عال، خاصة عبر تصميم استراتيجية تمتد على مدى 3 سنوات، تتجسد في خارطة استراتيجية، وكذا وضع آلية عصرية للمتابعة والتنفيذ الاستراتيجيين.

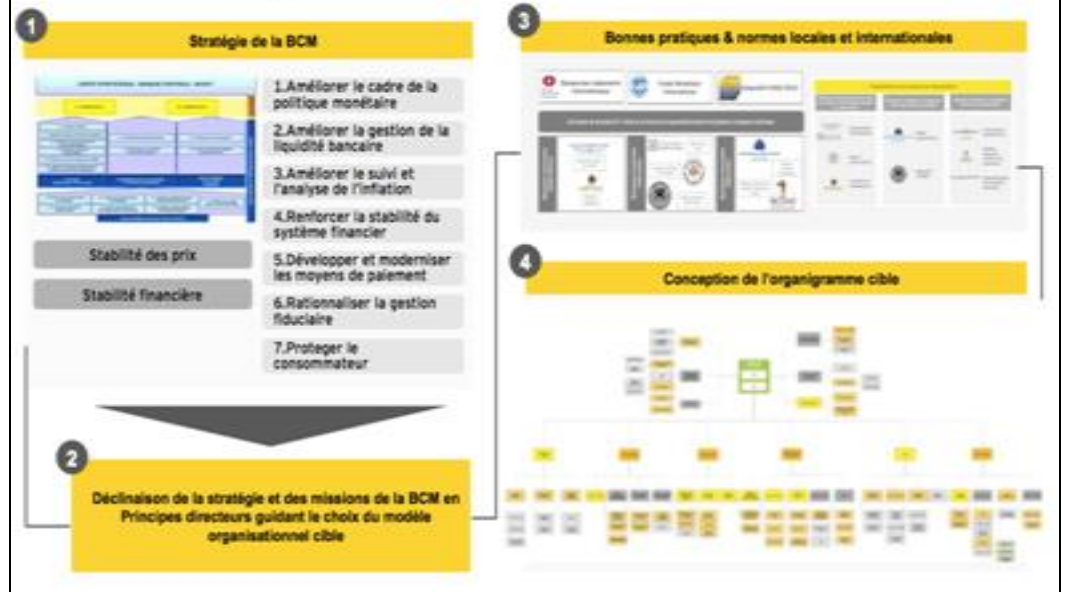


وقد سمح هذا الأسلوب المستحدث لسلطات البنك المركزي بتحديد أولوياتها بخصوص العصرية، لا سيما على مستوى تعزيز القدرات الداخلية ووظائف الإسهاد (المصادر البشرية، نظام المعلومات، الاتصال، الحكامة، إلخ)، وذلك بموازاة المشاريع المحورية الأخرى الموجهة نحو المهام الأساسية (السياسة النقدية، سياسة الصرف، التدبير النقدي، وسائل ونظم الدفع، تطوير القطاع المالي، الرقابة المصرفية، إلخ). كما سمح هذا الأسلوب بمتابعة منتظمة للتقدم الذي يتم إحرازه نحو بلوغ الأهداف الاستراتيجية، وبالتدخل في الوقت المناسب لتصحيح الأنشطة عند الاقتضاء.

وقد خضعت الخارطة الاستراتيجية للبنك المركزي، التي تم إعدادها في شهر دجنبر 2015، للمراجعة بناء على لقاء تفكيري تم تنظيمه شهر إبريل 2017. وقد هدفت هذه المراجعة إلى مواكبة أهداف البنك المركزي الموريتاني للتطورات التي يملها محيطه، وسمحت بإدراج أهداف استراتيجية جديدة، وبالتوفيق بين مختلف الأهداف الاستراتيجية وبتحسين المؤشرات الاستراتيجية المستخدمة في مسار متابعة تنفيذ الاستراتيجية.

برنامج التحول التنظيمي

مسار التشخيص التنظيمي



يفرض تلاحق التغيرات التي يشهدها محيط البنك المركزي، توسعا في مهامه، وتحتم التكيف مع هذه الظروف وتبني رؤية استراتيجية استباقية. وهكذا تم إطلاق برنامج التحول التنظيمي بداية سنة 2017 في مسعى لإحداث تحول في النمط التسييري والبنية الهيكلية للبنك المركزي الموريتاني. ويتكون هذا البرنامج الإصلاحي التدريجي من عدد من المشاريع المحورية للتغيير، والتي من شأنها في المستقبل أن تؤدي إلى عصرة وتحسين أداء البنك المركزي بشكل معتبر. وقد سمحت المرحلة الأولى من البرنامج بما يلي:

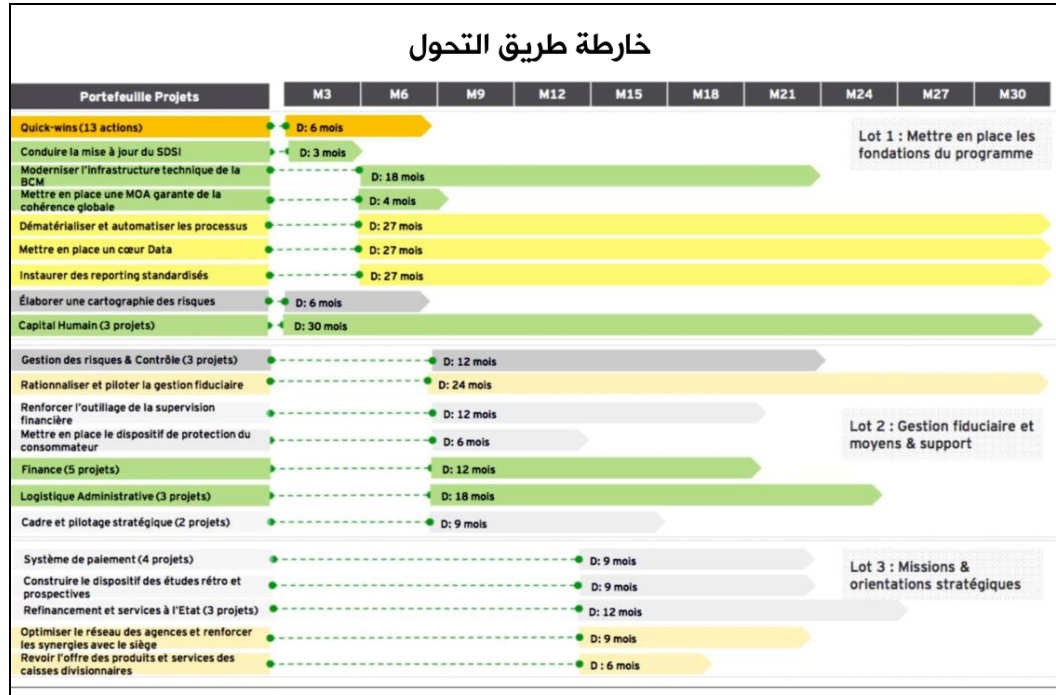
إجراء تشخيص تنظيمي يتيح التعرف على مواطن الضعف وفرص التطوير، وكذلك تحديد قواعد صلبة يمكن استغلالها في إحداث التحول الذي يجب إدخاله مستقبلا على البنك على ضوء التوجهات والأولويات الاستراتيجية.

تصميم العمليات المستهدفة (macro-process) وذلك عبر إعادة صياغة عمليات البنك من منطلق العمل على التحسين المستمر والبحث عن جودة الأداء. وانطلاقا من السياق العام للبنك، واعتمادا على تقنيات التسيير وأنماط تنظيم المؤسسات المشابهة، والممارسات المعمول بها دوليا على مستوى البنوك المركزية، صممنا ما مجموعه 57 هدفا تغطي جميع مجالات أنشطة البنك.

تصميم الشكل التنظيمي المستهدف المستوحى من استراتيجية البنك المركزي الموريتاني والمتناغم مع العمليات الجديدة المستهدفة. ومن هذا المنطلق فإن وجود أي بنية، أو نشاط، أو تخصيص للموارد، يجب أن يكون مبررا بقيمته المضافة، أو بمساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

إعداد خارطة طريق للتحول التنظيمي تتألف من 40 مشروعا للتغيير على مدى 30 شهرا، بحيث يتيح تنفيذها للبنك المركزي تحقيق أهداف البرنامج.

مشاريع التحول



فيشتمبر 2017، تم الشروع في المرحلة الثانية من البرنامج مع إطلاق أول محفظة مشاريع محورية تعتبر تمهيدا لانطلاق مشاريع أخرى، مع مراعاة طبيعتها الأفقية وموقعها المركزي ضمن مسار التغيير المرتقب. ويتعلق الأمر بـ:

مشروع إرساء "مكتب إدارة المشاريع (PMO) وإدارة التغيير" والذي يعهد إليه بتنسيق عمليات إدارة مشاريع البنك المركزي الموريتاني وإدارة التغيير، بما في ذلك الاتصال الداخلي الضروري لضمان نجاح التحول.

مشروع وضع آلية للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر عبر تصميم ووضع آلية للرقابة الداخلية، تتوفر فيها الفاعلية والنجاعة المطلوبتان وتستجيب للمواصفات الدولية، ومن خلال إعداد خارطة بالمخاطر.

مشروع اصلاح مجال المحاسبة والوظيفة المالية.

مشروع وضع نظام لتسيير الأداء.

مشروع عصنة المصادر البشرية يهدف إلى إعادة التفكير في منظومة تسيير الموارد البشرية بالبنك المركزي عبر إعادة النظر في جميع وظائف المصادر البشرية وإطارها القانوني (النظام الأساسي، النظام الداخلي، ومدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة).

مشروع وضع خطة توجيحية لنظام المعلومات يكون ممهدا لعصنة نظام المعلومات بالبنك المركزي الموريتاني.

الجزء الثالث

الكشف المالي للبنك المركزي الموريتاني

I. تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم 2017

عند نهاية السنة المالية 2017، ارتفعت الميزانية العامة للبنك المركزي الموريتاني إلى مبلغ 608,7 مليار أوقية قديمة مقابل 590,9 مليار أوقية قديمة في نفس الفترة من السنة السابقة؛ أي بزيادة قدرها 17,8 مليار أوقية قديمة، بنسبة 3%. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى عاملين على مستوى الأصول والخصوم على التوالي:

- زيادة طفيفة في الموجودات من العملة الصعبة، وفي الديون على الدولة؛
- زيادة التزامات البنك المركزي اتجاه صندوق النقد الدولي، وكذلك اتجاه الحسابات الجارية والودائع.

1.1- حسابات الميزانية

الأصول

المذكرة 1: الموجودات من الذهب

تشمل الموجودات من الذهب تلك المحتفظ بها في خزائن البنك المركزي الموريتاني، وتلك المودعة لدى البنك الفرنسي. وتبلغ قيمة هذه الموجودات في 2017/12/31، مقومة بسعر إغلاق بورصة لندن في نفس التاريخ، 5,6 مليار أوقية قديمة، مقابل 5,0 مليار أوقية قديمة في نفس الفترة من 2016؛ أي بزيادة 0,6 مليار أوقية قديمة تمثل نسبة 13%. وترجع تلك الزيادة من جهة إلى مقتنيات 2017 المتمثلة في 173 أونصة ذهب من عمليات التنقيب التقليدي في شمال البلاد، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع أسعار الذهب من 1159.10 دولاراً أمريكياً للأونصة في 2016/12/31 إلى 1296.50 دولاراً أمريكياً للأونصة في 2017/12/31. وقد حد من أثر هذه الزيادة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأوقية، والذي انتقل من 356.54 أوقية قديمة للدولار الواحد في 2016/12/31 إلى 353.48 في 2017/12/31.

المذكرة 2: العائدات والاستثمارات في العملة الصعبة

بلغت الاحتياطات من العملة الصعبة، باعتبار سعر صرف الأوقية في 2016/12/31 مبلغ 296,1 مليار أوقية قديمة، أي ما يمثل حوالي 50% من مجموع الأصول. شهدت هذه الاحتياطات زيادة طفيفة في 2017 بلغت 6,7 مليار أوقية قديمة؛ أي نسبة 2%، وذلك عائد إلى تحسن سعر صرف الأوقية.

تجدر الإشارة إلى أنه وفق التوجهات الجديدة للاستثمار، قام البنك المركزي، خلال سنة 2016، باقتناء موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و موجودات مالية متاحة للبيع في السوق الثانوية، إلا أن سنة 2017 لم تشهد أي اقتناءات جديدة.

المذكرة 3: التسجيل في رأسمال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

يتمثل هذا البند في تسجيل البنك المركزي في رأسمال كل من صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي في 2017/12/31؛ حيث بلغ إجمالي اشتراكات البنك المركزي 72,2 مليار أوقية قديمة مقابل 72,3 مليار أوقية قديمة في 2016/12/31، بتغير طفيف قدره 0,01 مليار أوقية قديمة تمثل نسبة 0.03%. ويرجع هذا التغير إلى زيادة مشاركات البنك المركزي في رأسمال صندوق النقد

العربي من جهة، ومن جهة أخرى إلى نقص قيمة مساهمات البنك في رأسمال صندوق النقد الدولي الراجعة إلى التراجع الحاصل في سعر صرف وحدات حقوق السحب الخاصة في 30 إبريل 2017 مقابل الأوقية.

المذكرة 3. 1: التسجيل في رأسمال صندوق النقد الدولي

شهدت اشتراكاتنا في رأس مال صندوق النقد الدولي خلال 2017 انخفاضا طفيفا بمعدل 1%، وذلك عائد إلى النقص الحاصل في سعر صرف وحدات حقوق السحب الخاصة في 30 إبريل 2017 مقابل الأوقية.

وتخضع الاشتراكات في صندوق النقد الدولي لمراجعة سنوية، بتاريخ 30 إبريل من كل سنة، على ضوء قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة المعلنة من قبل صندوق النقد الدولي، حيث تراجعت قيمة هذه الوحدات من 0.002214 في 2016 إلى 0.002028 في 2017.

المذكرة 3. 2: التسجيل في رأسمال صندوق النقد العربي

تعتبر زيادة 4% الحاصلة في اشتراكاتنا لدى صندوق النقد العربي خلال 2017، مقارنة بها 2016، متأنية من تحرير القسط الرابع من نصف مشاركة موريتانيا في زيادة رأسمال الصندوق حسب القرار رقم 2013/3 بتاريخ 02 إبريل 2013 المنبثق عن مؤتمر المحافظين؛ حيث إن الدفعة المسددة بتاريخ 27 مارس 2017، بلغت 460.000 دينار عربي؛ أي ما يعادل 0,7 مليار أوقية قديمة.

المذكرة 4: ديون على الدولة

شهدت ديون البنك المركزي على الدولة الموريتانية زيادة قدرها 4%؛ حيث بلغت 215,0 مليار أوقية قديمة مقابل 215,0 مليار أوقية قديمة في 2016/12/31.

وتعود هذه الزيادة في الأساس إلى تراكم الأقساط غير المسددة عن تسير سندات الخزينة خلال السنة المالية 2017، وكذلك إيراد الفوائد غير المسددة الناتجة عن اتفاقية البنك المركزي والدولة الموريتانية والتي تم تحويلها من حساب الإيرادات المستحقة إلى حساب ديون على الدولة قيد التسوية.

المذكرة 5: ديون على مؤسسات القرض وشبهاتها

يشمل هذا البند رصيد تدخل البنك المركزي في مجال إعادة تمويل النظام المصرفي. وقد تراجع إلى 0,97 مليار أوقية قديمة مقابل 2,5 مليار أوقية قديمة نهاية السنة الماضية؛ أي ما يمثل تراجعا بنسبة 61%، وذلك بسبب تسديد الديون المستحقة على هذه المؤسسات.

6. سندات المساهمة

يسجل هذا البند مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية، وقد استقر عند 1,3 مليار أوقية قديمة.

المذكرة 7: الأصول الثابتة الصافية

بلغ صافي الأصول الثابتة في نهاية السنة المالية 2017 ما مجموعه 5 مليار أوقية قديمة؛ أي بزيادة قدرها 3,8 مليار أوقية قديمة.

يبرز الجدول التالي هذا التغير:

مليار أوقية قديمة	2017	2016	Δ القيمة	Δ %
أصول ثابتة غير منقولة	3, 4	0,02	3, 4	14081%
أصول ثابتة منقولة	4,7	4,4	0,2	5%
ودائع وكفالات	2,0	2, 0	0,00	0%
سلف وأصول مدفوعة على الأصول غير المنقولة	1, 2	1,0	0,2	28%
قيم غير منقولة خام	9,4	5, 4	3,9	72%
استهلاك واحتراز	4,4	4,2	0,2	4%
قيم غير منقولة صافية	5,0	1,2	3,8	302%

8. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

يشمل هذا البند أساسا مديونية عمال البنك، وكلفة تسيير الأوراق النقدية، وحسابات التسوية. وقد بلغ رصيد هذه الحسابات في نهاية السنة المنصرمة 12,4 مليار أوقية قديمة مسجلا تراجعا طفيفا بنسبة 2%%، بالمقارنة مع مستواها نهاية السنة السابقة.

الخصوم

المذكرة 9: الأوراق والقطع النقدية

بلغ إجمالي النقد المتداول في نهاية السنة المالية المنصرمة 168,4 مليار أوقية قديمة، بزيادة طفيفة قدرها 0,7 مليار أوقية قديمة ونسبة 0,41%.

مقارنة الإصدارات والسيولة بمليارات الأوقية القديمة

مليار أوقية قديمة	2017	2016	Δ القيمة	Δ %
إصدار الأوراق النقدية	204,8	220, 2	15, 4	-7,01%
إصدار النقود المعدنية	1,5	1, 3	0,2	11,37%
السيولة	- 37,8	-53,8	16	-29,71%
مجموع	168, 5	167,8	0,7	0,41%

المذكرة 10/ الحسابات الجارية والودائع

تشمل هذه الحسابات جميع الودائع بالعملة الوطنية و بالعملات الأجنبية، للهيئات العمومية والبنوك و المؤسسات المالية، العاملة في موريتانيا، بالإضافة إلى ودائع عمال البنك المركزي.

وبرصيد قدره 161,5 مليار أوقية قديمة في 2017/12/31 يمثل هذا البند 27% من إجمالي الخصوم، وقد شهد زيادة قدرها 0,01 مليار أوقية قديمة؛ أي بنسبة 9%.

المذكرة 11: الخصوم فيما يخص صندوق النقد الدولي

يشمل هذا البند، اتفاقيات القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئة للبنك المركزي الموريتاني، وكذا ضمانات صندوق النقد الدولي من العملة الوطنية، والتي تشكل القيمة المقابلة لاشتراكاتنا في الأصول، بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى مخصصات حقوق السحب الخاصة، و الحساب رقم 2.

بلغت أصول هذا البند حوالي 125,8 مليار أوقية قديمة في 2017/12/31، مقابل 120,1 مليار أوقية قديمة في 2016/12/31، وهو ما يشكل زيادة قدرها 5,7 مليار أوقية قديمة تمثل 4.77%.

المذكرة 12: الخصوم في ما يخص صندوق النقد العربي

بلغ رصيد هذا الحساب 0.12 مليار أوقية قديمة، وهو ما يعادل 80.000 دينار عربي، والذي يمثل القيمة المقابلة لاشتراكاتنا بالعملة الوطنية لدى هذه الهيئة. ويخضع هذا الاشتراك لتحسين سنوي في 30 إبريل من كل سنة، على أساس أن 1 دينار عربي يعادل 3 وحدات سحب خاصة.

المذكرة 13: ودائع البنوك الخارجية والهيئات

يسجل هذا البند الودائع إلى أجل محدد، والتي يحصل عليها البنك المركزي الموريتاني من بعض البنوك وهيئات التمويل الخارجية. وقد بلغ رصيده 112,8 مليار أوقية قديمة في نهاية سنة 2017 مقابل 114,3 مليار أوقية قديمة في 2016/12/31 بتراجع قدره 1,5 مليار أوقية قديمة (-1%).

المذكرة 14: اتفاقيات القروض والمقاصة

يعبر هذا البند عن كل من اتفاقيات القرض والمقاصة.

14. 1: اتفاقيات القرض

يشمل هذا البند من أصول الميزانية كل تلك الأرصدة غير المستخدمة من التمويلات الممنوحة للدولة من طرف بعض الهيئات و المنظمات المالية الخارجية، والمخصصة لتمويل بعض المشاريع المنجزة في البلد، في إطار التعاون بين موريتانيا وتلك الهيئات. أضف إلى ذلك التزامات البنك المركزي تجاه بعض الهيئات الخارجية.

بلغ رصيد هذا البند 3,3 مليار أوقية قديمة في 2017/12/31 مقابل 1,5 مليار أوقية قديمة في 2016/12/31، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ 1,8 مليار أوقية قديمة. ويتمثل هذا البند حصريا في خط ائتمان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المفتوح في دفاتر البنك المركزي، بموجب بنود اتفاقية القرض الموقعة بين الدولة والصندوق.

14. 2: غرفة المقاصة

يظهر هذا البند الوضعية الصافية للبنك المركزي الموريتاني فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين بلدنا و بين بلدان المنطقة المغاربية من خلال آليات غرف المقاصة.

وبلغ رصيد هذا البند صفرا في 2017/12/31.

المذكرة 15: احتياطات إعادة تقييم العائدات من الذهب

عرف هذا البند، الذي يشمل إعادة تقييم موجوداتنا من الذهب في مخزوننا وفي قبونا المخصص للذهب، مع نهاية السنة المالية المنصرمة، زيادة بمبلغ 0,6 مليار أوقية قديمة، وهو ما يمثل نسبة 14%، ويعود ذلك أساسا إلى التحسن الملحوظ في سعر الذهب مقابل الدولار، والذي انتقل من

1159.10 دولار للأونصة في 2016/12/31 إلى 1296.5 دولار للأونصة في 2017/12/31. وقد حد من وتيرة هذا التصاعد انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأوقية؛ حيث انتقل من 356.54 في 2016/12/31 إلى 353.48 في 2017/12/31.

المذكرة 16: الفارق في سعر الصرف

ترجع فوارق أسعار الصرف المسجلة على مستوى الخصوم في نهاية 2017، أساسا إلى إعادة تقييم الموجودات والالتزامات من العملات الأجنبية؛ حيث تظهر وضعيتها في نهاية 2017 رسيدا يبلغ 2,2 مليار أوقية قديمة. ويعود مرد التراجع هنا أساسا إلى الهبوط الملاحظ في سعر صرف الدولار سنة 2017.

المذكرة 17: حسابات طلبات ومتفرقات-خصوم

تدخل ضمن هذا البند تلك العمليات الماضية التي ينبغي الآن ضبطها أو تأجيلها، وكذلك تمويل الخسارات والأعباء، وصندوق المساعدة الاجتماعية بالإضافة إلى حسابات نظامية أخرى، مثل قيم التحصيل، والعمليات قيد التسديد والأخرى التي في انتظار التسجيل.

و يبلغ رصيده الإجمالي في نهاية السنة المالية المنصرمة 11,3 مليار أوقية قديمة، محافظا على مستوى يقارب مستواه في السنة الماضية مع تراجع طفيف.

المذكرة 18: رأس المال وصندوق الاحتياطات

بلغ مجموع هذا البند 17,2 مليار أوقية قديمة في 2017/12/31 مقابل 16,9 مليار أوقية قديمة في 2016/12/31؛ أي بزيادة قدرها 0,3 مليار أوقية قديمة تمثل 2%.

وتعود هذه الزيادة أساسا إلى تحويل 0,3 مليار أوقية قديمة من بعض بنود الميزانية برسم السنة المالية 2016 إلى بند الاحتياطات الاختيارية، وذلك بناء على المحضر رقم 148 بتاريخ 01 يونيو 2017، الصادر عن اجتماع المجلس العام للبنك.

2.I- حسابات النتائج

يشمل هذا البند حساب التشغيل، بالإضافة إلى حساب النتيجة الاستثنائية.

المذكرة 19: منتجات الاستغلال عائدات

بلغت إيرادات التشغيل 15,7 مليار أوقية قديمة في 2017/12/31، مسجلة زيادة قدرها 13%، مقارنة بنفس المستوى سنة 2016 وتعود هذه الزيادة في الأساس إلى ارتفاع الفوائد على الموجودات من العملة الصعبة، وكذا إلى فوائد سوق الصرف.

جدول مقارنة لتركيبية العائدات بمليارات الأوقية:

البيان	فرع	2017	2016	تغير القيمة	%Δ
فوائد على عائدات بالعملة الصعبة	19.1	2,7	1,7	1, 1	64%
عائدات السوق النقدي	0,001	0,1		-0,1	99%
عائدات / اتفاقية البنك المركزي - الدولة	19.2	5, 4	5, 5	-0,01	0%
عمولة الصرف	19.3	2,2	2,3	-0,1	-4%
عائدات على سوق الصرف	19.4	2,8	2,1	0,7	33%
عائدات / تسير سندات الخزينة	19.5	1,9	1,7	0,1	7%
عائدات أخرى	19.6	0,4	0,4	0,0	0%
أرباح الصرف		0,3	0,1	0,2	217%
المجموع		15,7	13,9	1,8	13%

المذكرة 20: أعباء الاستغلال

بلغت أعباء التشغيل 13,5 مليار أوقية قديمة في 2017/12/31، وهو ما يعكس زيادة بلغت 1,9 مليار أوقية قديمة، مقارنة بسنة 2016، أي نسبة 17%.

جدول مقارنة لتركيبية المصاريف بمليارات الأوقية القديمة:

البيان	فرع	2017/12/31	2016/12/31	تغير القيمة	%
صيانة السيولة النقدية	20.1	1,0	0,8	0,1	17%
مصاريف العمال	20.2	6,9	5,7	1,2	22%
مصاريف التسيير العام	20.3	1,4	1,3	0,1	12%
أعباء مالية	20.4	3,5	3,5	0,0	1%
احتراقات استهلاك	20.5	0,2	0,2	0,0	-4%
احتياطات احترازية	20.6	0,4	0,1	0,3	384%
مجموع مصاريف الاستغلال		13,5	11,5	1,9	17%

المذكرة 21: الحصيلة الاستثنائية

يتضمن هذا البند المصاريف والعائدات غير المرتبطة بالأنشطة الاعتيادية للبنك.

21. 1: الخسائر خارج الاستغلال

انتقلت الخسائر خارج تشغيل البنك من 0,05 مليار أوقية قديمة في نهاية 2016 إلى 1,5 مليار أوقية قديمة سنة 2017 أي بزيادة قوية.

جدول مقارنة للخسائر خارج التشغيل بمليارات الأوقية القديمة:

البيان	2017	2016	Δ	Δ القيمة
خسائر في السنوات المالية السابقة	0,06	0,05	0,02	42
خسائر استثنائية	1,4	0,00	1,4	50071
المجموع	1,5	0,05	1,4	2949

يشمل بند الخسائر خارج التشغيل كلا من الخسائر الاستثنائية، وأعباء السنوات المالية السابقة التي لوحظت أو تم دفعها سنة 2017. وترتبط الزيادة القوية في الخسائر الاستثنائية لهذه السنة المالية، بالتكفل، خلال سنة 2017 بحوالي ثلث الكلفة الإجمالية للصندوق المتعلق بالنظام التكميلي للتقاعد RCRP للبنك المركزي، والتي أقر المجلس العام تحملها لثلاث سنوات مالية.

21. 2: العائدات خارج الاستغلال

بلغوا 0,3 مليار أوقية قديمة بتاريخ 2017/12/31، تكون الأرباح خارج التشغيل قد حققت زيادة معتبرة بالمقارنة مع السنة المالية السابقة.

جدول مقارنة للأرباح بمليارات الأوقية القديمة:

البيان	2017	2016	%Δ	Δ القيمة
أرباح السنوات المالية السابقة	0,05	0,02	0,03	198
أرباح استثنائية	0,3	0,00	0,3	-
المجموع	0,3	0,02	0,28	1878

تتكون الإيرادات الاستثنائية، أساساً، من احتياطات الصرف المقطعة من المشاركين في سوق الصرف، والتي تم احتسابها من قبل البنك كإيرادات في نهاية 2017.

المذكرة 22: النتيجة الصافية للسنة المالية

بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31، بلغت نتيجة التشغيل 2,3 مليار أوقية قديمة مقارنة بمستواها في السنة الماضية، وهو ما يمثل تراجعاً طفيفاً يساوي 3%. وبعد دمج حسابات الربح والخسائر خارج التشغيل، فإن صافي النتيجة بلغ 1,1 مليار أوقية قديمة مسجلاً تراجعاً بمبلغ 1,2 مليار أوقية قديمة مقارنة معها 2016.

الميزانية

أصول البنك المركزي الموريتاني عند الإقفال بتاريخ 31 ديسمبر 2017			
2016/12/31	2017/12/31	بند	مليار أوقية قديمة
5,0	5,6	1	عائدات وودائع بالذهب
289,4	296,1	2	عائدات وودائع بالعملات الصعبة
72,3	72,3	3	اكتتاب في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي
56,3	55,6	3.1	اكتتاب في صندوق النقد الدولي
16,0	16,7	3.2	اكتتاب في صندوق النقد العربي
206,5	215,0	4	ديون على الدولة
2,5	1,0	5	ديون / مؤسسات القرض
1,3	1,3	6	سندات مساهمة
1,2(*)	5,0	7	قيم ثابتة
12,6(*)	12,4	8	حسابات نظامية وأصول متفرقة
590,9	608,7		مجموع الأصول

(*) تمت إعادة معالجة البيانات لأغراض المحاسبة.

الميزانية

الخصوم ورأس المال الخاص للبنك المركزي الموريتاني عند الإقفال بتاريخ 31 دجنبر 2017			
مليار أوقية قديمة	بند	2017/12/31	2016/12/31
النقود الورقية والمعدنية في التداول	9	168,5	167,8
حسابات جارية وودائع	10	161,5	148,4(*)
التزامات اتجاه صندوق النقد الدولي	11	125,8	120,1(*)
التزامات اتجاه صندوق النقد العربي	12	0,1	0,1
ودائع البنوك الخارجية والهيئات	13	112,8	114,3(*)
اتفاقيات قرض ومقاصة	14	3,3	1,5(*)
احتياطي لإعادة تقييم الذهب	15	4,9	4,3
فارق سعر الصرف	16	2,2	3,5
حسابات نظامية وخصوم متفرقة	17	11,3	11,7(*)
رأس مالي واحتياطيات	18	17,2	16,9
رأس مال		0,2	0,2
احتياطي قانوني		0,1	0,1
احتياطي اختياري		16,9	16,6
ترحيل من جديد		0,0	0,0
نتيجة السنة المالية	22	1,1	2,3
مجموع الخصوم		608,7	590,9

(*) تمت إعادة معالجة البيانات لأغراض المحاسبة.

كشف النتائج

كشف نتائج البنك المركزي الموريتاني عند الإقفال بتاريخ 2017/12/31			
مليار أوقية قديمة	فرع	31/12/2017	31/12/2016
عائدات أنشطة البنك المركزي الموريتاني		15,71	13,87
فوائد على عائدات بالعملة الصعبة	19.1	2,73	1,66
عائدات السوق النقدي		0,00	0,10
عائدات / اتفاقية البنك المركزي - الدولة	19.2	5,52	5,53(*)
عمولة الصرف	19.3	2,17	2,26
عائدات على سوق الصرف	19.4	2,76	2,07
عائدات / تسير سندات الخزينة	19.5	1,85	1,74(*)
عائدات أخرى	19.6	0,43	0,43(*)
مكاسب الصرف		0,25	0,08
مصاريف التشغيل		13,45	11,53
صيانة السيولة النقدية	20.1	0,98	0,84
مصاريف العمال	20.2	6,91	5,66
مصاريف التسيير العام	20.3	1,44	1,29
أعباء مالية	20.4	3,51	3,47(*)
احترازاات الاستهلاك	20.5	0,17	0,17
احتياطات احترازية	20.6	0,44	0,09
نتيجة استثنائية		-1,14	-0,03
خسائر خارج التشغيل	21.1	1,47	0,05
أرباح خارج التشغيل	21.2	0,33	0,02
نتيجة السنة المالية		1,1	2,3

(*) تمت إعادة معالجة البيانات لأغراض المحاسبة.

III. تقرير المدقق الخارجي



السيد رئيس المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني

تقرير المدقق المستقل حول الكشف المالية المنتهية بتاريخ 31 دجمبر 2017

رأي

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلسكم العام، قمنا بتدقيق الكشف المالية للبنك المركزي الموريتاني وتضمن كشفا بالوضع المالي لغاية 31 دجمبر 2017 وكشف النتائج وكشف الالتزامات خارج الميزانية، وكذلك المذكرات التي تحتوي على ملخص بأهم الأساليب المحاسبية وغيرها من المذكرات التوضيحية. وفي رأينا فإن الكشف المالية المرفقة تعطي، في جميع جوانبها المعبرة، صورة نزيهة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 دجمبر 2017، ولأدائه المالي للفترة المنتهية بهذا التاريخ، وفقا للخطة المحاسبية الموريتانية، وللمذكرة الممهدة، في المرفق، للكشف المالية، بما يمثل توصيفا للمبادئ المحاسبية ولأساليب التقييم المعمول بها في البنك المركزي الموريتاني وبالنظر إلى خصوصية نشاط البنك المركزي الموريتاني.

مسوغات الرأي

قمنا بتدقيقنا وفقا لضوابط التدقيق الدولية (ISA). ويوجد توصيف مستفيض للمسؤوليات الموكلة إلينا بمقتضى هذه الضوابط، في الفرع "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالكشف المالية" من هذا التقرير. ونحن مستقلون عن البنك المركزي الموريتاني وفقا لمدونة أخلاق خبراء المحاسبة المنتمين إلى مجلس الضوابط الدولية لأخلاقيات المحاسبة (مدونة IESBA) وكذلك قواعد المهنة التي تنطبق على تدقيق الكشف المالية في موريتانيا وقد قمنا بالواجب في إطار المسؤوليات الأخلاقية الموكلة إلينا حسب هذه القواعد وحسب مدونة (IESBA). ونعتقد أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتأسيس رأينا حول التدقيق.

الملاحظات

نلفت العناية إلى المذكرة 1.7 من المذكرة التمهيدية التي تتضمن توصيف المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم وتصف كيفية معالجة التزام البنك المركزي الموريتاني المتعلقة بالصندوق المتعلق بالنظام التكميلي للتقاعد RCRP ولم يتغير موقفنا بخصوص هذه النقطة.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحكامة فيما يتعلق بالكشف المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد وعرض الحسابات المالية بنزاهة وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية الموريتانية وقواعد الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح لها بإعداد كشف خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ. وتقع على كاهل مسؤولي الحكامة مهمة مراقبة مسار البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالكشف المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على ضمانات معقولة بأن الكشف المالي ككل خالية من أي اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو الأخطاء، وفي إصدار تقرير المدقق بحيث يحتوي على رأينا. ويقصد بالضمان المعقولة وجود مستوى عال من الضمان وإن كانت لا تضمن مع ذلك أن تدقيقا يجري وفقا لضوابط ISA سيسمح دائما بالكشف عن أي اختلال معتبر. ويمكن أن تكون الاختلالات ناتجة عن عمليات اختلاس أو أخطاء وتكون معتبرة إذا كان من شأنها أن تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو الكشف المالية اعتمادا على هذه الأخيرة. وفي إطار التدقيق الذي يجري وفقا لقواعد ISA، نقوم بإصدار حكم مهني ومحلين بروح نقدية طيلة هذا التدقيق. وإلى ذلك:

- نحدد ونقيم المخاطر التي تشير إلى أن الكشف المالي تحتوي على اختلالات معتبرة وأن هذه الأخيرة ناتجة عن عمليات اختلاس أو عن أخطاء ونصمم ونقوم بإجراءات تدقيقية استجابة لهذه المخاطر كما نقوم بجمع عناصر إثبات كافية وملائمة لتأسيس رأينا. ويعتبر خطر عدم الكشف عن اختلال معتبر ناتج عن اختلاس أكبر من الخطر المتمثل في اختلال معتبر ناتج عن خطأ لأن الاختلاس يمكن أن يؤدي إلى التواطؤ والتزوير وإلى نسيان عمدي وتصريحات كاذبة أو تغاضي الرقابة الداخلية؛

- نحصل على فهم عناصر وجيهة للرقابة الداخلية من أجل التدقيق وتصميم إجراءات تدقيقية ملائمة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك؛

- نقوم بتقدير الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة والطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الحكامة في البنك وكذلك البيانات ذات العلاقة التي تتقدم بها هذه الحكامة؛

- نقيم العرض بمجمله وشكل ومضمون الكشف المالية بما فيها البيانات المتوفرة ضمن المذكرات ونقدر ما إذا كانت الكشف المالية تمثل العمليات والحوادث الكامنة بشكل يمكن أن يعطي صورة نزيهة.

نطلع المسؤولين عن الحكامة على أبرز ملاحظتنا بما في ذلك أي خلل هام في الرقابة الداخلية إذا اطلعنا عليه خلال تدقيقنا.

تونس 19 يونيو 2018

F.M.B.Z. KPMG Tunisie

Moncef Boussannouga Zammouri

Senior Partner

الملحقات

2017	2016	2015	2014	2013	ملحق 1: المؤشرات الاقتصادية والمالية
التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك					
العائد الوطني والأسعار					
3,5	1,8	0,4	6,1	4,6	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة
4,3	2,1	0,6	6,7	3,9	الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة
3,3	3,4	-4,1	-9,6	4,5	إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي
2,8	3,5	-2,6	-10,9	4,4	إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول
2,3	1,5	0,5	3,5	4,1	مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)
1,2	2,8	(2,8)	4,7	4,5	مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)
القطاع الخارجي					
23,0	0,9	(28,3)	(27,0)	0,4	تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
10,2	(2,5)	(26,4)	(13,1)	(2,7)	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
1,2	14,5	(31,5)	10,7	15,8	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي /2)
-14,5	(15)	(20,1)	(29,0)	(25,1)	رصيد ميزانية المعاملات الجارية (بـ % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
الاحتياطي الرسمي					
849	824,4	821,3	639,1	995,6	الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة) /3
5,1	5,6	7,9	5,3	5,7	الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)
النقد والقروض					
13,7	7,1	0,4	8,6	13,6	النقد وما يشبه النقد
8,9	8,0	9,7	11,2	11,1	قروض للقطاع الخاص

النسبة المئوية من الناتج الإجمالي					
					العمليات المدعومة للحكومة
28,04	28,0	29,3	26,1	25,5	إجمالي العائدات
26,0	25,2	26,7	24,5	23,6	عائدات دون الهبات والبترو
28,10	28,0	32,7	30,0	26,4	المصروفات والقروض الصافية
-0,1	-0,1	-3,4	-3,5	-0,8	الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات
-1,1	-0,7	-4,2	-5,0	-2,1	الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات
-2,1	-2,8	-6,1	-5,1	-2,8	الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات
					للتذكير
356,6	351,5	323,9	301,7	296,2	سعر الصرف أوقية/دولار
1722,4	1400,7	1388,6	1935,4	2 651,5	تصدير السلع فوب (مليون دولار)
-1609,2	-1 569,9	-1 370,5	-1 999,7	-1 806,	استيراد السلع فوب (مليون دولار)/2
1759	1647	1569,0	1626,5	1695,8	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار أوقية)
1736	1619	1535,9	1563,2	1642,9	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليار أوقية)
4932,6	4725,5	4844,1	5391,0	5725,2	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليون دولار)
3,9	3,8	3,7	3,6	3,53	السكان (ملايين)
1265	1243	1284	1 408,9	1 451,7	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
52,8	42,8	50,8	96,2	104,1	سعر النفط (دولار/برميل)
71,1	58,6	56,1	96,8	135,4	سعر الحديد (دولار / طن)
1257,1	1248,3	1160,1	1 266,2	1 411,1	سعر الذهب (دولار / أونصة)
6169,9	4867,8	5510,5	6 863,4	7 331,5	سعر النحاس (دولار / طن)
0	1,7	1,8	2,17	2,45	إنتاج النفط السنوي مليون برميل
					2 / صناعات نفطية ومنجمية (خارج اسنيم)
					3 / خارج الحساب النفطي
					4 / بما في ذلك علاوة التوقيع النفطية
					المصدر: السلطات الموريتانية

ملحق 2: الناتج الداخلي الخام القطاعي بالاسعار الثابتة (أسعار 2004) (مليون أوقية قديمة)					
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017*
القطاع الأول	225 493	230 373	239 200	242 303	251 801
الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	225 493	230 373	239 200	242 303	251 801
1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات	36 176	41 377	42 672	36 615	40 630
1.2 تنمية المواشي	169 849	170 189	178 526	187 413	191 162
1.3 الصيد	19 468	18 807	18 002	18 275	20 010
القطاع الثاني	227 067	241 301	223 676	224 449	227 117
2. نشاطات استخرارية	106 257	110 707	103 834	104 350	97 016
2.1 استخراج المنتجات النفطية	28 742	25 895	23 918	22 194	15 586
2.2 صناعات استخرارية غير منتجات النفط	77 515	84 813	79 916	82 157	81 431
1.2.2 استخراج معادن الحديد	74 361	81 021	75 436	77 552	76 866
الذهب والنحاس	45 565	52 566	46 389	54 895	49 243
2.2.2 نشاطات استخرارية أخرى	28 796	28 455	29 047	22 657	27 623
3. نشاطات معملية	3 154	3 792	4 480	4 605	4 565
3.1 نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	55 313	52 980	58 450	53 984	58 690
3.2 إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	56 870	52 047	57 432	52 858	57 419
4. بناء وأشغال عامة	-1 557	934	1 019	1 126	1 271
القطاع الثالث	65 497	77 614	61 391	66 114	71 411
5. النقل والمواصلات	274 882	302 436	308 977	318 153	331 281
5.1 النقل	65 699	84 357	87 400	91 580	96 736
5.2 المواصلات	17 724	20 369	21 090	20 097	21 102
6. التجارة	47 975	63 988	66 310	71 482	75 634
7. خدمات أخرى	58 123	64 168	66 002	68 936	71 796
تصحيح SIFIM	99 908	101 786	102 614	105 836	108 973
مجموع أنشطة تجارية	-18 916	-23 683	-23 848	-24 296	-25 460
8. إدارات عمومية	657 374	698 303	695 044	708 809	730 964
الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج	51 152	52 124	52 960	51 801	53 775
رسوم صافية على المنتجات	708 526	750 427	748 004	760 610	784 739
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	84 300	90 984	96 443	99 159	104 822
الناتج المحلي الإجمالي خارج السوق	792 826	841 411	844 447	859 768	889 560
الناتج المحلي الإجمالي خارج السوق	764 084	815 516	820 529	837 575	873 974
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرارية	686 569	730 704	740 613	755 418	792 544

وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء ** مؤقتة

ملحق 3 : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)					
2017	2016	2015	2014	2013	
3,9	1,3	3,8	2,2	-1,0	القطاع الأول
3,9	1,3	3,8	2,2	-1,0	1. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
11,0	-14,2	3,1	14,4	-10,4	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
2,0	5,0	4,9	0,2	2,3	1.2 تنمية المواشي
9,5	1,5	-4,3	-3,4	-9,0	1.3 الصيد
1,2	0,3	-7,3	6,3	11,0	القطاع الثاني
-7,0	0,5	-6,2	4,2	15,1	2. نشاطات استخراجية
-29,8	-7,2	-7,6	-9,9	25,6	2.1 استخراج المنتجات النفطية
-0,9	2,8	-5,8	9,4	11,7	2.2 صناعات استخراجية غير منتجات النفط
-0,9	2,8	-6,9	9,0	11,3	استخراج معادن الحديد
-10,3	18,3	-11,8	15,4	10,3	الذهب والنحاس
21,9	-22,0	2,1	-1,2	12,9	2.2.2. نشاطات استخراجية أخرى
-0,9	2,8	18,1	20,2	20,5	3. نشاطات معملية
8,7	-7,6	10,3	-4,2	-2,5	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
8,6	-8,0	10,3	-8,5	2,4	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
12,8	10,6	9,1	-160,0	-230,8	4. بناء وأشغال عامة
8,0	7,7	-20,9	18,5	18,0	القطاع الثالث
4,1	3,0	2,2	10,0	3,4	5. النقل والمواصلات
5,6	4,8	3,6	28,4	4,0	5.1. النقل
5,0	-4,7	3,5	14,9	-24,0	5.2. المواصلات
5,8	7,8	3,6	33,4	20,4	6. التجارة
4,1	4,4	2,9	10,4	-1,0	7. خدمات أخرى
3,0	3,1	0,8	1,9	7,3	تصحيح SIFIM
4,8	1,9	0,7	25,2	-12,4	مجموع أنشطة تجارية
3,1	2,0	-0,5	6,2	5,1	8. إدارات عمومية
3,8	-2,2	1,6	1,9	0,5	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
3,2	1,7	-0,3	5,9	4,7	رسوم صافية على المنتجات
5,7	2,8	6,0	7,9	3,5	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
3,5	1,8	0,4	6,1	4,6	الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط
4,3	2,1	0,6	6,7	3,9	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية
4,9	2,0	1,4	6,4	3,1	وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء ** مؤقتة

ملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (مليون أوقية قديمة)					
2017	2016	2015	2014	2013	
420 773	396 723	386 291	356 306	305 176	القطاع الأول
420 773	396 723	386 291	356 306	305 176	الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
55 534	51 665	53 793	50 387	42 926	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
324 470	311 049	305 070	276 842	233 870	1.2 تنمية المواشي
40 769	34 009	27 428	29 077	28 380	1.3 الصيد
511 222	468 800	424 833	536 089	699 884	القطاع الثاني
205 996	193 352	151 791	245 474	455 371	2. نشاطات استخرائية
24 708	28 130	33 122	63 287	52 920	2.1 استخراج المنتجات النفطية
181 289	165 222	118 670	182 187	402 451	صناعات استخرائية غير منتجات النفط
159 380	143 608	97 950	163 570	388 270	استخراج معادن
74 108	80 143	27 244	94 535	322 197	الحديد
85 272	63 465	70 706	69 035	66 073	الذهب والنيحاس
21 909	21 614	20 719	18 617	14 181	2.2.2. نشاطات استخرائية أخرى
155 091	139 533	148 668	134 136	116 921	3. نشاطات معملية
150 075	135 087	144 648	130 451	115 924	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
5 016	4 446	4 020	3 685	997	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
150 134	135 914	124 374	156 479	127 592	4. بناء وأشغال عامة
694 838	658 262	634 943	607 144	566 935	القطاع الثالث
100 028	91 765	90 920	90 223	79 805	5. النقل والمواصلات
38 421	35 780	37 002	35 565	26 857	5.1. النقل
61 607	55 986	53 918	54 658	52 948	5.2. المواصلات
154 127	144 704	136 535	132 099	117 499	6. التجارة
255 417	246 099	237 111	227 158	220 197	7. خدمات أخرى
-35 141	-32 905	-32 011	-31 016	-23 925	تصحيح SIFIM
1 406 426	1 315 186	1 243 679	1 310 859	1 398 636	مجموع أنشطة تجارية
185 266	175 694	170 377	157 664	149 434	8. إدارات عمومية
1 591 692	1 490 880	1 414 057	1 468 523	1 548 070	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
169 000	156 372	150 997	157 953	147 722	رسوم صافية على المنتجات
1 760 692	1 647 252	1 565 053	1 626 476	1 695 792	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
1 735 985	1 619 121	1 531 932	1 563 189	1 642 872	الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط
1 554 696	1 453 900	1 413 262	1 381 002	1 240 421	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 5: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (%)					
2017	2016	2015	2014	2013	
6,1	2,7	8,4	16,8	9,7	القطاع الأول
6,1	2,7	8,4	16,8	9,7	الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
7,5	-4,0	6,8	17,4	-11,2	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
4,3	2,0	10,2	18,4	18,2	1.2 تنمية المواشي
19,9	24,0	-5,7	2,5	-11,5	1.3 الصيد
9,0	10,3	-	-23,4	12,9	القطاع الثاني
		20,8			
6,5	27,4	-	-46,1	12,0	2. نشاطات استخرافية
		38,2			
-	-15,1	-	19,6	42,7	2.1. استخراج المنتجات النفطية
12,2		47,7			
9,7	39,2	-	-54,7	8,9	صناعات استخرافية غير منتجات النفط
		34,9			
11,0	46,6	-	-57,9	8,3	استخراج معادن
		40,1			
-7,5	194,	-	-70,7	22,3	الحديد
	2	71,2			
34,4	-10,2	2,4	4,5	-30,5	الذهب والنحاس
1,4	4,3	11,3	31,3	27,2	2.2.2. نشاطات استخرافية أخرى
11,2	-6,1	10,8	14,7	2,3	3. نشاطات معملية
11,1	-6,6	10,9	12,5	-0,4	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
12,8	10,6	9,1	269,	-	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
			6	145,3	
10,5	9,3	-	22,6	28,7	4. بناء وأشغال عامة
		20,5			
5,6	3,7	4,6	7,1	5,6	القطاع الثالث
9,0	0,9	0,8	13,1	-2,0	5. النقل والمواصلات
7,4	-3,3	4,0	32,4	-24,5	5.1. النقل
10,0	3,8	-1,4	3,2	15,5	5.2. المواصلات
6,5	6,0	3,4	12,4	4,7	6. التجارة
3,8	3,8	4,4	3,2	9,8	7. خدمات أخرى
6,8	2,8	3,2	29,6	-8,8	تصحيح SIFIM
6,9	5,7	-5,1	-6,3	10,5	مجموع أنشطة تجارية
5,4	3,1	8,1	5,5	4,6	8. إدارات عمومية
6,8	5,4	-3,7	-5,1	9,9	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
8,1	3,6	-4,4	6,9	3,6	رسوم صافية على المنتجات
6,9	5,3	-3,8	-4,1	9,3	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
7,2	5,7	-2,0	-4,9	8,5	الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط
6,9	2,9	2,3	11,3	8,3	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرافية
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 6: التوزيع القطاعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري					
%					
2017	2016	2015	2014	2013	
23,9	24,1	24,7	21,9	18,0	القطاع الأول
23,9	24,1	24,7	21,9	18,0	الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
3,2	3,1	3,4	3,1	2,5	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
18,4	18,9	19,5	17,0	13,8	1.2 تنمية المواشي
2,3	2,1	1,8	1,8	1,7	1.3 الصيد
29,0	28,5	27,1	33,0	41,3	القطاع الثاني
11,7	11,7	9,7	15,1	26,9	2. نشاطات استخراجية
1,4	1,7	2,1	3,9	3,1	2.1. استخراج المنتجات النفطية
10,3	10,0	7,6	11,2	23,7	صناعات استخراجية غير منتجات النفط
9,1	8,7	6,3	10,1	22,9	استخراج معادن
4,2	4,9	1,7	5,8	19,0	الحديد
4,8	3,9	4,5	4,2	3,9	الذهب والتحاس
1,2	1,3	1,3	1,1	0,8	2.2. نشاطات استخراجية أخرى
8,8	8,5	9,5	8,2	6,9	3. نشاطات معملية
8,5	8,2	9,2	8,0	6,8	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
0,3	0,3	0,3	0,2	0,1	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
8,5	8,3	7,9	9,6	7,5	4. بناء واشغال عامة
39,5	40,0	40,6	37,3	33,4	القطاع الثالث
5,7	5,6	5,8	5,5	4,7	5. النقل والمواصلات
2,2	2,2	2,4	2,2	1,6	5.1. النقل
3,5	3,4	3,4	3,4	3,1	5.2. المواصلات
8,8	8,8	8,7	8,1	6,9	6. التجارة
14,5	14,9	15,2	14,0	13,0	7. خدمات أخرى
-2,0	-2,0	-2,0	-1,9	-1,4	تصحيح SIFIM
79,9	79,8	79,5	80,6	82,5	مجموع أنشطة تجارية
10,5	10,7	10,9	9,7	8,8	8. إدارات عمومية
90,4	90,5	90,4	90,3	91,3	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
9,6	9,5	9,6	9,7	8,7	رسوم صافية على المنتجات
100,	100,	100,	100,	100,	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
0	0	0	0	0	
98,6	98,3	97,9	96,1	96,9	الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط
88,3	88,3	90,3	84,9	73,1	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الثابتة (مليون أوقية)					
	2017	2016	2015	2014	2013
مجموع الموارد	1 436	1 382	1 343	1 404	1 459
	120	729	452	873	880
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	889	859	844	841 411	796 945
واردات السلع والخدمات	560	768	447		
	546	522	499	563 462	662 935
	560	961	005		
مجموع الاستخدامات	1 436	1 382	1 343	1 404	1 459
	120	729	452	873	880
الاستهلاك النهائي للإدارات	198	184	191	193 327	185 890
الاستهلاك العمومية	770	810	607		
الاستهلاك النهائي للأسر	566	543	539	508 177	493 044
	305	457	281		
التكون الخام لرأس المال الثابت	455	391	450	555 800	609 167
	729	609	872		
تغير المخزون	19 732	77 999	- 14	- 76	- 46
			963	453	326
الطلب الداخلي	1 240	1 197	1 166	1 180	1 241
	536	876	796	852	775
تصدير السلع والخدمات	195	184	176	224 021	218 105
	584	853	656		
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية (مليون أوقية قديمة)				
2017	2016	2015	2014	2013
1 760	1 647	1 565	1 626	1 695
692	252	053	476	792
996	880 731	838	1 069	1 221
125		468	862	662
2 756	2 527	2 403	2 696	2 917
817	983	522	338	454
1 379	1 283	1 266	1 210	1 122
016	325	377	647	509
390	355 697	359	348	327
453		228	800	154
988	927 628	907	861	795
562		149	847	355
754	634 191	685	882	932
778		307	731	330
- 74	23 204	- 77	- 33	17 663
817		637	770	
2 058	1 940	1 874	2 059	2 072
976	720	047	608	502
697	587 263	529	636	844
841		474	730	952
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء				

ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان تجاري	(392,9)	(710,9)	(559,4)	(499)	-371,6
صادرات	2 651,5	1 935,4	1 388,6	1 401	1 722,4
حديد	1 358,1	730,7	340,0	418	495,6
بنترول	216,9	194,8	73,1	87	65,5
نحاس	216,3	165,8	195,1	138	139,5
ذهب	471,8	407,4	333,6	289	369,8
صيد	329,7	377,5	388,9	421	624,8
أخرى	58,8	59,1	57,8	47	27,2
واردات فوب	(3 044,3)	(2 646,3)	(1 948,0)	(1 900)	-2 093,9
مواد غذائية	(377,0)	(370,5)	(395,3)	(334)	-391,5
منتجات نفطية	(633,8)	(595,9)	(337,9)	(355)	-444,9
منها شركة سنيم	(109,5)	(102,0)	(55,0)	(37)	-58,5
شركة نحاس موريتانيا	(46,1)	(44,4)	(28,0)	(21)	-24,7
شركة تازيازات	(101,1)	(4,1)	(3,4)	(0)	0,0
تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية	(1 579,8)	(1 018,8)	(745,4)	(466)	-597,5
منها شركة سنيم	(489,3)	(420,7)	(199,4)	(157)	-137,2
شركة نحاس موريتانيا	(139,5)	(186,7)	(84,3)	(80)	-69,1
شركة تازيازات	(590,3)	(130,9)	(187,1)	(166)	-221,4
استكشاف نفطي	(360,7)	(280,5)	(274,7)	(64)	-169,7
واردات أخرى	(453,7)	(661,1)	(469,4)	(744)	-660,1
خدمات وعائدات (صافية)	(1 016,8)	(873,5)	(574,6)	(452)	-588,3
خدمات (صافية)	(813,7)	(620,7)	(394,6)	(336)	-509,5
منها رخص صيد	27,7	110,3	66,5	76	62,8
عائدات صافية	(203,2)	(252,8)	(180,1)	(117)	(78,9)
منها تعويضات الصيد	91,2	0,0	60,3	59	81,8
تحويلات جارية صافية	140,8	113,7	178,4	245	250,9
تحويلات صافية خاصة	56,9	49,8	77,3	75	93,4
تحويلات رسمية	83,9	63,9	101,0	170	157,4
منها تخفيف مديونية متعددة الأطراف عن الدول الفقيرة	0,0	0,0	-	-	-
ميزان المعاملات الجارية	(1 268,9)	(1 470,7)	(955,7)	(707)	-709,0
حساب رأس المال والعمليات المالية	1 569,6	1 222,6	1 253,4	491	806,3
حساب رأس المال	4,8	16,0	31,2	8	10,9
أخرى	4,8	16,0	31,2	8	10,9
حساب العمليات المالية	1 564,8	1 206,6	1 222,2	483	795,4
استثمار مباشر (صافي)	1 126,0	501,9	501,7	271	588,2
منه : صناعات نفطية (صافي)	410,2	265,2	310,3	71	296,8
فروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد	216,0	123,8	407,6	144	27,0
سحوبات	316,1	269,6	570,4	324	242,3
الدولة	176,4	256,8	570,4	322	242,3
شركة أسنيم	139,7	12,8	-	3	0,0
أصل الدين مستحق الوفاء	(100,1)	(145,8)	(162,8)	(180)	-215,4
معاملات رأسمالية خصوصية أخرى	222,8	581,0	312,9	77	180,2
خطا وسهو	(285,0)	(61,3)	(138,3)	135	-54,0
ميزانية إجمالية	15,7	(309,4)	159,4	(80)	43,3
تمويل	(15,7)	309,4	(159,4)	80	-43,3
أصول خارجية صافية	(26,7)	298,8	(165,3)	80	-48,6
البنك المركزي (صافي)	(28,6)	312,1	(197,3)	(21)	-8,3
عائدات	(36,3)	326,1	(182,1)	(2)	-25,7
إلتزامات	7,7	(14,0)	(15,2)	(19)	17,4
بنوك تجارية (صافي)	5,8	(17,6)	15,7	77	-17,9
حساب نقطي	(3,9)	4,3	16,3	24	-22,3
تمويل استثنائي	11,0	10,6	5,9	-	5,4
المصدر: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية / وزارة المالية					

ملحق 9: جدول العمليات المالية للدولة (مليار أوقية قديمة ما لم يرد عكس ذلك)					
2017	2016	2015	2014	2013	
493,3	461,2	460,2	424,0	422,8	إجمالي إيرادات وهبات
457,3	419,2	418,7	397,7	390,8	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
322,9	285,3	269,6	280,4	269,2	إيرادات ضريبية
134,4	133,9	149,1	117,3	121,6	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
17,2	31,3	28,3	2,1	11,3	هبات
6,2	6,3	7,8	1,6	1,8	منها: مشاريع
494,1	469,7	513,7	479,1	436,7	نفقات وقروض صافية
300,4	276,4	290,9	287,6	267,2	نفقات جارية
129,8	123,8	119,4	110,4	103,7	رواتب و أجور
64,1	58,7	62,4	64,7	60,1	سلع وخدمات
55,0	55,8	67,8	72,5	70,2	تحويلات جارية
25,8	17,4	17,8	15,8	15,7	فوائد على الدين العام
21,2	13,4	12,7	11,9	12,0	خارجية
4,6	4,0	5,1	3,9	3,6	داخلية
12,2	9,3	3,2	10,3	6,5	حسابات خاصة
192,1	193,7	219,9	191,5	169,6	نفقات تجهيز وقروض صافية
37,8	40,7	78,2	57,9	48,7	استثمارات ممولة خارجيا
154,3	149,1	141,7	133,6	120,9	استثمارات ممولة بموارد داخلية
1,6	-0,4	2,9	0,0		إعادة هيكلة وقروض صافية
13,6	11,4	20,4	13,8	11,0	احتياطي مشترك
-36,8	-50,6	-95,0	-81,4	-46,0	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-19,7	-19,4	-66,7	-79,3	-34,7	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
22,2	3,4	-4,1	-11,6	14,8	رصيد اساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
18,9	10,9	13,2	24,1	20,7	عائدات نفطية (صافي)
-18,0	-39,8	-81,8	-57,3	-25,2	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,8	-8,5	-53,5	-55,2	-13,9	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
0,8	8,5	50,9	61,3	20,3	تمويل
21,9	-23,7	-5,0	11,3	-5,8	تمويل داخلي
25,3	-15,9	2,8	48,1	18,1	النظام المصرفي
33,4	-10,3	24,2	46,3	40,9	البنك المركزي
-8,1	-5,8	-21,4	1,8	-22,8	البنوك التجارية
12,8	-7,1	8,9	5,3	8,3	تمويل غير مصرفي
1,8	0	-1,3	-8,8	-5,5	تغير المتأخرات الداخلية
-21,2	38,8	55,9	50,0	26,2	تمويل خارجي
-1,3	8,5	4,8	0,8	-1,3	حساب نفطي (صافي)
-18,9	-10,9	-13,2	-24,1	-20,7	إيرادات نفطية (صافي)
17,6	30,3	18,1	25,0	19,4	مساهمة الحساب النفطي
-16,9	20,7	51,0	49,2	27,5	أخرى (صافية)
-16,9	27,8	48,4	46,1	23,8	سلف خارجية (صافي)
0,0	2,5	2,6	3,1	3,7	تمويل خارجي استثنائي
0,0	0,2	-2,5	6,1	6,4	خطأ وسهو

ملحق 10: جدول العمليات المالية للدولة (% إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)					
2017	2016	2015	2014	2013	
31,73	31,98	32,6	30,7	25,7	إجمالي إيرادات وهبات
29,41	28,83	29,6	28,8	23,8	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبتروول
20,77	19,62	19,1	20,3	16,4	إيرادات ضريبية
8,65	9,21	10,5	8,5	7,4	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
1,10	2,40	2,0	0,2	0,7	هبات
0,40	0,43	0,6	0,1	0,1	منها: مشاريع
31,78	32,04	36,3	34,7	26,6	نفقات وقروض صافية
19,32	19,01	20,6	20,8	16,3	نفقات جارية
8,35	8,52	8,4	8,0	6,3	رواتب و أجور
4,12	4,04	4,4	4,7	3,7	سلع وخدمات
3,54	3,83	4,8	5,2	4,3	تحويلات جارية
1,66	1,20	1,3	1,1	1,0	قوائد على الدين العام
1,36	0,92	0,9	0,9	0,7	خارجية
0,30	0,28	0,4	0,3	0,2	داخلية
0,78	0,64	0,2	0,7	0,4	حسابات خاصة
12,36	13,06	15,6	13,9	10,3	نفقات تجهيز وقروض صافية
2,43	2,80	5,5	4,2	3,0	استثمارات ممولة خارجيا
9,92	10,26	10,0	9,7	7,4	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,10	-0,03	0,2	0,0	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,88	0,78	1,4	1,0	0,7	احتياطي مشترك
-2,37	-3,21	-6,7	-5,9	-2,8	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-1,26	-0,81	-4,7	-5,7	-2,1	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
1,43	0,51	-0,3	-0,8	0,9	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
1,21	0,75	0,9	1,7	1,3	عائدات نفطية (صافي)
-1,15	-2,46	-5,8	-4,1	-1,5	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,05	-0,06	-3,8	-4,0	-0,8	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
0,05	-0,05	3,6	4,4	1,2	تمويل
1,42	-2,04	-0,4	0,8	-0,4	تمويل داخلي
1,04	-1,30	0,2	3,5	1,1	النظام المصرفي
1,20	-0,90	1,7	3,4	2,5	البنك المركزي
-0,16	-0,40	-1,5	0,1	-1,4	البنوك التجارية
0,82	-0,49	0,6	0,4	0,5	تمويل غير مصرفي
0,12	-0,50	-0,1	-0,6	-0,3	تغير المتأخرات الداخلية
-1,36	1,99	4,0	3,6	1,6	تمويل خارجي
-0,08	0,57	0,3	0,1	-0,1	حساب نفطي (صافي)
-1,21	-0,75	-0,9	-1,7	-1,3	إيرادات نفطية (صافي)
1,13	1,32	1,3	1,8	1,2	مساهمة الحساب النفطي
-1,09	1,42	3,6	3,6	1,7	أخرى (صافية)
-1,09	1,25	3,4	3,3	1,4	سلف خارجية (صافي)
0,00	0,17	0,2	0,2	0,2	تمويل خارجي استثنائي
0,00	0,01	-0,2	0,4	0,4	خطا وسهو

ملحق 11: جدول العمليات المالية للدولة					
(% إلى الناتج المحلي الإجمالي)					
2017	2016	2015	2014	2013	
28,04	28,00	29,4	26,1	24,9	إجمالي إيرادات وهبات
26,00	25,46	26,8	24,5	23,0	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
18,36	17,33	17,2	17,2	15,9	إيرادات ضريبية
7,64	8,13	9,5	7,2	7,2	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
0,97	1,9	1,8	0,1	0,7	هبات
0,35	0,38	0,5	0,1	0,1	منها: مشاريع
28,09	28,29	32,8	29,5	25,8	نفقات وقروض صافية
17,08	16,79	18,6	17,7	15,8	نفقات جارية
7,38	7,52	7,6	6,8	6,1	رواتب و أجور
3,64	3,57	4,0	4,0	3,5	سلع وخدمات
3,13	3,39	4,3	4,5	4,1	تحويلات جارية
1,47	1,06	1,1	1,0	0,9	فوائد على الدين العام
1,20	0,81	0,8	0,7	0,7	خارجية
0,26	0,24	0,3	0,2	0,2	داخلية
0,69	0,57	0,2	0,6	0,4	حسابات خاصة
10,92	11,8	14,0	11,8	10,0	نفقات تجهيز وقروض صافية
2,15	2,47	5,0	3,6	2,9	استثمارات ممولة خارجيا
8,77	9,06	9,1	8,2	7,1	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,09	-0,02	0,2	0,0	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,77	0,69	1,3	0,9	0,6	احتياطي مشترك
-2,09	-3,1	-6,1	-5,0	-2,7	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-1,12	-1,2	-4,3	-4,9	-2,0	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
1,26	0,2	-0,3	-0,7	0,9	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
1,07	0,7	0,8	1,5	1,2	عائدات نقطية (صافي)
-1,02	-2,4	-5,2	-3,5	-1,5	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,05	-0,5	-3,4	-3,4	-0,8	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
0,05	0,5	3,3	3,8	1,2	تمويل
1,25	-1,0	-0,3	0,7	-0,3	تمويل داخلي
0,92	-0,6	0,2	3,0	1,1	النظام المصرفي
1,06	-0,40	1,5	2,8	2,4	البنك المركزي
-0,14	-0,35	-1,4	0,1	-1,3	البنوك التجارية
0,73	-0,43	0,6	0,3	0,5	تمويل غير مصرفي
0,10	-0,44	-0,1	-0,5	-0,3	تغير المتأخرات الداخلية
-1,20	2,4	3,6	3,1	1,5	تمويل خارجي
-0,07	0,50	0,3	0,1	-0,1	حساب نقطي (صافي)
-1,07	-0,7	-0,8	-1,5	-1,2	إيرادات نقطية (صافي)
1,00	1,2	1,2	1,5	1,1	مساهمة الحساب النقطي
-0,96	1,8	3,3	3,0	1,6	أخرى (صافية)
-0,96	1,7	3,1	2,8	1,4	سلف خارجية (صافي)
0,00	0,2	0,2	0,2	0,2	تمويل خارجي استثنائي
0,00	0,01	-0,2	0,4	0,4	خطا وسهو

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية قديمة)				
2 017	2 016	2 015	2 014	2 013
70,1	77,3	78,5	108,1	195,9
117,0	131,1	102,4	126,1	219,2
- 46,9	-	- 23,9	-	- 23,3
	53,7		18,0	
553,7	471,1	433,5	402,2	273,7
745,6	683,5	659,4	609,4	516,6
175,2	159,1	173,6	166,4	118,2
212,5	206,8	207,3	207,6	206,1
- 37,4	-	- 33,7	-	-
	47,7		41,2	87,8
570,4	524,4	485,7	443,0	398,4
-	-	-	-	-
191,8	212,4	225,8	207,2	242,9
623,8	548,4	512,1	510,2	469,6
148,9	141,4	129,7	130,9	132,7
359,4	307,4	298,5	309,2	272,0
115,5	99,6	83,9	70,1	64,9
-	-	-	-	-
117,0	131,1	102,4	126,1	220,0
300,1	309,8	278,8	199,8	297,9
-	-	-	-	- 77,9
183,1	178,8	176,4	73,7	
153,0	111,5	118,3	101,0	10,9
181,7	163,1	172,5	142,7	96,6
177,6	158,9	167,8	138,1	91,8
214,6	206,5	201,4	178,9	178,2
-	-	- 33,6	-	- 86,4
37,1	47,5		40,7	
-	-	- 19,9	-	- 73,6
	30,1		24,4	
4,1	4,2	4,7	4,6	4,4
-	-	-	-	0,4
- 28,7	-	- 54,2	-	-
	51,6			
			41,8	85,7
270,0	242,6	220,7	227,0	230,9
148,9	141,4	129,7	130,9	132,8
121,0	101,2	91,0	96,1	98,1
19,1	26,3	26,0	25,6	23,5
66,4	46,1	44,3	42,1	47,4
35,5	28,8	20,8	28,5	27,1
-	-	-	-	-
-	-	- 23,9	-	- 23,3
46,9	53,7		18,0	
68,1	45,1	44,4	38,6	34,7
- 5,0	- 8,8	- 68,3	-	- 58,0
			56,7	
525,2	463,8	407,7	399,9	259,4
- 1,8	0,5	6,0	29,6	26,4
- 2,1	0,3	5,9	28,7	27,8
8,5	10,2	16,1	- 9,9	33,8
- 10,6	- 9,9	- 10,2	-	- 5,9
0,3	0,2	0,1	0,9	1,4
566,3	520,2	481,1	438,4	393,9
- 39,2	-	- 79,4	- 68,1	-
	56,9			160,9



BanqueCentraledeMauritanie



@bcmauritanie



BP 623
Nouakchott Mauritanie
Tel : +222.45.25.22.06
+ 222. 45.25.28.88
Fax: + 222.45.25.27.59
info@bcm.mr



bcm.mr

